اتفاق "تعرية اسرائيل"..و"صحوة العرب"!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن السلوك الذي يتحكم في رد الفعل الرسمي وغير الرسمي من ايران، سلوكا سياسيا ومواقفا تثير "الريبة" أو الغضب منها، الا أن الاتفاق حول "النووي الايراني" مع الدول الغربية (5+1) يشكل "خطوة استراتيجية هامة"، ويمكن وصفها بـ"تاريخية" كما قال عنها الرئيس الأميركي، كونها تضع أسسا ومرتكزات لاعادة صياغة المعادلات الاقليمية عامة، والموقف من "النووي الاسرائيلي" خاصة، وبالتالي ليس من الخطأ قياس رد فعل دولة الكيان بميزان من ذهب نحو الاتفاق..

يفتح الاتفاق الباب واسعا امام الدول العربية كافة والفلسطيني خاصة، لوضع "المشروع النووي" لدولة الكيان الاسرائيلي على طاولة البحث، والعمل على مطاردته كي يخضع أولا للرقابة الدولية، ضمن معايير معلومة أقرتها وكالة الطاقة النووية، وثانيا ازالة الإدعاء الكاذب، ومنذ سنوات استخدمته حكومات الكيان المتلاحقة ذريعة لإرهابها وعدوانها في المنطقة، بمسمى "الخطر النووي ايراني"، وتجاوب الغرب السياسي مع تلك الإدعاءات، سواء كانت كذبا أم بعضا من الحقيقة..

ولذا، لم يكن التحالف بين جمهوريي اميركا وحكومة نتنياهو، والتحدي الوقح لاستخدام بيبي ضد الاتفاق، "تعبيرا" عن "مصلحة شرق أوسطية" أو إقليمية، بل جاء في سياق "التلاعب الداخلي" في ظل صراع السياسة والانتخابات، وايضا كشف مدى أهمية "العصا الترهيبية" لدولة الكيان في المعادلة المركزية للولايات المتحدة في اطار الترتيب الإقليمي، وهو ما يكفي وحده سببا لكي لا يكون أي عربي ضد هذا الاتفاق، بعيدا عن الخلاف السياسي من المنهج الايراني تجاه قضايا عربية رئيسية، وخاصة احتلالها جزر اماراتية وموقفها من الأحواز، وكثير غيرها، لكنها قوة اقليمية لا يمكن تجاهلها بالطريقة الساذجة التي يحاول البعض أن يرسمها طريقا ومنهجا للتعامل معها، على قاعدة مذهبي" سنة وشيعة"، صراع كان لدولة الكيان والولايات المتحدة وقبلهما بريطانيا دورا مركزيا في تعميمه..

لسنا في بحث تاريخي فكري للعلاقة المذهبية، ولكننا أمام "إتفاق" يفتح الباب واسعا لصياغة اقليمية جديدة، ترفع من القيمة الاستراتيجية للدولة العربية، بل وقدرتها على وضع إسس جديدة لمجمل علاقاتها الدولية، وبالتحديد مع الدول الغربية، إن أحسنت قراءة مفعول الاتفاق ونتائجه..

ليس عيبا سياسيا أن تستفيد الدول العربية من نتائج الاتفاق النووي، بل هو ضرورة واجبة لتغيير شروط العلاقة غير المتكافئة أو التابعة أو الخاضعة، حسب القدرة، بينها والولايات المتحدة وغيرها من الدول المعروفة باسم "الاستعمارية"..والامكانية باتت قائمة بدلا من "اطلاق عويل سياسي"، أو التعبير عن "مخاوف" لم يعد يجدي معها نفعا أن تنتظر "قوة من خارجها"، اعادة ترتيب أوراق القوة التي تمتلك..

ولذا يمكن اعتبار قرار قمة شرم الشيخ الأخيرة بتشكيل "قوة عربية عسكرية مشتركة" خطوة استبقاية لرفع المكانة السياسية للدول العربية في صراع "الإرادات"، وفرض حقائق جديدة بعد أن بدأت الولايات المتحدة وتحالفها يفقد الكثير من هيبته، بل وإنكشفت للبعض أنه لا يوجد قيمة لعلاقة معها فيما لو كان لها "مصلحة" في زاوية أخرى..لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل هناك مصالح دائمة..ذلك المبدأ الذي تستخدمه قوى الغرب، سواء وصمت بالاستعمارية أم لا..

اعادة التفكير بصياغة العلاقة بعيدا عن بعض الخلافات السياسية الطارئة قد يكون عنصرا استراتيجيا للموقف العربي، وهو ما يعني أن تعيد بعض الدول العربية موقفها من العلاقة مع الاتحاد الروسي، وتطويرها لتصبح "معادل استراتيجي" لتحفظ مكانتها وقيمتها في المعادلة الدولية، وخاصة أن "الاتحاد الروسي" بدأ في صياغة أسس جديدة للعلاقات الدولية، تقترب كثيرا من الرؤية الاستراتيجية العربية مصالحا وقيما، وهو ما تفتقده أصلا العلاقة مع اميركا..

وبلا شك، فالاتفاق يمثل فرصة ذات بعد تاريخي، ليس بما له من انعكاس على الوضع الأمني – السياسي في المنطقة، بل بما يشكله من اعادة صياغة العلاقة العربية – العربية أولا، والعلاقة العربية الايرانية ثانيا من خلال تشكيل فرق عمل تبحث اسس جديدة للعلاقة المستقبلية، دون وضع العراقيل السياسية – المذهبية في طريق التفكير الاستراتيجي للعلاقة العربية – الايرانية..

لا يمكن اتفاق ايران مع الدول الغربية على أحد أهم اسلحتها الاستراتيجية، ويتم وضع إسس جديدة للعلاقات بينهما، رغم "العداء السياسي المعلن"، ومسميات حملت وصف "الشيطان الأكبر"، دون أن تقف ايران والدول العربية أمام علاقتهما التي تقل كثيرا عما كان مع اميركا وتحالفها..

والمراجعة السياسية لا يعني أن كل المطبات والعراقيل أوالخلافات سيتم حلها بشكل فوري وسريع، بل هناك ما سيبقى وما يمكن أن يبرز أيضا، لكن البحث في وضع منظومة لحل الخلافات، والسيطرة على كل ما يمكن أن يشكل خطرا على تفجيرها، يمثل خطوة لا بد منها، ويمكن أن تكون قريبا لو أن الدول العربية انطلقت من رؤية البحث عن الحل وليس استدعاء الخلافات..

وبالتأكيد، فإن روح القمة العربية الأخيرة في شرم الشيخ، وعودة مصر بروحها القومية الجديدة، المتعاونة وليس المتصادمة، وقدرتها الاقليمية بقادرة على صياغة اطار جديد للعلاقة الايرانية العربية..

فلا يجوز أن يستمر البعض العربي بخطف روح العمل نحو الحل السياسي والغاء كل ما من شأنه استدعاء روح العداء بحق أو بدونه، ولوضع اسس جديدة للتعامل الدولي – الاقليمي، شرط ان يعي البعض أن المكانة الاقليمية العربية لا تأت برضا أميركا او موافقتها، وليكن الاتفاق النووي حافزا فقط للتفكير قبل أن يكون مثالا سياسيا..

الاتفاق في جوهرة يشكل "فرصة سياسية تاريخية" لصياغة معادلة اقليمية – دولية جديدة تزيد من الوزن العربي، قيمة وحضورا ودورا، وبلا شك يمكنها أن تفرض مشهد مختلفا في العلاقة مع ايران..

الاتفاق بذاته قد يكون، ايضا بوابة حصار لسياسة دولة الكيان الاستعمارية – العدوانية ليس فقط ضد شعب فلسطين، كما يظن بعض من قصيري الرؤية، بل ضد الدول العربية جمعاء، ولم يكن التعبير بأن القضية الفلسطينية هي قضية العرب المركزية كونها فلسطين، بل للدور الأخطر لدولة الكيان ضد العرب من محيطهم الى خليجهم ومن بحرهم الى بحرهم، كي لا يظن البعض أنه يحمل وزر القضية الفلسطينية منحة أو عطاء، بل هي أول أبواب حماية تلك الدول والأنظمة مهما تعددت الأسماء..

لم يكن مصادفة أن يكشف رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب بيبي نتنياهو موقفه الحقيقي من الاتفاق، ليحاول أن يقطف "ثماره" بتشريط اعتراف ايران بوجود الكيان كي يصمت..وهو شرط يكفي لوحده بلا اي شروط غيره لتعرية موقف الكيان..ورسالة إنذار للعرب كي لا يتركوا المشهد للتلاعب بين الكيان واميركا لاستغلال الاتفاق الموقع، بينما ينزو البعض العربي في حالة من الهلع غير المبرر..

الاتفاق يحمل دعوة لصحوة عربية شاملة لترسم قواعد استراتيجية لإدراك أن العرب قوة تستطيع أن تفرض شروطها، وأن تدرك ثانية، كما حدث في تشكيل قوة عربية مشتركة، أن العامل الذاتي المستند لعناصر القوة الحقيقة شرط الضرورة للبقاء والاحترام في آن..مقابل أن دولة الكيان تبحث مزيدا من الكسب على حساب العرب من خلال الاتفاق ليس لما فيه ولكن لما ليس فيه، وواحدة منها الاعتراف بالكيان دون ثمن مدفوع..

الفرصة تاريخية نعم لرسم قواعد وإطار عمل جديد مع ايران، رغم كل ما لنا عليها، لكن العلاقة لا يمكن أن تستمر بذات الآلية المريضة السائدة..الفرصة

للعرب أقوى منها لإيران لو أريد تصويب المسار نحو المصالح المشتركة والحضور الاستراتيجي العربي..

آن الأوان أن يكف العرب عن الاستمرار في لعبة الاستخدام لخدمة الغير الاستعماري..وقد يبدو "فرضا سياسيا" ان لا يلبي البعض العربي المدعو الى "قمة في كمب ديفيد" دعوة الرئيس الأميركي، وإن ذهبوا ليلتقوا أولا مع رئاسة القمة وبعض الدولة ذات الثقل المركزي لترتيب أسس العلاقة الاستراتيجية على ضوء الاتفاق..

ليذهب من يذهب في إطار رؤية متفق عليها، وليتهم يجلسون مع ايران قبل السفر لكمب ديفيد، يطلبوا لقاء معها لمعرفة اسس الاتفاق ويسمعون منها بدلا من السماع عنها..وليتم ارسال وفد لموسكو لبحث مضمون العلاقات العامة ، وعندها سيرى البعض أن وزنه تضاعف مرات ومرات قيمة وأهمية، وأن أميركا تصبح مستجدية وليس العكس..المهم أن يؤمن البعض أن قيمته تفوق جدا ما يعتقده..تلك هي البداية وذلك هو الحافز المطلوب قراءته بعد "الاتفاق النووي"..

ملاحظة: مخيم اليرموك يئن ويصرخ..هل للممثل الشرعي والوحيد دور في وقف المعاناة أم تترك لكل مارق أو طارئ لتقديم "الاسعاف السياسي - الانساني"..رحم الله الخالد!

تنويه خاص: الا نهاية لحماقة الاعتقالات المتبادلة بين أجهزة أمن قطبي المصيبة الوطنية!

افعلها يا رامي ..واقبلها يا رئيس!

كتب حسن عصفور/ سيسجل التاريخ الفلسطيني ، اضافة لما به من أحداث، ان يوم 20 أبريل 2015 كان "فضيحة وطنية قومية كبرى"، لم يكن لها مثيلا، وربما لن يحدث شبيها لها يوما ما، فضيحة ستقترن أولا بمدى سذاجة "حكومة رامي" بواقع المشهد السياسي في قطاع غزة، وان ارسالها لـ"وفد وزاري" كان بمثابة اهانة سياسية، تم التحذير منها قبل وقوعها..

وثانيا، مدى استخفاف حركة حماس ليس بالسلطة الشرعية وأدواتها، فتلك لا تحتاج لا لإثبات ولا لدليل، لكنها أظهرت أنها لم تعد تقيم وزنا للقيم الانسانية - السياسية في فلسطين، فيما سلكته أجهزتها الأمنية، بعد أن سمحت بقدوم "الوفد الوزاري" الى غزة، ونزل في فندق متفق عليه مسبقا، ثم تقوم بعملية اعتقال إداري وفرض الاقامة الجبرية عليه، مخالفة كل الأعراف والقيم والمبادئ العامة، وتصرفت كأي قاطع طريق خان وعده..

كان لحماس أن تعلن مسبقا عدم ترحيبها بالوفد، فهي صاحبة القرار الأمني المطلق في حدود شوارع قطاع غزة، وعلى "الغزازوة" بحكم أنهم سكان في القطاع، ولم تكن بحاجة لتلك العملية الاستعراضية السخيفة والساذجة والبلهاء، لتثبت أنها صاحبة الحل والربط الأمني ضد من يدخل قطاع غزة..مسرحية أتفه من اعتبارها حدثا سياسيا من درجة انحطاط مستواها مضمونا واخراجا..

وللحقيقة حماس لا تحتاج لأن يعاتبها أحد فيما قامت به، وكان على "الوفد" أن يعود فورا، وبعد أن بدأت عملية فرض الإقامة عليه، ولا يستمر بحثا عن كيفية خروجه أو استقباله لزائر أو صديق، لكن الكرامة السياسية اختفت تماما، وكأن هناك من كان يريد توريط "السلطة وأداتها التنفيذية المسماة حكومة" وتوجيه إهانة سياسية لها تكشف عورتها وعجزها، وأنها ليس سوى مجموعة أفراد لا تملك من الهيبة الوطنية شيئا..

لعل هناك "فريق وزاري" بحث في استكمال المهزلة التي شهدتها مدينة غزة يوم 20 ابريل، لتصفية حسابات داخلية لا يعلمها سوى الرئيس عباس وأجهزته الأمنية، فما حدث لم يأت بناء على جهل بحقيقة حماس، أو ما سيكون نتيجة لما سبق من اعلانات وتصريحات نشرت في كل ما له صلة بوسائل الاعلام الحديثة، لكن هناك من اراد "تزيين الصورة" باعتبارها تحد سياسي لحماس، ولتفعل ما تفعل ولتهين من تهين فذلك خير يمكن الاستفادة منه في مسار الشتائم والردح المتنامي بين قطبي الأزمة، دون أدنى اعتبار لما سيكون لذلك من أثر سلبي كبير على القضية الوطنية وصورة شعب فلسطين، افتراضا أنها لا زالت جزءا من حسابهم الوطني..

ما حدث باختصار، مهما كانت النوايا الخبيثة لبعض من قام برسم تلك الحيلة الساذجة - الدنيئة، قد حدث، ويجب الخروج منه بدروس ورسائل فورا، فالرسالة الإولى التي يجب أن تحدث عند عودة د.رامي الحمدالله تقديم استقالته فورا الى الرئيس محمود عباس، استقالة لا رجعة فيها، وبلا أي تردد يعلن الرئيس محمود عباس قبولها وفورا، وإن لم يستقل بنفسه ليقال بلا أدنى "شفقة سياسية"، وبذات الوقت يكلف الرئيس عباس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتشكيلها الراهن القيام بدور الحكومة المؤقتة للشعب الفلسطيني..

نعم، اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هي من يقوم بذلك الدور، وبالامكان تسمية امين سرها كرئيس للوزراء أو يكون الرئيس محمود عباس رئيسا لها، غن كانت له حسبة أخرى، من أجل توجيه رسالة سياسية شاملة الى أكثر من طرف، أولهم دولة الكيان الاسرائيلي التي تعمل على محاولة خلق مشاريع موازية للشرعية الفلسطينية في الضفة والقطاع، وأن كل اغراءات فصل القطاع عن "بقايا الوطن" لن تنجح، وأن مسارها باعادة وترتيب عمل "الحكم الذاتي الاداري" في الضفة لن يمر..

كما أنها ستكون رسالة الى حركة حماس، ومن يقف خلفها تشجيعا لاستمرار الانقلاب - الانفصال أن كل الاتفاقات السابقة معها باتت لاغية، ولا قيمة لها منذ اليوم، وأن قيادة الشعب الفلسطيني الممثل الشرعي الوحيد، هي التي

ستقوم بادارة الملف التنفيذي كما السياسي، وأي رفض من قبل حركة حماس أو عدم الاعتراف بالمنظمة يضعها خارج الاطار الوطني، دون أن رهان علي من يساندها، وعندها يجب التفكير السياسي يتطويقها وفقا لموقفها من منظمة التحرير، ولتلك اشكال مختلفة..

كما أن اعتبار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هي الحكومة الفلسطينية رسالة الى العالم، بأن دولة فلسطين ستبدأ بأخذ مكانتها فورا بديلا للسلطة وأجهزتها، وأدواتها وتلك رسالة سياسية تأخرت جدا، لكنها لم تمت بعد..

وبالتأكيد تكليف تنفيذية النمظمة سيعيد حيوية الاطار التشريعي الوطني ، المجلس المركزي لأن يكون هو الجهة الرقابية عليها ومحاسبتها، في ظل تغييب أو غياب المجلس التشريعي، وهي فرصة مناسبة لتلبية دعوة رئيس المجلسين الوطني والمركزي سليم الزعنون لعقد جلسة طارئة لبحث ذلك، الى جانب الوضع السياسي العام..

وليكن ما حدث فيما سيعرف لاحقا بالتاريخ الفلسطيني بـ"مهزلة 20 أبريل الحمساوية" ضربة لصحوة القيادة من غيبوية سكنتها في الآونة الأخيرة..فرب ضارة نافعة كما قال الأجداد!

ملاحظة: هل من حق "اللجنة التنفيذية" أن تبحث حالة المخيمات في الضفة على ضوء التوتر الحادث بها مع أجهزة أمن ومحافظين، قبل الانفجار الذي لن يخدم سوى دولة الكيان..سؤال تحذيري لا غير!

تنويه خاص: لعل اتصال الملك السعودي سلمان بالرئيس بوتين شاكرا له عدم استخدام الفيتو في مجلس الأمن، يمثل بادرة ادراك حقيقة التطورات في العالم..وأن "أمريكا ليست بماما ولا يحزنون"..يا ريت.. هي أمنية لا أقل ولا أكثر!

العبادسة الحمساوي يقرر..لا مصالحة في "زمن عباس"!

كتب حسن عصفور/ يبدو أننا أمام جولة جديدة من إعادة الاعتبار لمقولة "الأجداد" بأن "الكلام ليس عليه جمارك"، مثل شعبي يكثر استخدامه عند سماع أقوال لا يراها البعض منطقية، او محببة له، أو بها من "الشذوذ" عن النص الممكن والمقبول، فيقولها دون أن يجهد عقله لتفسير أو عناء بحث عن مقاصد الكلام.."حكي معالهوش جمرك"..مختصرا أبلغ الردود..

والحق يقال، ان كثيرا مما نسمع ويتم تداوله من تصريحات وأقوال في أرض ما تبقى من الوطن الفلسطيني، يمكن أن يكون نموذجا لذلك المثل الشعبي البليغ، ولكن يبدو أن هناك قول يفوق حتى المثل الشعبي، عندما تقرأ أن نائبا من حركة "حماس"، يعلن بلا أي ارتجاف لغوي أنه "لا مصالحة في زمن عباس"، فمثل هذا القول لا ينطبق عليه المثل الشعبي، كما يمكن أن يقول البعض، لأن ما سيترتب عليه كثيرا، ومكلفا ايضا من حساب القضية الوطنية..

النائب الحمساوي يحيى موسى العبادسة، من أكثر نواب حماس انتقادا حادا للرئيس محمود عباس، وله الحق في النقد بكل أشكاله ودرجاته ومستوياته، حتى لو خانته اللغة أحيانا ليصل النقد الى درجة من أنماط "الشتيمة"، فذلك يأتي في سياق "ردح الكلام" بين قطبي الأزمة الوطنية، حتى ان العبادسة كان من أوائل نواب حماس الذين طالبوا الرئيس محمود عباس بالرحيل، وهو أيضا حق سياسي له، ما دام لم يدعو لذلك بالقوة العسكرية أو الانقلاب العام على القانون..

لكن أن يصل السيد النائب الى إصدار حكم قاطع بأن "لا مصالحة في زمن عباس"، فذلك ليس نقدا ولا "شتيمة "، ولا يخص شخص الرئيس عباس بل ولا حركته فتح، بل هو مساس جوهري بالقضية الوطنية الفلسطينية، كونه يدعو بشكل صريح، الى "ديمومة الانقسام - التقاسم السياسي والوظيفي"، الى

أن تنتهي رحلة الرئيس عباس، ولا نعلم هل يقصد بها العبادسة النهاية الشخصية أم السياسية، فتركها لكل "مجتهد نصيب"..

التصريح العبادسي الجديد، يشير الى أن قطاع غزة يتجه فعليا لتكريس "شكل كياني خاص" تساوقا مع تصريحات د.الزهار السابقة حول اقامة "ادارة ذاتية في قطاع غزة"، الى حين "تهيئة الظروف لتحرير كل شبر من فلسطين التاريخية"، ولأن التحرير الشامل لا زمن له، وقد يحدث في "يوم أو شهر أو سنة" حسب معجزات فريق حماس للإدارة الذاتية، وقد يستمر الى أمد بعيد أو أجيال، ولأن العبادسة لم يحدد موقفه من الرئيس الذي يمكنه أن يكون مقبولا لحماس لاتمام المصالحة بعد انهاء "عهد عباس أو زمنه"، فيصبح لا تفسير منطقي لعبارة أن "لا صلح في زمن عباس"، الا تكريس حالة كيانية خاصة في القطاع دون أي صلة سياسية بالضفة والقدس، عدا الجانب اللغوي - المعنوي لا غير!

الاكثر دهشة من تصريح العبادسة، ان حركة حماس لم تقف لتصويب الكلام، بل لم تحاول حتى تلطيفه، وكأنها عمليا تقف معه والى جانبه، ولو كان الأمر كذلك، فلما لا تعلنها صراحة، وبلا مواربة أن "الزمن الراهن" لحركة حماس ليس المضي في إزالة العقبات أمام المصالحة، بل أنه "زمن إقامة الامارة الذاتية في قطاع غزة"، وهناك ما يجب تسويته وترتيبه مع دولة الكيان، فلا وقت لديهم لاضاعته على كلام فارغ يسمى "المصالحة"..

فتركيا وقطر تقودان "عملية سياسية" واسعة، معقدة وشائكة، تبدأ بتعزيز العلاقة الاقتصادية بين قطاع غزة ودولة الكيان، ثم البدء بإنشاء "ميناء بحري" يكون "الممر السياسي" لتجسيد "إمارة غزة المؤقتة"، ومع الاتفاق بين الطرفين على بعض الإسس، لكن الخلاف بينهما يقف عند "زمن التهدئة وطبيعتها"، هل هي 5 سنوات كما تحب حماس أم 15 عاما كما تريد حكومة الكيان الاسرائيلي، وهل يترافق معها شكلا من اشكال "التطبيع السياسي" وفقا للموقف الاسرائيلي، دون الاعتراف الصريح، أم يقتصر الأمر على توسيع حركة "التطبيع الاقتصادي" وتوسيع اشكاله كما تود حركة حماس..

وبالتأكيد اي نفي من حماس لم يعد مجديا بل هو كاذب، لأن التقارير الآتية من تركيا وقطر وبعض قيادات حماس واعلام عبري، كشف كثيرا من جوانب الصفقة "التاريخية" لقيادة حماس مع دولة الكيان، وقد يتناسى البعض أن وزير الخارجية التركية قد كشف تلك الاتصالات السياسية بين حماس والكيان عبر أنقرة قبل الاعلام العبري مؤخرا..

لذا يبدو منطقيا جدا إعلان العبادسة بأنه "لا مصالحة في زمن عباس"، توافقا مع مسار المباحثات التفاوضية بين حماس والاحتلال، ولا صلة له بسياسة عباس أو فتح، التي رآها العبادسة باتت "شريكا للإحتلال"، والحقيقة انه وصف لا يستوجب الاعتذار فقط، بل والادانة والمحاسبة، لحركة لا زالت بكل ما اصابها من ترهل تشكل "عمود الحركة الوطنية الفلسطينية"..

حرب حماس السياسية ضد المصالحة مع عباس، بعيدا عن "الزعيق الثوري" و"الشعارات المطلقة"، الا أنها عمليا تبحث وضع كل العقبات أمام أي مصالحة وطنية جادة، حتى أنها لم تعد تقبل مصالحة تقاسمية بينها وحركة فتح، لأن مشروعها لم يعد بحثا في "الكل أو الجزء الوطني" بل تم تقزيمه الى "حدود إمارة الإدارة الذاتية في قطاع غزة"، وكل يوم قادم ستضع حماس شروطا تعجيزية ليس لغلق الباب فقط، وإنما لانهاء المسار السياسي التصالحي بكامله، خدمة لغاية يعقوبية باتت معلومة جدا..

ولأن المناشدة وتطييب الخواطر لم تعد تجدي، وأن استمرار سياسة الرئيس محمود عباس وحركة فتح، البحث عن ترقيع المشهد السياسي الفلسطيني، دون اتخاذ الخطوة الوطنية الكبرى والتي ستقتلع أطماع وطموحات البعض الانفصالي..الرد هو اعلان الرئيس اليوم قبل الغد "قيام دولة فلسطين" فوق أرض "بقايا فلسطين في الضفة والقدس والقطاع" وفقا لقرار 67/19، ومعها الغاء كل ما له صلة بما سبق من حالة كيانية..

الاعلان ليس ردا على نزعة حماس الانفصالية فحسب، بل هو رد على دولة الكيان أولا، بأن حلمها التاريخي بفصل القطاع عن فلسطين، وانهاء الطابع

الوطني للضفة والقدس إنتهى..ولحماس سقط الوهم وانتهى "حلم الانفصال لأنه "حلم يقظة" لا أكثر..

الاستخفاف بتصريحات حماس الأخيرة سواء ما له صلة بمباحثات "الإدارة الذاتية في القطاع"، او إعلاق باب المصالحة، سيكون الوجه الآخر لتمرير المشروع..والاكتفاء باصدار بيانات ترفض وتصف ما يحدث لم تعد ذات جدوى أو منفعة..

مطلوب إجراء جذري يحمي "بقايا الوطن" و"المشروع الوطني الفلسطيني"..والبداية اعلان دولة فلسطين فوق جثة السلطة الوطنية، وانهاء المرحلة الانتقالية مع دولة الاحتلال..اي العبور نحو تحرير القرار الوطني الفلسطيني من كل قيوده التي فرضت بغير وجه حق..دون ذلك مبروك لحماس قبل دولة الكيان..ولا عزاء لغيرهم!

ملاحظة: كلما تعالت أصوات من داخل حماس تشكو قصر يدها المالية، يتم كشف كم هي مداخيل تجارة الأنفاق التي كانت تعود عليها دون أن تدفع "شيكلا" أو "سنتا" للضريبة..ويتباكون الآن لفرض ضريبة سرقة علنية..وين كانت ضريبة التكافل في زمن تجارة الأنفاق يا غول!

تنويه أمدي: هل حقا هناك فلسطيني من ضمن الارهابيين الذين اعتقلتهم الأجهزة الأمنية السعودية..سؤال الى جهاز المخابرات الفلسطيني بعد "الإنجاز السويدي الأخير"..مطلوب كشف المسألة وحقيقتها كي لا يصبح له مصايب أكبر!

أمل ..إعادة الأمل!

كتب حسن عصفور/ في خطوة قد يراها البعض أنها جاءت مفاجئة، إذ أعلنت العربية السعودية وقف عملية "عاصفة الحزم"، بعد أن حققت أهدافها، وفقا لبيان رسمي، فيما اشارت الى فتح عملية "إعادة الأمل"، تزامن بين وقف العمل العسكري والطريق للبناء والحوار في ذات البيان، ما يؤشر تماما أن المسألة جاءت في سياق تم دراسته من مختلف جوانبه، وضمن مسار اتفاق وتوافق على مستقبل اليمن..

كان بالامكان الاكتفاء باعلان وقف العمليات العسكرية، وابقاء "المشهد غامضا"، دون تقديم بديل ومنح الآخرين فرص لتقديم ما لديهم، لكن ربط الوقف العسكري بفتح الباب للسياسي هو مفتاح قراءة "الحدث اليمني" بكل أبعاده..

وبداية من المفروض اعتبار ما حدث ليس سوى انتصار سياسي قد يكون تاريخيا، لو أحسنت القوة الرسمية العربية إدارته انطلاقا من قاعدة "المصالح المشتركة" وفقا لعودة "الروح التكفالية السياسية العربية"، لاعادة رسم العلاقات الدولية الاقليمية بأسس جديدة..

وقف الحرب العسكرية يمثل بذاته إنعكاسا هاما لمدى التطور في اطار الواقع الرسمي العربي، والتخلي التدريجي عن سياسة "عنزة ولو طارت"، التي حكمت بعضا من قرارات دول عربية في زمن سابق، وبالتحديد في مسألتي استقدام التدخل العسكري الأجنبي في قضايا العراق وليبيا ثم سوريا، مؤشر قد يفتح الباب أمام تغيير جوهري في الحضور الرسمي العربي..

وبداية، لا يمكن اغفال الجانب الذي تركه "اتفاق النووي الإيراني" مع الغرب وأمريكا على تطورالأحداث في المشهد اليمني، فلا يمكن اطلاقا تجاوز الأبعاد السياسية التي كشفها توقيع الاتفاق، وكيفية الرؤية الأميركية للتعامل مع الآخرين، وأن "المصلحة باتت سيدة الموقف"، وأن "الحديث عن التحالف أو الصداقة" ليس سوى معبر خادع، حيث أدركت "الرسمية العربية" أن

واشنطن لن تكون ذلك "الجدار" الذي يمكنه أن يكون "سندا لها" في أي معركة استراتيجية لا تراها واشنطن تخدم مصالحها في المنطقة، ولا فرق لها بمسميات "الأدوات"..

وبلا شك، فقد جاء التصويت على قرار مجلس الأمن الخاص باليمن 2216، وعدم تصويت روسيا والصين ضد القرار وتمريره، رغم التحفظات التي أعلنت عليه، ليفتح الطريق أمام تطور سياسي جديد، ولعل "الدهاء الروسي" وربما "خديعة أميركا" بعدم استخدام حق النقض -الفيتو-، كما اشاعت وسائل اعلام أميركا وغالبية حلفائها، قبل التصويت جاء ليوجه رسالة الى العربية السعودية قبل غيرها، أن الحرب ليست الخيار، وأن واشنطن ليست البوابة للسلام، ولعل مهاتفة الملك السعودي للرئيس الروسي بوتين يوم قبل وقف الحرب، وهي المرة الإولى التي يهاتف بها الملك السعودي الرئيس الروسي، شكل بداية لاعادة تقييم موضوعي لدور روسيا في المنطقة والعالم، خلافا لما أعلنه سعود الفيصل في قمة شرم الشيخ..

ولأن الحرب ليست "خيارا مطلقا"، وبعيدا عن حقيقة التطورات العسكرية الميدانية، وتجاهلا لأي ادعاءات يمكن أن يقولها هذا أو ذاك، عن نصر أو هزيمة، صمودا أم استسلاما، فالمنتصر الأول هو مدى القدرة على الاستنتاج المبكر، بأن الحرب في اليمن لن تصل الى محطتها النهائية عبر العمل العسكري، ولذا كانت التحركات السياسية حاضرة بأكثر من اتجاه، مصرية - اردنية، ويمنية يمنية، ومبادرة الخليج، وقرار مجلس الأمن، باعتبارها تمثل حزمة حل للأزمة اليمنية من كل جوانبها، إن تعاملت الأطراف جميعها وفقا لأعتبارات أن الواقع الاقليمي متداخل ما يفتح الباب للتوافق بديلا للتصارع..

قد يرى البعض أن التطورات الحربية اتجهت مؤخرا لاقتراب مواجهة عسكرية اقليمية، مع دخول ايران بشكل علني على التواجد العسكري في منطقة العمليات، فيما سارعت أميركا لارسال بعض بحريتها للتواجد، بل وتبدأ في ارسال رسائل لإيران تبدو وكأنها لن تقف مكتوفة الأيدي لو تدخلت، وبالتدقيق في التحرك الأميركي سيجده جاء بعد قرار مجلس الأمن، وارسال

رسائل روسية سياسية للعربية السعودية، وقنوات الاتصال المصرية - الاردينة مع موسكو وواشنطن، وادراك البيت الابيض أن الحل السياسي بات قريبا جدا، بل أن ايران تقدمت بمشروح لحل سياسي بعد قرار مجلس الأمن، كتجاوب ايجابي مع توجه البحث عن حل وليس البحث عن تصادم..

وبدون التوقف امام مسببات القرار بالحرب ثم مسببات وقفها، فالدروس المستفادة يجب أن تقفز الى مقدمة البحث المستقبلي، انطلاقا من قاعدة أن الربح كان عربيا يامتياز، ليس بالمظهر الخارجي لمدى تطبيق الشعارت، ولكن على أساس قطع الطريق على مخطط توريطي أوسع لدول عربية في حرب مجهولة المصير، سوى من خسائر سياسية - اقتصادية باتت معلومة..

ولذا ما يجب الانطلاق منه ونحوه، أن تبدأ الدول العربية برسم "سياسية شاملة" لتحركها ليس في المشهد اليمني عبر مبادرة "اعادة الأمل" وتفاصيل عناصر الحل السياسي للبعد الداخلي، ولكن باعادة تقييم للمشهد الدولي - الاقليمي بكامله، لوضع إسس جديدة تأخذ بالاعتبار حضور الرقم العربي في المعادلة التي تتطور حول المنطقة وداخلها، وفقا لإسس قد تكون مساعدة لرسم استراتيجية جديدة:

** تكريس مبدأ التعاون السياسي بين الأطراف المركزية عربيا، بما يعني تشكيل "غرفة قيادة سياسية" تكون بمثابة هيئة أركان حاضرة..

** الاستمرار في بناء "القوة العربية العسكرية المشتركة"، وان يتم التعامل معها باعتبارها "الردع العسكري الواقي" للسياسة الجديدة..

** اعادة تقييم العلاقات الدولية - الاقليمية على قاعدة "المصالح العربية أولا"، وأن الصداقة والعداوة تكون وفقا للإقتراب منها أو الابتعاد عنها، بعد أن يتم تحديد جوهر تلك "المصالح" في هيئة أركان غرفة القيادة السياسية المشتركة..

** اعادة تقييم العلاقة مع ايران ووضع أسس جديدة معها بعيدا عن سياسة الماضي، دون التخلي عما للعرب من حقوق انتهكتها ايران، ولكن ضمن معايير واسس خالية من "العداء" المسبق - المستديم..

** وضع أسس جديدة للعلاقة مع الاتحاد الروسي والصين الشعبية كي تكون عاملا وازنا في العلاقة مع الولايات المتحدة، التي تشكل دولة لصوصية سياسا وماليا للواقع العربي..

**البحث في اعادة مفهوم "التكامل الاقتصادي العربي" و"السوق العربية المشتركة" باعتبار ذلك قوة رافعة للدور السياسي، وهو ما يمكن ان يكون أحد أهم الاسلحة في اعادة الاعتبار للقوة العربية..

** البحث الجاد في كل القضايا الساخنة للبحث في ايجاد "حل سياسي" وبالتحديد في سوريا وليبيا ، دون البقاء في قمقم المنطق الثأري من النظام السوري، فبعد سنوات من الحرب خسرت الدول العربية من رصيدها، كما الشعب السوري ودولته اضعافا مضاعفة من حرب لن تنتهي كما يعتقد بعض العرب..

** تشكيل الية تنفيذية لبحث ومراجعة ووضع اسس الاستراتيجية الجديدة، بعيدا عن التعصب القطري أو البقاء في دائرة فلك "العشائرية السياسية"، وأن الجميع سواسية في المصلحة والاختلاف يكون بالدور والقدرة..

تلك بعضا من إسس يمكنها أن تكون أملا لـ"إعادة الأمل" للمشهد العربي العام، وليس لليمن وحده..فما حدث كان درسا قد يكون الأهم منذ سنوات للقيادة الرسمية العربية، لإدراك أن المستقبل للمنطقة بيد أهلها وحكامها وليس بغيرهم مهما تحدثوا بكلام سقط في أول اختبار..تركيا وباكستان وأميركا نموذجا!

ملاحظة: لا يمكن للسقوط أن يصل لما وصلت اليه تعليقات قوة سياسية ضد فتاة حملت "راية حماس" في حملة انتخابات جامعة بيرزيت دون أن تلبس

ملابسها..سقوط اخلاقي كامل يجب أن تنتفض من أجله قيادة فتح قبل غيرها وحساب كل متطاول عليها!

تنويه خاص: مكتب الحمدالله نفى نيته الاستقالة، مؤكدا أنه سيعود ليذهب الى غزة، وكأن ما حدث كان في الواق واق..الكرامة جين لا يمكن أن يشترى!

"أملاك الغائبين" و"اليرموك" ..و"غيبوبة القيادة"!

كتب حسن عصفور/ بعد "ثورة الغضب" الوطنية، والتي فجرها رئيس المجلس الوطني الفلسطيني (أبو الأديب)، التقت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وناقشت، فيما ناقشت من قضايا، ما يتعرض له "بقايا مخيم اليرموك"، وكعادتها منذ زمن، توصلت الى "حل يبعد عنها" اي مسؤولية ممكنة مباشرة، فشكلت "وفدا مما توفر من فصائل" لكي تذهب، على قاعدة أن "المأساة مستمرة"، ويجب حلها ضمن "الوسائل المتاحة"، شرط الا يكون بينها "الخيار العسكري"..

والحق أنه يبدو بيان "رزين" و"عميق الدلالة والرؤية"، واصرار على "التوازن" بين مختلف الأطراف الفاعلة في تلك الأزمة السياسية - الانسانية، ارضى سوريا بوفد سيقول لها "كلاما جميلا"، بل وربما يعلن "تضامنه معها" ضد الحرب والعدوان، وسيطلق التصريحات النارية عن المجزرة والكارثة والصمود للمخيم، والذي سيعتبره الوفد المسافر، أنه رمز للمخميات واللجوء، ولكن ما باليد حيلة حيث لا مجال للخيار العسكري..

ومن هنا تبدأ "الخدعة الكبرى"، التي مارستها اللجنة التنفيذية على الشعب الفلسطيني، بأن تعمدت الحيث عن "الخيار العسكري"، وكأنه لا خيار غيره، بل مارست ما يمكن محاكمتها عليه بتهمة الكذب والتضليل، الخيار العسكري وتدخل الدولة السورية بجيشها مرفوض، ولكن هل يمكن اعتبار "الدفاع عن

النفس" بالقوة المسلحة ""خيارا عسكريا"، أليس من حق الإنسان أن يدافع عن بيته وأهله ومخيمه، لماذا لم تفكر "القيادة الشرعية" ببحث تقديم السلاح وكل أدوات الدفاع عن المخيم لقوى المخيم الفلسطينية، حركة فتح والشعبية والديمقراطية وحزب الشعب، وهي فصائل منظمة التحرير، اي شرعية كاملة، الى جانب قوى "التحالف"، ولو اتفقت على "الدفاع المسلح" هل يمثل ذلك "خيارا عسكريا"..

ايها "السادة المحترمون جدا جدا"، حتى ساعته وتاريخه، كل مخيمات لبنان تمتلك السلاح للدفاع عن النفس، وليس لأي شيء آخر، ولعل غالبية أعضاء اللجنة التنفيذية – بحكم السن - يتذكرون "حرب المخيمات" في بيروت في منتصف الثمانينات بعد اخراج قوات الثورة عام 1982، بمؤامرة نفذتها قوات دولة الكيان الاسرائيلي شراكة مع عرب وغير عرب،،حرب قامت بها قوات من حركة أمل مدعومة سوريا، اسمها بات يعرف بـ"حرب المخميات"، ولا زالت مخيمات الوجود الفلسطيني في لبنان مسلحة، للدفاع الذاتي وليس كـ"خيار عسكري"..

مطلوب من القيادة الرسمية - اللجنة التنفيذية أن تعيد بحث تعريف "الوسائل المتاحة"، وتضمنه العمل على تسليح أهل المخيم من فصائل الشرعية، لتقاتل جبنا الى جانب "قوى التحالف الفلسطينية" من أجل تحرير المخيم، ولا تتركها لفصائل لها أجندة غير وطنية، دون تعداد للمسميات، مراجعة لا تنتقص من مكانة اللجنة التنفيذية لو حدثت، لكنها ستنال وتطعن في شرعيتها لو استمرت بتعاملها بغير مسؤولية مع مخيم اليرموك، وكأنها "لجنة اغاثة إنسانية" فقط، وليس "قيادة سياسية" لشعب مناضل..

بيان التنفيذية توقف ، ايضا، أمام قرار محكمة لدولة الكيان حول "املاك الغائبين" في مدينة القدس المحتلة عام 1967، تمييزا عن تلك المغتصبة عام 1948، واعتبره "يمثل ذروة التطرف والعنصرية لتشريع سطو الاحتلال، ما يدعو إلى أوسع تحرك سياسي وقانوني، بما في ذلك على صعيد مجلس الامن الدولي والمحكمة الجنائية الدولية، وذلك بسبب "دلالة هذا القانون المجرم"،

الذي يتناقض مع قرارات الشرعية الدولية في فصل القدس عن الضفة، واعتبار ابناء الضفة من أصحاب الأملاك في القدس بأنهم ملاك غائبون".

ووجهت اللجنة التنفيذية الدعوة لجميع "الدول المعنية خاصة الرباعية الدولية إلى إدانة هذا القرار والتدخل العاجل لتعطيله منعا لاستفحال الأمور في مدينة القدس بفعل هذا الفصل الجديد والنوعي في مسلسل سياسة العنصرية واللصوصية الذي يطبقه الاحتلال الإسرائيلي".

والكلام بذاته دقيقا وهاما، ولكن هل يمكن أن تكتفي "قيادة الشعب الفلسطيني"، بإدانة واستنكار ووصف القرار بكل تلك الأوصاف، دون أن تضع أي آلية محددة لمواجهة هذا القرار الذي يدخل في سياق "تهويد المدينة المقدسة"، وليس فقط غلو وتطرف وكل تلك الأوصاف التي أطلقها بيان التنفيذية..

ليس مهمة القيادة أن تصف الجريمة فقط، أو تناشد غيرها للإدانة وأن "تدعو الى أوسع تحرك سياسي وقانوني"، وكأنها تجاهلت دورها الأساس أنها هي صاحبة القرار لرسم "خطة التحرك السياسي - القانوني"، فكان عليها فورا أن توجه رسائل لعقد اجتماعت طارئة لكل المؤسسات ذات الصلة، وأن تعلن "نفيرا عاما" لمواجهة ذلك القرار التهويدي، وان تكلف دائرة شؤون القدس فيها بوضع خطة فورية وعاجلة لتحريك المؤسسات كي يتم تطويق ذلك القرار الخطير جدا على الأرض والهوية..وترسل رسالة سياسية لحكومة الكيان أن ذلك القرار يشكل انقلابا لن يمر!

والى جانب الحملة السياسية، كان عليها الا تتجاهل التحريض الشعبي - الوطني، ودعوة "الكل الفلسطيني" التصدي الى تلك "المؤامرة السياسية الدنيئة"، بدلا من الطلب من الغير التحرك..

الوقت لم ينته بعد، والفرص لا زالت قائمة ومتاحة لسرعة تعديل الحراك الرسمي والوطني لقبر تلك المؤامرة، قبل أن تصبح أحد البنود الدائمة في

تصريحات لم تعد تهز شعرة في رأس قادة الكيان، لأنها "مقلمة الأظافر ومكسورة الأسنان وهشة العظان"..

تهويد القدس المحتلة يجري على قدم وساق وتحت سمع وبصر القيادة الرسمية، ومن يبحث التحرك لا يجب أن يتمهل كثيرا، وليت باب "المحكمة الجنائية الدولية" يدق فعلا بدلا من الكلام عنه، كي لا تصبح الشائعات الدائرة فوق أرض "بقايا الوطن" عن صفقة "المال مقابل عدم الذهاب الى المحكمة" حقيقة سياسية..

الكرة، كما يقال من مئات السنين، في ملعب القيادة كي تمارس دورها في مواجهة المحتل سياسية أقوالا وافعالا..!

وكي لا يخرج "ابو أديب" آخر يطلب محاسبتكم وطنيا لتتحركوا..وقل إعملواوليس تكلموا فحسب!

ملاحظة: ما فعلته أجهزة أمن حماس بمنع موظفي السلطة الرسميين من لقاء الوزراء القادمين من رام الله اهانة لا بعدها إهانة..كانت وحدها كافية لالغاء الزيارة وترك حماس ترتع بسطوتها..الكرامة السياسية - الانسانية أحيانا مش عيب والله!

تنويه خاص: لو كنت بمكان الناصح للرئيس محمود عباس لطلبت منه أن يتوجه بالشكر والتقدير لمحكمة جرائم الفساد بحمايتها للقانون الأساسي برفض الدعوة ضد النائب دحلان..فمن "يحمي القانون يحمي الشرعية" سيادة الرئيس..والعكس انت تعلمه جيدا!

"إنقلاب سعودي تاريخي".. يستحق القراءة!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن "الشكليات" التجميلية التي رافقت الأوامر الملكية السعودية، والبادئة بمقتطف "بناء على طلبه"، فما حدث يمكن أعتباره "ثورة بيضاء" هي الإولى منذ عهد الملك المؤسس عبدالعزيز، ليس في عدد الأوامر الملكية في يوم واحد، ومن طالتهم من أسماء ومناصب فحسب، بل انها أحدثت تغييرا شاملا في مسمى وراثة العهد شكلا ومضمونا، وكسرت التقاليد الموروثة منذ ما يقارب الثمانين عاما..

ما حدث هو "ثورة سعودية بيضاء"، بالمعني الشكلي، وقد يراها البعض غير ذلك، بل أن الأمير طلال بن عبد العزيز تعامل معها "خروجا عن المتفق عليه"، ورفض البيعة وفقا لما صدر، ودعا لاجتماع ملكي عاجل لبحث المستجدات، وبالطبع هذا النداء لن يجد له تجاوبا، فما حدث قد حدث، ولو كان هناك رغبة في توسيع المشاورات لحدثت قبل ان يتم الاعلان عنها، أما الآن فلم يعد طلب الأمير طلال ممكنا بل ومستحيلا.، لكنه قديشير الى "معارضة" لا يعرف حجمها ومدى تأثيرها لاحقا..

التغيير السعودي، أقدم على عملية "تجديد وتجميل" وجه الحكم وجسده، إذ أنه "كسر" التقاليد كافة ليدخل "عهدا جديدا" من جيل الحكام، في ظل محيط سياسي متسارع الحركة والتغيرات، وقد تكون تلك أحد أسباب ذلك الانقلاب، خاصة وأن جوار المملكة من أنظمة باتت أكثر شبابا وحيوية وقدرة على التعاطي مع المتغيرات الاقليمية، والخطوة من الناحية العمرية تشكل ضرورة قصوى لا بد منها، للخروج من "النمطية التقليدية"..لكنها تقولبت في "جناح واحد" للعائلة الحاكمة، ولم تراع "التنوع المتعارف عليه"، وهو ما يفتح باب التساؤلات الداخلية..

لكن الأسئلة لن تقف عند "المظهر العمري" رغم أهميته، بل ستذهب وسريعا الى جوهر التغيير الذي حدث، وعلاقته بعدد من الأزمات التي تحيط بالمملكة، وما قد يكون لها من أثر على مستقبلها..

وتمثل الأزمة اليمنية أحد أهم التحديات التي تلقي بثقلها فوق المشهد السعودي، خاصة بعد أن دخلت حربا عسكرية يتوقف على نتيجتها الكثير لها، ليس فقط من حيث وزنها الإقليمي ودورها في البقاء كمؤثر ولاعب بشكل أو بآخر، بل أن وحدة الأراضي السعودية قد تصبح مهددة، إذا ما حدثت تطورات خارج السياق المحسوب عند قرار خوض حرب عسكرية..

كما أن نتيجة الحرب ستخلق واقعا جديدا في العلاقة مع ايران، فإن تمكنت العربية السعودية وتحالفها "غير الواضح" اساسا، من الخروج بما يمكن اعتباره "لا هزيمة" فذلك سيمنحها قدرا من الحضور الذي يحفظ لها "هيبتها السياسية" التي اكتسبتها في ظل غياب الدور الاقليمي المصري ما قبل ثورة 30 يونيو، وغير ذلك فالمغامرة قد تؤدي الى عملية إنهاك ستلحق ضررا سياسيا بالغا بها ومكانتها، وقد تستغله الولايات المتحدة، لفرض "شروط" وقيود مضافة لما لها الآن، قد تمس كثيرا من الحضور السياسي للعربية السعودية، وما يفقدها جانبا هاما من "مكانتها الاستقلالية"..

وايضا، فالأزمة اليمنية ستنعكس بقوة على "الموازنة العامة" للدولة السعودية، وبأن تكاليف الحرب ومتطلباتها ستكون على حساب متطلبات الحياة العامة للمواطنين، بما يمكن أن ينعكس "توترا اجتماعيا"، لا يجوز الإستهتار به خاصة وأن هناك مكونات قد تنفجر في لحظة لاعتبارات معلومة لأهل الحكم..

التغيير سيخضع ايضا لامتحان سياسي في العلاقة مع عدد من الدول العربية والاقليمية، خاصة العلاقة مع مصر ومسارها، وأيضا مع الباكستان وتركيا، الى جانب الموقف مع ما يسمى بجماعات "الاسلام السياسي"، وخاصة الجماعة الإخوانية، والتي واجهت رفضا سياسيا في عهد الملك الراحل عبدالله، خاصة بعد انكشاف دورها في مصر، وتلك مسألة لن يقف تأثيرها على "الداخل السعودي"، بل سيطال جوهر العلاقة مع مصر، وايضا دول عربية كالجزائر وليبيا والسودان..

التغيير السعودي أمام سلسلة اختبارات جادة وجدية، وطريقة التعامل معها سيحدد مكانة المملكة الاقليمي ومستقبل دورها السياسي، وتموضعها المطلوب، وهناك بعض التساؤلات التي بدأت سريعا، وبالاساس الموقف من العلاقة مع مصر وارتباطها بالجماعة الإخوانية..

وتحديد هذه المسألة، قد يكون "نقطة فاصلة" في مسار الوجهة السياسية وتحالفات المملكة في ظل "العهد الجديد"، ولأن القضية ليست شأنا داخليا فحسب، بل له أثر مباشر على مجريات المنطقة وسير أزماتها المتلاحقة، هو رؤية "العهد الجديد" لكيفية صياغة العلاقة مع مصر والمعادلة التي أنتجتها ثورة 30 يونيو عربيا، بين مصر والامارات والسعودية، وارتباطها المتسق لفككة أزمات متداخلة..

وتحتل العلاقة مع مصر جوهر التعامل المقبل، لما لمصر من دور اقليمي ومكانة سياسية تتنامى بسرعة غير متوقعة في العلاقات الدولية، وعودتها لتصبح لاعبا ذي ثقل في القارة الافريقية، كما اعادة ترسيم جديد للعلاقة مع دول إوروبية غابت عنها طويلا، وبالأخص الدول الأوروبية المتوسطية، ذات المصالح المشتركة، قبرص وايطاليا واليونان وأسبانيا، تطور وحضور يمنح مصر قوة سياسية غابت كثيرا..

وبلا أدنى شك، فحل بعض الأزمات يرتبط بتفاهم مصري سعودي ومشاركة اماراتية، خاصة ملفات سوريا وليبيا والارهاب، ورغم التباين السعودي عن مصر والامارات في الملف السوري، الا ان التطورات الاقليمية، وانكشاف الدور التركي القطري مؤخرا، قد يكون عاملا مساعدا لـ"العهد السعودي الجديد" في اعادة التقييم للأزمة السورية ولخلق الأجواء لحل سياسي حقيقي بالتعاون مع مصر والامارات..

وتبقى العلاقات الدولية أحد المحطات الهامة المرتقبة، وكيفية التعامل معها، خاصة بعد أن كشفت أمريكا عن وجهها الحقيقي في أن مصلحتها فوق الجميع، وأنها على استعداد لبيع الجميع دون أدنى اعتبار لعلاقة او غيرها،

ونموذجا الاتفاق النووي الايراني، وايضا الأزمة الليبية والعراقية، ولذا هل سيحدث استفادة مما كان في ظل التغيير الكبير، ويتم بناء العلاقات وفقا للمصلحة المتبادلة وليست التبعية والهيمنة، خاصة وهناك تغييرات دولية تمنح السعودية "جدارا واقيا"، يتجسد في عودة الدور الروسي بقوة ملموسة، الى جانب القوة المصرية المتحررة من اطار الهيمنة الأميركية..

تجديد شباب الحكم ضرورة، مع كل التحفظات التي أعلنتها اوساط من العائلة الحاكمة، وأطرافا تتوجس من "احتكار أحد أجنحة العائلة" لسدة الحكم، لكن تلك التحفظات أو الاعتراضات ستنتهي إن حدد "العهد الجديد" اسسا سياسية ومرتكزات تعيد الهيبة للقوة العربية، وتعزز من العلاقة العربية العربية، خاصة مصر السعودية مع الامارات..

وتحديد عناصر علاقات اقليمية ودولية تأخذ المصلحة العربية معيارا لها، بعيدا عن المسميات أو الموروث السياسي القديم، ما يمثل دخولا لعصر "الإطار العربي الجديد" الذي اشار له الشيخ محمد بن زايد ولي عهد ابو ظبي خلال زيارته الأخيرة للسعودية، إطار سياسي أمني اقتصادي يعيد الحضور العربي كمعادل فاعل في السياسية الدولية..

ذلك ما ينتظر من التغيير ليكون خادما لقضية العرب.. وكي لا يقال عنه غير ذلك!

ملاحظة: ما فعلته أجهزة حماس الأمنية ضد "الحراك الشبابي" ليس عيبا وطنيا فحسب، بل يمنح أجهزة السلطة في الضفة أن تفعل ما يحلو لها بعناصر حماس وتحت ذريعة انهم خارج السياق - والمنطوق الوطني..الحماقة لا تنتج الا حماقة يا حماس!

تنويه خاص: نحتاج توجيه "شكر خاص" لأصحاب المشروع الانفصالي لقطاع غزة، لتنشيطهم ذاكرة الرئاسة لتكريم أحد المع شعراء الوطن والمناضل الميداني الشيوعي الكبير معين بسيسو..من قاد أول معارك اسقاط

"مشروع التوطين في سيناء" عام 1955، وصاغ الشعار الشهير: "لا توطين ولا اسكان يا عملاء الأميركان"..عجبي!

تجاهل الرئيس عباس لمشعل مصادفة أم رسالة؟!

كتب حسن عصفور/ لم ينس الرئيس محمود عباس القيام بـ"الواجب الانساني" لزيارة القيادي البارز في حركة حماس ، ومسؤول ملف المصالحة بها د.موسى ابو مرزوق المتواجد في قطر بعد اجراء عملية جراحية دقيقة، ويمكن اعتبار تلك الزيارة علامة بارزة في رحلة الرئيس الى الدوحة، خاصة وأنه لم يعلن بيانا سياسيا ملفت للقراءة والاهتمام بعد لقاء الرئيس عباس مع أمير قطر تميم بن حمد..

لكن الأهم من "اللقاء الانساني" في الدوحة، كان غياب "اللقاء السياسي" الذي تحدثت عنه قيادات فتحاوية بين الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، فقد احتلت الأخبار عنه مكانة خاصة في وسائل الاعلام، بين تأكيد ونفي، لكن الحاضر رسميا ان اللقاء لم يحدث، وبعيدا عن البحث الأمني يمكن الجزم بأن الرئيس محمود عباس هو من رفض لقاء مشعل وليس العكس..

وكان ممكنا اعتبار عدم اللقاء بأنه تعبيرا عن الأزمة المتنامية بين حركتي فتح وحماس سياسيا، لكن الرئيس عباس اراد أن يقول شيئا مختلفا بلقاء د.موسى ابو مرزوق أن المعضلة ليست في لقاء حماس، ولكن العقبة في سلوك ومسار حركة حماس من فريق يقوده خالد مشعل يسير نحو تعزيز "الانفصال السياسي"، ليس فقط بعدم التعامل الايجابي مع ملف المصالحة وتطبيقاته، بل فيما يشير الى أن الاتصالات التي اعلنها الرئيس عباس بين

حماس ودولة الكيان، وما ترمي اليه يشكل انفصالا سياسيا لا يمكن القبول به، او التعامل معه ومن يعمل على تنفيذه..

لا نعلم مدى دقة الإستنتاج بأن الرئيس عباس لديه معلومات "امنية - سياسية"، تشير أن هناك فريق في حماس بقيادة مشعل من لا يريد المصالحة، وأنه الأكثر تجاوبا مع المحاولات الإسرائيلية، لاقامة "كيان ذاتي" في قطاع غزة، وقد يكون ذلك الفريق هو صاحب القرار في الحركة، مقابل اتجاه رافض لذلك المشروع، قد يكون ابو مرزوق هو من يقوده، استنتاجات ليست بالضرورة دقيقة، لكن يمكن أن للرئيس عباس معلومات أدت الى أن رفضه مقابلة مشعل ولقاء ابو مرزوق بغطاء انساني..

ان يرفض الرئيس عباس لقاء مشعل في الدوحة، فهذا عنصر لا يمكن ان يكون حدثا عابرا، بل هو مثير جدا للإهتمام والتساؤلات السياسية أيضا، حيث تعمل دولة قطر والأمير شخصيا بكل جهد لتبدو أنها ذات يد طولى في الشأن الفلسطيني ليس من خلال حماس وحدها ، وليس عبر المال فحسب، بل من خلال "علاقة خاصة" مع الرئيس محمود عباس وبعض من فريقه الذي يتردد على العاصمة القطرية لغايات مختلفة، نشرت وسائل اعلام عنها، ولا داع للتوقف أمامها الآن..

كان من المهم سياسيا لدولة قطر وأميرها ترتيب "لقاء خاص" بين عباس ومشعل في هذا التوقيت، لترسل رسالة لمصر ولواشنطن وتل أبيب أنها الوحيدة القادرة على أن تكون "راعيا" لكلا الفصيلين الرئيسيين في فلسطين، وأن الحملات الاعلامية ضد موقفها والتشكيك به خاصة بعد زيارة موفدها الى تل ابيب والاتفاق مع دولة الكيان بترتيبات تفتح الباب لعلاقات خاصة بين الكيان وحماس تحت عنوان "الحالة الاقتصادية - الانسانية"، ولذا كانت قطر ذات مصلحة سياسية في عقد لقاء عباس ومشعل..

ولذا يمكن اعتبار رفض الرئيس عباس عقد اي لقاء مع مشعل يشكل ضربة سياسية موجعة جدا لأمير قطر قبل أن يكون للدولة ذاتها، وربما لم يكن

يخطر ببال الشيخ الشاب أن يقوم الرئيس عباس بذلك ابدا لأسباب خاصة، لكن حسابات الرئيس عباس، وربما معلومات جهازه الأمني، مع وجود رئيس مخابراته برفقته، أن قطر هي المحرك الرئيسي للمشروع الذي يتحدث عنه الرئيس عباس لاقامة "امارة غزة"، وفصل القطاع عن الضفة بدعم تركي وبعض اوروبا، ولذا تجنب الرئيس عباس أي بعد فلسطيني في زيارة قطر واقتصرها على العلاقات الثنائية، دون نسيان البعد الانساني - السياسي نحو ابو مرزوق..

كما أن الرئيس عباس يعلم جيدا أن هناك من يبحث معركة سياسية مع مصر عبر بوابة فلسطين، وهو يدرك جيدا أن قطر ومشعل ومعهما تركيا والجماعة الإخوانية لا يريدون خيرا لمصر، وكان لأي لقاء بعد "حرب عباس السياسية" على حماس في مصر والقمة العربية يظهر وكأنها تلاشت عند وصوله لقطر، ومنح قطر ميزة تبحث عنها في مواجهة المحروسة، ما قد يفتح بابا واسعا للتشكيك السياسي بحقيقة الموقف من المشروع الانفصالي، الذي لا يألوا جهدا بالحديث عنه..

ولكن هل يمك اعتبار تلك بعضا من عناصر رفض الرئيس عباس اللقاء بمشعل، ام هناك اسباب سياسية شخصية أدت الى ذلك القرار الحساس جدا، خاصة بعد أن التقى عباس بابو مرزوق..

بالتأكيد هناك أزمة سياسية تتسع بين الرئيس عباس وقيادة حماس، ولا يمكن للرئيس تجاهل ما يصدر عنها ضد شرعيته، والتي باتت عنوانا ثابتا في حرب حماس على الرئيس عباس، وهو ما لم يكن سابقا بما هو عليه الآن..الحرب على شرعية عباس والولاية الرئاسية أصبحت ركنا من أركان معركة حماس ضد الرئيس عباس..

فهل ستشهد المحلة المقبلة تصاعدا في الأزمة بين قطبي الإنقسام بعد زيارة الدوحة..ربما.

ولكن تظل فصائل الشعب وقواه على "حافة الطريق" تراقب تدهورا فتدهورا الى نصل الى الكارثة الكبرى..ذلك السؤال المراد الجواب عليه..وإن غابت الفصائل عن التصدي للكارثة القادمة.. ألا من "بديل وطني" يحضر دون بيانات مصابة بمرض "الزعيق الثوري"..تلك هي المسألة!

ملاحظة: ايران تتحدث لأول مرة عن "تقسيم المملكة العربية السعودية..تصريحات مسؤول ايراني لشبكة سي أن أن الاميركية رسالة تتجاوز "الخطوط الحمراء"!

تنويه خاص: هيلاري كيلنتون تبحث عن تغيير صفتها من "السيدة الأولى" الى "الرئيسة الإولى" في تاريخ أمريكا..ولسان حالها يقول أنا "سي السيد"..منصب ولقب يستحق المغامرة!

تصريحات الغول..كلام انفصالي بامتياز!

كتب حسن عصفور/ وكأن هناك من يبحث بكل السبل الممكنة لمنع أي خطوات إيجابية تمنح مصر الشقيقة ما يساهم في إزالة مخاوفها من "تطبيع" المظهر العام مع قطاع غزة، بحيث لا يبدو أن تلك "المظاهر التطبيعية" تشكل طعنة سياسية في ظهر "الشرعية الفلسطينية"، أو مشاركة منها في إطلاق رصاصا غادرا على الممثل الشرعي والوحيد منظمة التحرير وكيانها المرتقب "دولة فلسطين"، والتي تنتظر الإذن الرسمي لها من الرئيس محمود عباس لتستبدل كل مظاهر الكيانية الانتقالية، وانهاءا لمرحلة طال أمدها..

بعض من حماس، وكأنه يريد بكل السبل غير المشروعة إستغلال الأزمة الانسانية لأهل لقطاع من أجل "قطف سياسي مع دولة الكيان" ليفتح الباب مشرعا نحو "بحر الظلمات السياسية"..

قبل أيام فقط أعلنت قيادات حمساوية أن هناك "بوادر إيجابية" و"مؤشرات" نحو تحسين العلاقة بين مصر وحماس، وكان آخر المتحدثين رئيس حماس بغزة، تصريح فتح "طوق النجاة" لكسر اغلاق معبر رفح، بكل ما يتركه من أثر كارثي على أهل القطاع، ولكن خرج علينا النائب الحمساوي محمد فرج الغول، ليطلق تصريحا يشكل رسائل سياسية انحدارية بكل ما لكلمة الانحدار السياسي من أبعاد..

تصريحات فرج الغول، يوم الأحد 26 ابريل تفتح الباب واسعا بأن هناك "مشروع انفصالي" يتم الاعداد له وتجهيزه، وكأنه بات على الأبواب، فالغول يسخر كليا من "شرعية الرئيس محمود عباس"، ففي معرض "ردحه ردا على ردح محمود الهباش" يوم الجمعة المنصرم"، ولتبرير قانون "اللصوصية والبلطجة والخاوات الذي تريده حماس فرضه بالقوة على أهل القطاع، قال النائب الحمساوي:، " إن صاحب الصلاحية الأصلي والحصري بسن القوانين هو المجلس التشريعي، وهو الجهة التشريعية الوحيدة، ولا يجوز حتى للرئيس إن كان شرعيًا أن يصدر أي قانون دون عرضه على المجلس للمصادقة عليه"، مشددًا على أن عباس وقيادة السلطة منتهية الصلاحية".

لا يمكن على الاطلاق اعتبار تلك التصريحات انها جاءت في سياق انفعال ردحي أو أنها تصريحات أصيبت باستفزاز لقول الهباش، وكل أقواله بالمناسبة لا تمثل أي قيمة في الوطن، بل ولا ترى لها مصداقية تذكر، ومعلوم عنوانها، لكن أقوال الغول تكشف بكل وضوح أن لحماس برنامج "بديل متكامل" ينتظرون "ساعة الصفر" لاعلانه بعد الاكتمال..

الحديث عن "لو كان الرئيس شرعيا" وأن "صلاحياته والسلطة منتهية"، ليس سوى "كلام انفصالي بامتياز"، وليس تعبيرا عن رفض سياسي لسياسة الرئيس أو لسلوك منه، او للسلطة الوطنية وممارسة أجهزتها الأمنية، بل يعلن، وأظنه الإعلان الأول منذ انقلاب حماس الأسود عام 2007 الذي

يعتبر السلطة منتهية الصلاحية، ما يكشف أصلا جهله بما هي السلطة وتكوينها..

ويكمل الغول أركان كلامه الانفصالي، في تبريره للضريبة اللصوصية التي يراد فرضها بالقوة الجبرية – الأمنية، " أنها تستهدف الشركات والمؤسسات الكبرى التي تتهرب من دفع الضرائب للحكومة كجوال والاتصالات والبنوك وغيرها"، اي أنه يرى في الوضع التنفيذي القائم في قطاع غزة "حكومة يجب أن يتم دفع الضرائب لها"، واعلان أن "حكومة التوافق"، ليست هي الحكومة التي يجب أن يدفع لها الضرائب، ولذا يبحث الغول عن فرض نظام ضريبة خاص في "كيان غزة الذاتي"..

المسألة هنا، أن قيادات من حماس لم تعد تخجل اطلاقا في الاعلان عن "مشروعها اللاوطني - الانفصالي"، ومنذ الكشف عن الدور القطري - التركي بين حماس ودولة الكيان للوصول الى "حل تفاوضي خاص لفصل القطاع عن الجسد الأم فلسطين" والتصريحات الحمساوية تتسارع وكأنها في سباق مع الزمن، خوفا من "هبة شعبية تطيح بمشروعهم قبل أن تطيح بانقلابهم"، والزهار قالها صراحة، لا عيب أن يكون هناك "إدارة مدنية لقطاع غزة، او حكم ذاتي"، وها هو د.احمد يوسف يتحدث بصراحته العلمية عن "دردشات بين حماس ودولة الكيان"، علما بأن مثل التعبير لا يمت بصلة للسياسة، فهما ليس طرفان يتبادلان السمر على مقاهي شاطئ غزة، بل هما يصيغان بنيان مشروع لفصل القطاع عن فلسطين مؤقتا، حتى يتم اكمال بواقي مشروعه الانقلابي في "الضفة وفقا لوثيقة 2006 حول "دولة الجدار"..

تصريحات فرج الغول هي اعلان مضاف لكشف "الخيانة السياسية" للمشروع الوطني، فمن لا يعتبر الرئيس عباس شرعيا ولا السلطة الوطنية شرعية، ومن يعلن أن هناك "حكومة في قطاع غزة" وهي صاحبة "الجباية"، لا يمكن ان يكون جزءا من المشروع الوطني، مهما ادعى بكلمات معسولة غير ذلك..

تصريحات الحمساوي فرج الغول تلقي الضوء ساطعا على أركان بنية مشروع حماس "للحكم الذاتي في قطاع غزة"، الى حين استكمال مشروع مشعل - نتنياهو لاقامة "كيان الجدار في الضفة الغربية بعد أن يتم التمهيد لحماس فرض ذاتها على "بقايا الضفة" بصيغ ستبدو "ثورية"، ولكن بلا أدوات عسكرية، مستفيدة من ترهل الحركة السياسية للقيادة الرسمية، ولبلادة فصائل العمل الوطني بمختلف مسمياتها في مواجهة مشروع دولة الكيان التهويدي في "بقايا الضفة والقدس"، واستنكاف الرئس محمود عباس عن اعلان "قيام دولة فلسطين فوق أرض فلسطين" وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، وعدم الانطلاق في مواجهة سياسية شاملة مع العدو الإحتلالي في المحكمة الجنائية..

فكل "تكاسل " أو "بلادة كفاحية" في الضفة والقدس والقطاع لمشروع التهويد الاحتلالي ولمشروع حماس الانفصالي يشكل خطوات قافزة لتكريس "الانقلاب السياسي الكبير" الذي يجري بناءه في أكثر من عاصمة، وتدور حوله "دردشات حماس والطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب"، برعاية قطرية - تركية وبعض أوروبا ورضى أمريكا..

الغول أعلنها قاطعة "لا شرعية الا لشرعية حكم حماس"، فعباس رئيس "غير شرعي" وحكومة الحمدالله، بكل ما لنا عليها، "غير شرعية" وقبلهم "السلطة الوطنية غير شرعية"، متناسيا "الجهول أن المجلس التشريعي الذي يلتحف به لاقامة مشروعهم الانفصالي، هو أحد أركان السلطة التي يراها غير شرعية..

تصريحات الغول تستوجب نهضة وطنية شاملة، لاسقاط المشروع بكل أركانه، وهنا نخاطب الأصدقاء في حركة "الجهاد الاسلامي" أن ترفع رايتها الكفاحية لتسقط مشروع حماس الانفصالي، وأن تقف بوجهه بكل السبل، وأن لا تقع "ضحية الكذب الانساني" او ردة فعل على سلوك السلطة الرديء ضد عناصر وكادر الجهاد في الضفة..فهي عن غيرها تتحمل جهد مضاعف لاسقاط مشروع "الحكم الذاتي الانفصالي في غزة"..

وقبلهم جميعا مطلوب موقف من القيادة الفلسطينية، تنفيذية ورئاسة بالطلب الرسمي من حماس توضيح موقفها من تصريحات الغول، ولتمنح اسبوعا للرد، فإن تجاهلت أو بررت فيجب أن يتم صياغة تصريحات الغول والزهار ود.يوسف في رسالة رسمية ترسل الى الجامعة العربية، ويتم الطلب القاطع من كل الدول العربية أن تدين "المشروع الانفصالي"، وتطلب بطرد قيادات حماس حيث هي موجودة، بل واعتبارها مطلوبة للشرعية الفلسطينية..

وبالتأكيد فمصر لن تقم بوضع تسهيلات واسعة على معبر رفح وفتح العلاقة مع القطاع، في ظل "كيان انفصالي متمرد"..وليتم صياغة تسهيلات لأهل القطاع مع تجريم حماس..

ذلك كله رهن بموقف قيادة حماس من المشروع الذي كشف فرج الغول كل أبعاده.

المطلوب من القيادة الرسمية عملا وليس جعجعة في خطب يوم جمعة تنتهي بشتائم، تضيع "الحق السياسي"..بعد انتهاء مدة "الانذار" لحماس ..

ملاحظة: أن ترفض سوريا استقبال الوفد الفلسطيني لبحث كارثة "بقايا اليرموك" خطوة غير موفقة مطلقا، ولن تفهم سوى أنها تساعد القتلة على المضي بقتل أهل المخيم..المراجعة مطلوبة وفورا من الحكومة السورية ، وعلى تحالفها الفلسطيني أن لا يصمت!

تنويه خاص: لا نحتاج للتأكيد أن اي زيارة للحمدالله الى قطاع غزة بعد تصريحات الغول ستكون ليس "دونية سياسية" فحسب، بل مساهمة في تسريع خطى الانفصال..للعلم مش أكثر!

"تفاهمات الحكومة" و"كمين حماس" السياسي!

كتب حسن عصفور/ قد يكون ما أعلنه عضو قيادة "حماس" بعد لقاء جمع حركته والفصائل في قطاع غزة، بالتأكيد فتح لم تكن حاضرة به، مساء الأربعاء 8 أبريل، هو الحدث الأهم في المعركة اللغوية -التفسيرية الدائرة بين "حكومة التوافق الوطني" و"حماس"، أن يعلن زياد الظاظا، قرار الفصائل بعدم اللقاء لاحقا مع الحكومة الا بعد الاعتراف بـ"التفاهمات" التي حدثت، وتصمت غالبية الفصائل المشاركة، عدا جبهة النضال الممثلة في اللجنة التنفيذية بقيادة د.مجدلاني، فتلك هي المعركة السياسية الأبرز..

ولأن "المسألة - المعركة" الدائرة رحاها بين الحكومة وحماس دخلت لحظة حرجة، سارعت حماس بدعوة القوى لتتسلح بها، كي لا تبدو وكأن المعركة لها وحدها، وعلها حققت "نجاحا سياسيا"، لم تحسب حكومة الرئيس عباس حسابه بشكل دقيق..

البيانات التي خرجت من طرفي المشكلة، حول "تفاهمات شفوية" لا يعلمها أحد بشكل دقيق، ولم تصاغ في نص واضح، أظهرت أن "حسن النوايا" و"السبهللة" هي القاعدة التي تتحكم في سياق العمل العام، ومع غياب النص لما تم "التفاهم عليه" ، " كبديل لصيغة ما تم الاتفاق عليه"، دخل المشهد السياسي بابا جديدا لمزيد من تكريس الاختلاف..

البيان الذي أعلنه الظاظا نيابة عن "الفصائل المجتمعة" يشير الى ما يمكن وصفه "شبه إجماع سياسي" في القطاع على مقاطعة حكومة التوافق، قبل أن تقوم بتنفيذ "التفاهمات" التي حدثت، والسؤال الذي لا جواب عليه، هل حقا أن الفصائل التي التقت وأصدرت ما أصدرته، تعلم بمضون تلك "التفاهمات" أم

أنها اكتفت بـ"ثقة المنقول" من حماس اليها، واعتبرته أصل الرواية، فكان موقفها ما كان من "شرط الزامي" لأي حوار مع الحكومة مستقبلا..

ورغم أنه من الصعب التأكد بوجود "تفاهمات مكتوبة" ومتفق عليها، بنص رسمي، فستكون الفصائل وقعت في كمين حماس، حتى لو كان لبعضها هدف آخر مما هدفت اليه حماس، فذلك لا يسقط عنها وقوعها في "شرك حماس" السياسي، وتوريطها في اتخاذ موقف ليس معتادا، بل ربما هو الأول من نوعه، منذ انقلاب حماس وسيطرتها العسكرية على قطاع غزة..

ولم يقف "كمين حماس" للفصائل عند ذلك فحسب، بل تجاوزه الى ما هو أخطر سياسيا مما سبق، حيث رأت "الفصائل المجتمعة"، بأن "الرئيس محمود عباس وضع العراقيل أمام جميع اللجان التي أُتفق على تشكيلها لحل القضايا العالقة كافة، وعلى رأسها قضية موظفي حماس في غزة ، والمعابر وأزمة كهرباء قطاع غزة".

إن سار المشهد السياسي وفقا لهذا البيان، ولا يخرج من الفصائل من يوضح موقفها، كما حدث مع التوضيح للنضال الشعبي، ستدخل الأزمة طورا جديدا من مراحلها، فلأول مرة يحدث مثل هذا "التوافق السياسي" بين فصائل فلسطينية شريك رئيسي في منظمة التحرير، ورافضة لإنقلاب حماس، وأقرب لحركة فتح، باتخاذ مثل هذا الموقف السياسي، وتحميل الرئيس عباس مسؤولية العرقلة والتعطيل، دون أن تربط ذلك بمسؤولية حماس أيضا لدى بعض القوى..

البيان، والصمت عليه من الفصائل، يشير الى أن هناك "أزمة ثقة سياسية كبيرة" بين حركة فتح والفصائل الأخرى، أدى الى أن تذهب بعيدا في موقفها عما هو معلوم للعامة، والانتقال من تحميل حماس مسؤولية التعطيل الى تحمليها للرئيس عباس وبالتالي لحركة فتح، بصفتها فصيل الحكم الرئيسي، وفصيل الرئيس أيضا..

قد يجد البعض، أن تلك رسالة من "الفصائل الى فتح" نتيجة سياستها في الآونة الأخيرة القائمة على إدارة الظهر لها، وفتح الأبواب للتعامل مع حماس دون احترام أو تقدير لدورها طوال الأزمة الماضية، وتجلى ذلك بوضوح خلال زيارة الحمدالله الأخيرة الى قطاع غزة، عندما التقى بفتح وحماس كل على حدا، ثم التقى بالفصائل وكأنه "لقاء الوقت الضائع"..

تفسير ممكن ومعقول، بأن الاستخفاف والاستهتار الذي حدث من فتح وحكومتها ورئيس حكومتها لن يقابل بالود والمحبة، خاصة وهو ليس الأول ولن يكون الأخير، فغالبية القوى باتت تشعر وكأنها "حمل زائد" لا يتم التعامل معها وفقا للضرورة الوطنية، بل على قاعدة "حاجة اللحظة الضرورية"، أي "حاجة الزنقة"..مترافقا مع تغييبها عن التحرك السياسي العام، خاصة مشهد القمة العربية، واقتصار الوفد على حركة فتح دون غيرها، وعدم اشراكها في القرار السياسي بطريقة مناسبة..

ربما يكون ذلك من مسببات تلك "الصفعة الفصائلية" للرئيس ولفتح، لكنها قد تصبح أكثر من "صفعة" إن لم تراجع فتح والرئيس سلوكهم السياسي مع القوى والفصائل، ومراجعة سياسية إدارة الظهر، و"مزاجية العلاقة"، أو ما يمكن تسميته بعلاقة "اللحطة الحرجة"، وعودتها للمبدأ الذي كان سائدا علاقة "الضرورة الوطنية"..

قد يتعامل بعض فتح برد فعل معاكس ويذهب لمزيد من التكبر على الفصائل، او يفتح الباب أوسع على حماس، على قاعدة "نكاية في الطهارة..يلوث ملابسه"، ما يؤدي عمليا الى خسارة الشريك الأساس، دون أن يربح شريكا جديدا..

"الحدث السياسي الغزي" ضد الحكومة والرئيس عباس جاء ليفسد فرحة فتح بفوزها الانتخابي في نقابة المحامين، وليمنح حماس قوة مضافة فيما هو أكثر جدوى وقيمة من خسارة جولة نقابية..ربح سياسي أتى لها بفعل غير محسوب..

ما حدث يستوجب مراجعة سياسية دقيقة، وعلى الرئيس عباس أن يقف أمام الحدث بشكل أعمق مما سيقوله له "فريق التضليل المعلوم"، وأن لا يسمح باستمرار عبثية الإستهتار وادارة الظهر للقوى الشريكة في القرار والمصير، بحثا عن وهم آخر..حماس ربحت ما لم يكن لها سياسيا، وفتح والرئيس خسرا ما كان معهما سياسيا..

المراجعة السياسية مطلوبة ليس فقط في جوهر الموقف العام، بل وأيضا وربما أولا، مراجعة العلاقة الوطنية الوطنية، وبدون ذلك ستدفع فتح والرئيس عباس ثمنا سياسيا يفوق كثيرا ما يعتقدون..

"التواضع الوطني ليس نقيصة سياسية"..مبدأ عرفاتي قديم!

ملاحظة: التاسع من ابريل - نيسان ذكرى مجزرة ديرياسين التي نفذتها دولة الكيان عام 1948..وهو أيضا ذكرى حرب أميركا العدوانية ومشاركة ايرانية - اخوانية على العراق عام 2003..الاشارة لهما لتنشيط الذاكرة الوطنية عل وعسى!

تنويه خاص: تسمية الدكتور كمال الشرافي كمنسق لملف الإعمار بغزة، يحتاج شرحا وتوضيحا عن أسباب الإختيار، كون الرجل ليس اقتصاديا ولا ماليا..طبيب وانسان وسياسي..مش عيب أبدا توضيح التعيين..طبعا لو كان هناك من يحترم الناس..بالمناسبة د.كمال صديق شخصي جدا!

تهديدات أميركا للكيان.."جد" أم "فشنك"!

كتب حسن عصفور/ منذ أن احتقر رئيس حكومة الكيان نتنياهو، تحذير البيت الأبيض وأدواته الاعلامية بعدم تلبية دعوة الحزب الجمهوري لالقاء خطاب في الكونغرس الأميركي ضد الاتفاق النووي الأيراني مع "5 +1"، والادارة

الأميركية لا تتوقف عن ارسال رسائل "تهديد سياسية" الى رأس الطغمة الحاكمة في تل أبيب، والذي أعيد إنتخابه ثانية في جولة الانتخابات الأخيرة، ومتوقع أن يشكل "حكومة يمنية متطرفة"، وواشنطن، لا تجد أمامها سوى القضية الفلسطينية لتستخدمها كـ"فزاعة" ترهب بها نتنياهو وحكومته المقبلة..

الادارة الأميركية، وبعد خسارة تحالفها الانتخابي المفضل في دولة الكيان الاسرائيلي، المعروف باسم "المعسكر الصهيوني"، ترسل التهديدات بأنها قد تجد نفسها متخلية عن استخدام "حق النقض - الفيتو" في الأمم المتحدة، ضد أي قرار يتعلق بالصراع الفلسطيني الاسرائيلي، لا توافق عليه حكومة الكيان..

والتهديد بذاته قد يكون الأول منذ سنوات بعيدة، إذ أن واشنطن هي الراعي الوحيد لدولة الكيان وارهابها واحتلالها منذ قيامها على أرض فلسطين واغتصابها ما يزيدعلى 78% من أرضها، بل أنها سرقت نصف الأرض المخصصة لدولة فلسطين في قرار التقسيم، ورفضت تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بحق اللاجئين الفلسطينيين 194، وهو القرار الوحيد الذي اشترط الاعتراف بالكيان بمدى تنفيذه، لكن "البلطجة الأميركية" اعاقت كل ما لفلسطين في الأمم المتحدة، منذ عام 1948 وحتى الربع الأول من عام 2015..

والآن بعد تصريحات نائب وزير الخارجية الأميركية السيدة شيرمان، بأنه في، حال عدم التزام حكومة اسرائيل بـ"حل الدوليتن" فإن واشنطن لن تستخدم حق النقض مرة ثانية في مجلس الأمن، ولكي لا نضع العصى في دولاب "الحماسة الأميركية" لرفع الغطاء عن "الحماية المطلقة للعدوان والاحتلال الاسرائيلي"، ولكشف الحقيقة هل هو ارهاب لنتنياهو لتشكيل "حكومة تحظى برضى واشنطن، أم حقا هو بداية لـ"وعي متأخر" لادارة اوباما والتي كانت هي الأسوء للشعب الفلسطيني، حتى من عهد ريغان..

ولذا يجب القيام السريع من اللجنة العربية المكلفة بتقديم قرار عربي حول فلسطين الى مجلس الأمن، يضع نهاية زمنية للإحتلال الاسرائيلي لأرض "دولة فلسطين"، والمفترض ان القرار سيكون صياغة تنفيذية لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 الخاص بدولة فلسطين، بحدودها على أرض عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية بكاملها، دون انتقاص بما يشمل تلك المستوطنات المقامة فوق أرض فلسطينية، دون أي اضافة أو نقصان، كي لا يتلاعب البعض بمضمونه، وفقا للمشروع الفرنسي..

والأمر لا يحتاج الى جلسات ومشاورات عربية، فالقمة الأخيرة ووزراء الخارجية اتفقوا على ذلك، وما على فلسطين، رئاسة وخارجية، سوى وضع مشروعها للالية التنفيذية التفصيلية لتنفيذ القرار، ضمن جدول زمني محدد ينتهي خلال 12 – 24 شهرا على أبعد تقدير، مع وضع كل الضوابط الاجبارية، وضمن الفصل السابع لتنفيذه، كما جاء في قرار 2216 الخاص باليمن، ومعه تتقدم دولة فلسطين الى الجامعة العربية بتصورها الخاص بكيفية متابعة القضايا العالقة، والتي لم يحددها بوضوح قرار 19/ 67، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر:

*قضية تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بحل قضية اللاجئين 194..

*وضع تصور للطريق الرابط بين الضفة والقطاع، ويجب أن يكون جزءا من أرض الدولة الفلسطينية كحق سيادي وليس "سيطرة" فقط، كما طرحت في بعض المشاريع التسويقية، كـ"مبادرة جنيف" مثلا، وهناك تصور كامل لذلك الطريق في أدراج "دائرة المفاوضات"، يمكن نفض الغبار عنه وتقديمه، كونه تعامل مع المسألة بمنتهى الدقة والحساسية أيضا، وبالتأكيد ستفرض دولة الكيان هنا تعويضا عن الارض المستخدمة، سواء انفاق تحت الارض أو بعض الكباري والطرق البرية، من خلال "تبادل اراض" لذلك الطريق الحيوي والهام لدولة فلسطين..

*وضع تصور تفصيلي لمفهوم "ترسيم الحدود" بين فلسطين واسرائيل، والغاء تعبير "تبادل الأراضي"..

*وبالتأكيد سيتم الطلب بتحديد شكل العلاقة المستقبلية بين فلسطين واسرائيل، وهذه المسألة يجب أن يتم التنسيق والتشاور الدقيق بين فلسطين والدول العربية، وخاصة مصر والأردن..

إن تقديم هذا التصور الشامل وسريعا لمجلس الأمن، سيقطع الطريق على "المناورة الفرنسية" التي تحاول تقديم "مشروع جديد" يتجاوز قرار الأمم المتحدة 19/ 67، وسيكون هو الإختبار الحقيقي لمدى صدقية التهديد الأميركي، وهل هو كلام حق أم كلام فشنك!

هل تسارع القيادة الرسمية الفلسطينية بتحريك المياه السياسية الراكدة اتفاقا مع الجامعة العربية، وتتجه بما يكسر حلقة "الفراغ السياسي" أو بالأدق "التآكل السياسي" من رصيد القضية الوطنية الفلسطينية، التي لم يعد لحضورها قيمة تساوي قيمتها الكفاحية، بعضه بأسباب موضوعية جراء ما يحدث من مؤامرات لا تتوقف، وبعضه جراء "بلادة القيادة الرسمية" وبطئ ردة فعلها، وانجرارها لتفاصيل "المشهد الانقسامي" على حساب "المشهد الانقاذي" للقضية الوطنية الكبرى!

ملاحظة: حملة الاعتقالات ضد انصار حماس بعد فوزهم بانتخابات جامعة بيرزيت لا يليق ابدا بالمشروع الكفاحي..وعلى الرئيس عباس التدخل فورا لوقفه كي لا يمنح حماس مبررا قد يبدو "شرعيا" للذهاب أكثر نحو تنفيذ مخطط الانفصال..الحماقة دوما هدية للمتربصين!

تنويه خاص: بات تعبير "دردشات حماس واسرائيل" الأكثر سخرية في مواقع التواصل الاجتماعي وبعض التعلقيات تتجاوز بالذهاب لشخص القائل..د.احمد يوسف انسان لا يستحق النيل من شخصه، فهو من أكثر شخصيات حماس انتماءا لفلسطين الوطن والقضية..رحمة بمشاعر الإنسان قبل السياسي!

"جراب الزهار" للحكم السياسي!

كتب حسن عصفور/ عندما سربت بعض أوساط في حركة حماس انها تفكر بتشكيل "لجنة عليا لإدارة قطاع غزة"، سارعت بعضها الآخر بنفي المعلومة، رغم أن هناك اتصالات تجري بلا ضجيج، من أجل جس نبض شخصيات سياسية ومنظمات غير حكومية وتشكيلات سياسية خرجت من رحم فصائل أو مسميات لغرض الايحاء بوجود "قوى وأجنحة"، لكن نفي حماس العلني يصبح هو المصدر، حتى لو كان النفي ليس دقيقا..

منذ أن قام الاعلام العبري قبل عدة أسابيع بالكشف عن وجود "وثيقة سياسية" ارسلتها دولة الكيان، الى قيادة حماس في قطاع غزة، عبر قنوات سويسرية، القنصلية وروبرت سيري، وممثل النرويج، تتحدث فيها عن "تهدئة طويلة الأجل" مقابل منح حماس صلاحيات اقامة ترتيبات تؤدي لانشاء "كياني خاص" في قطاع غزة، والمعلومات تتلاحق بخصوص ذلك المقترح، والذي تتكشف بعض أوجهه يوما بعد آخر، دون أن يتم نفي جوهر الفكر حمساويا، خاصة بعد زيارة مبعوث قطر الأميري الى غزة، واجتماعه مع مسوؤلين أمنيين من الكيان، حاملا مطالب حماس الخاصة مقابل التهدئة..
لم يعد مهما كثيرا التوقف عند بعض تصريحات النفي التي تصدر من قيادات حمساوية لغرض التمويه السياسي، فالدكتور محمود الزهار، القيادي البارز والذي يتعاظم نفوذه يوما بعد آخر في قطاع غزة، له من "البراعة الذاتية" لقول الحقيقة السياسية بطريقته المميزة، ولا يلتفت لمعارض أو رافض لما سيقول، لكنه الأكثر وضوحا من القيادات الحمساوية حديثا في بعض أركان

مشروع "الاتفاق المرتقب - المنتظر" بين دولة الكيان "وحكم حماس الغزي"..

فقبل ايام، وفي يوم جمعة تحدث د.الزهار، بأنه ليس "عيبا ولا حراما أن يسمى الوضع القائم في قطاع غزة بسلطة أو إدارة"، وحينها تعامل البعض الفلسطيني مع تلك التصريحات بصورة ساخرة، وهزلية، وتحولت العبارة الجادة جدا الى مجال للمسخرة والتنكيت، خاصة بعد أن قام الزهار بجولته "الرسمية" على أطراف القطاع حاملا منظارا ليسجل "لقطة" تساعد عشاق التواصل الاجتماعي على تمضية وقتهم بطريقة ظريفة..

ولأن الزهار لا يمزح في الموقف السياسي، ويدرك حقيقة المطلوب لاحقا، ويستخدم كفعل تمهيدي لتمرير ما تريده جماس، فقد أعلن يوم الجمعة الموافق العاشر من أبريل 2015، وفي خطبة سياسية بأحد جوامع غزة - مظهر لتسييس الدين - ، ان اعلان "حكم ذاتي أو سلطة ذاتية أو إدارة ذاتية لحكم قطاع غزة" لن "يكون تنازلا عن فلسطين"، والتي سيحررها الزهار لاحقا شبرا شبرا..

تصريح الزهار الأخير لم يبق لأحد، لا شرعية رسمية فلسطينية ولا قوى سياسية ولا حركة حماس، قولا بعد القول الواضح جدا..حماس تبحث "حكم ذاتي في قطاع غزة"، وبعيدا عن التسمية أهي "دولة لغزة" أم "إمارة اخوانية" تحت رعاية قطرية – تركية، واشراف أميركي – اسرائيلي وإدارة حمساوية لتكون "عوضا" عن بعض الخسارة الاستراتيجية للمشروع الإستعماري التقسيمي الذي سقط بأحذية أهل المحروسة وجيشها الباسل، أم مقدمة موضوعية لاسقاط القضية الفلسطينية من جدول الاهتمام العالمي عبر ترسيخ "كيان ذاتي غزي" وإدارات ذاتية في الضفة الغربية..

"اعلان الزهار" عن استعداد حماس لاقامة "حكم ذاتي بقطاع غزة" رسالة مباشرة الى الرسمية الفلسطيننية، وايضا الى كل القوى مهما اختلفت المسميات، أن حماس تحمل مشروعا متكاملا، تحت عباءة "لن نسمح بخنق

المقاومة وأهل القطاع"، فيما كان للزهار قولا شهيرا منذ أيام ان لدى حماس ألف طريقة لفك الحصار عن أهل القطاع، ولحقه رئيس حركة حماس مشعل بتصريحه عن "تحريرهم لقطاع غزة"، تصريحات لم تقف أمامها الشرعية الفلسطينية والفصائل كافة، رغم انها تذهب بسرعة لتكريس مخطط اسرائيل بعباءة قطرية تركية، وموافقة أميركية وتنفيذ حمساوي لفصل القطاع كليا..

وبدلا من البحث في حصار هذا المشروع الأخطر، انطلقت الرئاسة لوصف المشهد والسماح لبعض "أبواقها" الطلب بـ"عاصفة حزم" ضد القطاع، فيما تمارس الرئاسة وممثليها سفراء وناطقين دورا معاديا للكل الوطني، دون أي مسؤولية، وكأنها تدفع الكل الوطني الى الخيار بين كارثية المشروع الانفصالي في قطاع غزة، أو القبول بما تمليه ظروف بقايا مشروع سياسي..

لم يعد النقاش هل هناك مشروع انفصالي لقطاع غزة أم لا، بل متى سيتم تنفيذه عمليا وكيف ومن سيكون الى جانب حماس أدواته ودوله الراعية..تلك هي القضية الجوهرية الان، التي تفرضها أطراف محددة ومعلومة للعامة والخاصة، والقيادة الفلسطينية لا تعمل سوى أنها تتحدث عن "المشروع" بصورة لا تحمل معها أي "رؤية" او "خطة عملية" لمواجهة المشروع الذي يسير لتكوين "نكبة كبرى جديدة"..

ليس من واجب القيادة الرسمية ان تقوم بوصف المشهد فحسب، بل عليها بعد أن علمت به أو وصل اليها بعض جوانبه، أن تحدد طريقها لاحباطه ولقطع الطريق عليه في مهده، بدلا من التغابي الغريب الذي تسير به عبر الاكتفاء بترديد شعارات دون أي موقف فاعل..

ولكي لا يصبح مشروع الانفصال الكياني حقيقية قائمة، ثم تبدأ "حركة اللهاث السياسي" بحثا لتطويقه وبعد فوات الآوان، يجب منذ اليوم قبل الغد، ان تعيد الرئاسة الفلسطينية، وكذا حركة فتح سياستهما في كيفية التعامل مع "المشروع الانفصالي" إن كانا فعلا يراه "خطرا مباشرا" على القضية الفلسطينية..

والخطوة الإولى لذلك بحث العلاقات الوطنية الداخلية، بحثا مسؤولا يقوم على مبدأ "الشراكة" وليس "التبعية" أو الانتقائية بين هذا وذاك..ولفض كل مظاهر الاستهتار بالقوى التي هي شريك وطني، ومجددا الاستهتار والاستخفاف وإدارة الظهر هو واحد من أهم الأسلحة التي يمكن أن تستخدم لتمرير المشروع الانفصالي، وبالمناسبة سيجد البعض الوطني ألف مبرر لمشاركتهم فيه، أولها أنه لا فرق بين كيان ذاتي في قطاع غزة وبين واقع الضفة السياسي، بل سيقول قائل ان القطاع به شبهة تحرر عما هو في الضفة الغربية، فلا يراهن البعض على "حسن أخلاق وطنية عند الفصائل"..

كما أن استمرار عبثية تأجيل اعلان "دول فلسطين" بديلا للسلطة ومكوناتها سيكون عامل تحفيز لمشروع الكيانية الغزية..

والى حين أن تفكر القيادة الشرعية الرسمية متى يسمح لها باعلان دولة فلسطين من "الأسياد السياسيين"، بات ضرورة قصوى اقالة هذه الحكومة التي لا قيمة سياسية لها، ولم يعد لها لا طعم ولا رائحة، وتشكيل "حكومة وحدة وطنية مؤقتة" تحدد مهامها بوضوح شديد، حكومة للكل الوطني، دون استثناء لمن يرغب بالشراكة، وأن يشترط على حماس إن رغبت بأن تكون جزءا منها، الكشف عن كل ما لديها من مشاريع، وتتعهد عبر وثيقة وطنية برفض أي مشروع انفصالي بأي صيغة أو مظهر..

الرسالة للرئيس محمود عباس، هل فعلا تريد احباط مشروع الإنفصال الذي يتبلور أمام أعينك، فلو كان ذلك حاسب كل من أساء ويسيء لشركاء المسيرة الوطنية، ومثالا ما حدث مع رفاق الدرب من الجبهة الشعبية من سفيرك بتونس، وما حدث مع ممثل حزب الشعب المناضل طلعت الصفدي من وزيرك الأول ونائبه..وقبلها ليتك تطلع على رسالة قيادة الجهاد الاسلامي المرسلة للمشرف العام لـ "أمد للاعلام" توضيحا لالتباس حدث، ومر الشكوى من سلوك بعض أجهزتك الأمنية، والتكبر السياسي منك شخصيا وتنظيمك على فصيل يستحق التقدير وليس الاهمال..

سلوك كهذا نحو "شركاء الوطن"، أقل ما يقال فيه أن منفذيه أدوات لفرط عقد الشراكة الوطنية ليس إلا..

سيادة الرئيس محمود عباس كفاك شرحا للمشروع الانفصالي تلفزيونيا، فكر بكيفية احباطه قبل أن يذهب بعيدا، وعندها لن يقال أن حماس خطفت القطاع، بل أن الشرعية الرسمية هي من تخلت عنه!

ملاحظة: الغاز الموقف الرسمي الفلسطيني نحو مخيم اليرموك تحتاج قاموسا من كوكب آخر..بلا طولة سيرة كيف يمكنكم انقاذ "بقايا المخيم وأهله"..هل اكتفيتم ببياناتكم المضحكة الى درجة العيب الوطني!

تنويه خاص: توضيح المناضل الوطني الكبير طلعت الصفدي عما حدث له ومعه في لقاء الحمدالله ونائبه، كان يجب أن يأتي فور حدوثه..من يستهتر بحزب جذوره ممتدة عميقا في تراب الوطن يستحق اللعنة الكبرى يا رفاق!

حكومة "قليلة الحياء" و"كثيرة الاستهبال"!

كتب حسن عصفور/ من أكثر المسميات التي تثير الدهشة هو إستمرار اطلاق لقب "حكومة التوافق الوطني" على مجموعة وزارية تجتمع اسبوعيا في الضفة الغربية، وتزداد الدهشة اتساعا لتصل الى حد الهزلية المطلقة، عندما تقرر ذات "المجموعة الوزارية" ان تذهب بعدد منها وموظفيها الى قطاع غزة، من أجل الاقامة بها لعدة أيام، دون أن تحدد فعلا ماهية ذلك القرار..

التسمية فقدت مضمونها وقيمتها،بعد ايام قليلة من توقيع بيان الشاطئ في أبريل الماضي، اي قبل عام من تاريخه، علما بأن الإتفاق حدد زمنها بـ6 أشهر، تفتح الباب لتشكيل حكومة بديلة تكون ذات بعد وحدوي وطني، وليس مجموعة أسماء تم اختيارهم من قائمة قدمتها شخصيات فتحاوية وجهاز

المخابرات العامة، بعد موافقة الرئيس محمود عباس، وفقا لتصريحات الوزير الأول رامي الحمد الله، صوتا وصورة لبرنماج في تلفزيون فلسطين، عندما كشف المستور في فضيحة التشكيل أسماءا وأدوارا، بل وزاد اعترافه بأن التشكيلة الوزارية قد فرضت عليه فرضا..

"حكومة التوافق"، تقرر الذهاب الى قطاع غزة في ذكرى تشكيلها السنوي، وكأنها تتحدى العامة والخاصة بأنها لا تقيم وزنا لأي اعتبار حتى لو كان "شكليا"، بل وتتجاهل كليا تلك التصريحات التي سبق لوزيرها الأول أن قالها، وكأنه كلام عادي جدا بلا قيمة سياسية..

هذه المجموعة الوزارية، لم تحترم الشعب الفلسطيني لتقدم له تفسيرا منطقيا لاستقالة نائب الوزير الأول لشؤون المال والاقتصاد، وهل جاءت الاستقالة بطلب اشخاص أم أجهزة أمنية أم "سيادية"، ما دام تسميته جاء وفق ذلك المنطق الذي تحدث عنه الوزير الأول، حتى أنها لم تكلف خاطرها وتسمي بديلا لمن سيشغل عمله رغم حساسية المنصب والوظيفة، وكل ما فعلته تسمية منسق لملف اعمار غزة وكفى!

ولنقفز عن واقع التشكيل وحقيقة التسمية التي تحملها، ولنسأل: هل تذهب هذه المجموعة الوزارية -مجازا سنقول الحكومة بلا صفة توافق- بعد أن أجرت تقييما شاملا لعملها طوال عام مضى تقريبا، وهل أعادت بحث ما قدمت لأهل القطاع، وهل اتخذت قرارا لبحث كيفية أداء مهامها عندما تذهب الى غزة، وتقيم بها لفترة قد ترتبط المدة الزمنية بتفجير قرب الفندق الأفخم في القطاع حيث يقيم الوزير الأول ومجموعته القادمة..

ولو تجاهلنا ذلك، هل تستطيع المجموعة الوزارية القادمة للدوام في غزة، أن تعلن الغاء كل قرار او "قانون" فرضته حركة حماس، خلال العام الذي تشكلت به، وآخرها فرض ضريبة على تجار الفواكه والخضار، وألحقته بما اسمته "قانون ضريبة التكافل الاجتماعي" في قطاع غزة، قانون تقسيمي جديد.. هل يجرؤ الوزير الأول ومجموعته الوزارية مناقشة تلك القوانين

الانقسامية – الانقلابية على القانون، فقط مجرد النقاش وهو في غزة، ولو تجرأ وإمتلك شجاعة فرسان الزمن الماضي، هل يمكنه اعتبارها قوانين باطلة ولاغية..

وفي سياق "الهل"، هل للوزير الأول ومجموعته الوزارية أن يرى ما حدث بالمحليات والبلديات، وهل يمكنه محاسبة رئيس مجلس بلدي محلي في محافظات القطاع الخمس، على مخالفة أو تقصير نحو سكان بلديته، مع ان وزارة الحكم المحلي ضمن اختصاص الحكومة القائمة بعد بيان الشاطئ الشهير..

بالطبع لا يمكن أن يمتلك الانسان الشجاعة ويسأل عن "الجانب الأمني" الذي يرتبط بالحكومة ارتباطا مباشرا، وبالتحديد وزارة الداخلية التي يقوم الوزير الأول ذاته بمسؤوليتها، اضافة لما لديه من مسؤوليات، ولو تجرأنا فهل يقرر وزير الداخلية الاستاذ الدكتور رامي الحمدالله الذهاب الى مقر وزارة الداخلية ويقوم بلقاء الموظفين ومراجعة نشاطهم وأعمالهم، ويحاسب من يستحق المحاسبة ويكافئ من يستيطع، وهل له أن يطلب بصفته وزيرا للداخلية القيام بجولة تفقدية للسجون التابعة للأمن الداخلي أو السجون المدنية المرتبطة بوزارته، ويرى ويسمع ما يحدث بداخلها، ولن نطلب منه أن يطلق سراح من يستحق أو معتقل ظلما وحقدا وكراهية..

ولا نعرف هل لوزير العدل أو النائب العام المسمى من الشرعية أن يقوما بتفتيش على المحاكم القائمة او مراجعة للبعد القضائي المرتبط بعملهم في قطاع غزة..

لو فتحنا باب "هل وهل وهل"، لن نصل الى نتيجة، ولكن هل يمكن أن يخبرنا الدكتور رامي عدد الموظفين مع الوزراء القادمين الى قطاع غزة معه، وكم هي المدة الزمنية التي سيقيمون فيها، وقبل كل ذلك على حساب من ستكون الفاتورة، وهل يتعهد بأن يعلن قيمتها للشعب الفلسطيني بشفافية كاملة،

ولا تترك لتسريبات أجهزة أمن حماس، التي ستعد الأنفاس على "القادمين الى غزة"..

الغريب كل الغرابة أن تتوسل ما يفترض انها حكومة من حركة لممارسة عملها، وتتجاهل أن واجبها أن تفرض القانون، ولكن هل يصدقن أحد، مهما كانت درجة سذاجته، أن حكومة متوسلة لتنفيذ عملها يمكنها أن تكون "حكومة" بجد..

فعلا انها حكومة "قليل الحياء" و"كثيرة الاستهبال"!

ملاحظة: بيان تنفيذية منظمة التحرير تحدث عن استتخدام كل "السبل المتاحة" لانقاذ بقايا"مخيم اليرموك "، فبعد استبعادها للخيار العسكري..هل ستبدأ رحلة تفاوضية مع قوى الارهاب وتختار لها "كبير مفاوضين" مثلا!

تنوويه خاص: أظرف شيء بحماس أن تقول أنها "سنت قانون" وسترسله للرئيس عباس للمصادقة عليه..كمية استغباء لا مثيل لها في الكون..اي مجلس وأي قانون يا هووووووووو!

د.فياض: الرؤية تحتاج الى أداة..وإلا!

كتب حسن عصفور/ مطلع الشهر المنصرم (مارس) تداولت عديد وسائل اعلامية "رؤية سياسية شاملة" للدكتور سلام فياض، رئيس الوزراء السابق، والبرلماني "المجمد"، والمتحرك سياسيا في اطر اجتماعية - خدماتية، حملت تلك الرؤية موقفا تجاه بعض القضايا الجوهرية، وبعض من الاسئلة التي تحتاج الى تدقيق في الاجابة عليها..

"الرؤية الفياضية" يمكن اعتبارها "نواة لمشروع سياسي وطني عام"، بتناول كسر بعض "الأسس التقليدية" في التعامل مع عناصرالقضية الفلسطينية،

وعلها كسرت بعض الرتابة التي سادت طويلا، في السنوات الأخيرة لكيفية التعامل مع ما يجب أن يكون، لم يكتف بوصف المشهد الخاص، فيما يتصل بـ"عملية السلام"، وما أصابها من تجاهل وعدم جدية حقيقي، الى جانب انحدار المجتمع في دولة الكيان الى منحدر عنصري يفوق ما كان سابقا، اضافة الى الوضع الاقليمي المصاب بفيروس "الارهاب" المنتشر بفعل فاعل دولي – اقليمي، بل أنه اشار الى مكمن الخلل الداخلي الذي يتهرب كثيرون من تحديده.

إن الحديث عن "تهميش" القضية الفلسطينية دوليا واقليميا، يوازيه في "الداخل الوطني" ما يمكن وصفه بـ"تهميش" للطاقة المفترض أنها القوة المحركة لمسار الأحداث لرفع القضية الوطنية، نتيجة مسلسل لمختلف أشكال "الإقصاء" الممنهج أو غير الممنهج، اقصاء يمكن لمسه بغياب المشاركة الشعبية الفاعلة في مواجهة مع قوات الاحتلال، والتي تشن عملية "تهويد" غير مسبوقة في القدس وفوق ارض الضفة الغربية من خلال "النشاط الاستيطاني"، الوجه المكمل للرؤية الصهيونية في "تهويد الأرض"، استباقا لفرض مشروعهم "العنصري المسمى "دولة يهودية"..

وبقراءة رد الفعل الوطني الشعبي العام، يمكن ملاحظة تغييب او غياب دور جيل الوسط والشباب في المعركة المفترض انها معركة مصير، بل ووجود وطني مع مشروع صهيوني لم يعد خافيا أبدا، يرمي الى اقامة "دولة غزة"، و"تقاسم وظيفي" مع ممثلي السكان المحليين في الضفة والقدس، ضمن هيمنة "يهودية" تكون صاحبة اليد العليا، في غياب القوة المحركة القائدة نحو الفعل المطلوب، كما كان قبل "العهد الراهن" منذ عشر سنوات ونيف..

وتتجسد قمة "المأساة" في أن دولة الكيان شنت 3 حروب عدوانية تدميرية ضد قطاع غزة، كان بعض منها يمكن أن يطلق "شرارة نار لانتفاضة عارمة" في الضفة والقدس وفي الجليل والمثلث والنقب، بل وخارج حدود فلسطين التاريخية، الا أنها لم تثر سوى بعض من حالة "انفعال انساني -

عاطفي" على ارتكاب "جرائم حرب" علنية، تحت بصر وسمع وسائل الاعلام ومراقبة العالم..

بل أن الفضيحة الكبرى، تصل الى قمتها عندما تقر الأمم المتحدة تقريرا يدين دولة الكيان بجرائم حرب في أحد مراحل الحروب العدوانية على قطاع غزة، "تقرير غولدستون"، وبقدرة سياسية فلسطينية يصبح أول تقرير يدين الكيان بارتكاب جرائم حرب في خبر كان، اثار غيابه زوبعة اعلامية آنية، انتهت مع فعل داخلي جديد، بتسكين الأعصاب الوطنية باتفاقية مصالحة جديدة، دخلت طور التجميد بعد الانتهاء من مفعول استخدامها..

الأسئلة كثيرا ما تقفز الى سبب او مسببات ضعف المشاركة الشعبية توازيا مع الحروب العدوانية الثلاثة على قطاع غزة، ومع تصاعد حركة "تهويد تاريخية" في الضفة والقدس، وتهميش حاد جدا الى المشاركة السياسية في صياغة جدول الأعمال الوطني العام، مترافقا مع "عملية احتكار نوعية" للقرار ليس من فصيل أو فصيلين، بل من خلال "فريق خاص مقلص"، خطف "الشرعية الوطنية"، بتواز مع تعميق الانقسام الوطني نتيجة انقلاب سياسي أسود، لعب دور "المحلل لفريق خطف الشرعية"، تحت عباءة "الدفاع عنها"..

لعل المشهد الفلسطيني لم يصل يوما الى حالة من "اللامبالاة الوطنية - السياسية"، كما هو في العهد الراهن، حيث "التهميش" للقضية الوطنية متوازيا مع تعمق درجة الانقسام - الاستقطاب الكارثي، الذي شكل "رافعة موضوعية" لما وصل اليه المشهد الفلسطيني عامة، والمشاركة الكفاحية خاصة، فئات وقوى..

المسألة المركزية التي باتت قيد المداولة ليس "تشريح الواقع السياسي"، أو تحديد جدول الأعمال الوطني، وإعادة ترتيبه بما يتوافق والمصلحة العليا للشعب الفلسطيني، مع كل أهميتها وضرورتها، لكن ذلك لا يستقيم في غياب أداة الفعل والتطوير، وقبلها منح القوى المجتمعية - السياسية المهمشة منذ 10

سنوات اطارا يمكنه أن يشكل "حافزا لتفجير المخزون الكفاحي"، ولكسر "مللا وبلادة وتغييبا وتهميشا سياسيا" بعضه مخطط له بعناية وبعضه جاء مصادفة، لقطع الطريق على بروز "قوى ناشئة" تلعب دورا في تجديد طاقة مشعل المواجهة..

لذا فالرؤية التي حملها د.فياض، وما صاحبها من تحديد هام واستراتيجي، يشكل افتراقا عن ما يتم تداولة داخل اروقة "الكسل السياسي السائد"، ويمكنها أن تكون ركيزة لانطلاقة سياسية جديدة، تعيد فتح طاقة الأمل أمام جيل أُريد له التهميش والافتراق عن التفاعل الايجابي، والمشاركة المبتكرة في مواجهة المشروع الصهيوني المستحدث..

لكن تلك الرؤية تصبح مقالة أو قراءة آنية يحتفظ بها الأرشيف الفلسطيني، الممتلئ بقراءات ورؤى لها من القيمة ما يقارب المعروض، بل وربما يفوقها قيمة تاريخية، لكنها باتت بلا علم ولا خبر.. لا قيمة للرؤية السياسية - الفكرية ما لم تكن رؤية لقوة وأداة يمكنها أن تعمل من أجل تنفيذها، فالتنظيم كان دوما وفي كل عصور التاريخ قوة التغيير، فلا نجاح لأي فكر مهما عظم شأنه دون أداة فعل تنظيمي تحركه..حتى الأديان السماوية رافق نشرها "خلايا تنظيمية" كي تصل الى عامة الناس..ودون ذلك يتحول الكلام الى شكل من اشكال "زعيق ثوري"..

ان الواقع الفلسطيني يعيش حالة "انكماش ثورية" يستدعي ولادة أداة كفاحية تفجرها وتقودها لتعيد روح "الطليعة" التي أطلقتها حركة فتح بقيادة الخالد ياسر عرفات في ظل وضع عربي عام لافض ورافض لرؤيتها، لكنها كسرت المستحيل وحملت شعلة الانطلاقة..

من العبارات التي تستحق التفكير وصفا لأبرز مفكري وثوريي القرن العشرين، والتاريخ، فلاديمير ايليتش لينين، عندما لخص لحظة سياسية ملتبسة بقوله إن "نصف الثورة هذا يجبرنا جميعا، على أن نشرع في تنظيم القضية تنظيما جديدا"..

وكأننا بحاجة لاستنساخ تلك المقولة بطريقة اخرى، إن "نصف الكارثة التي نعيش، تفرض أن نعمل على ابتكار تنظيم جديد" لحماية النصف المتبقي من السقوط في الكارثة، والعمل لاسترداد النصف المهدر بفعل فاعل معلوم..

لا تغيير بلا أداة تنظيمية تقوده..ولا أداة تنظيمية فاعلة بلا مغامرة نسبية وروح قتالية عالية..ولنقرأ حركة التغيير في دول كاليونان واسبانيا والهند، التي نجحت كونها "كسرت التقليدي السائد وحملت مشعل الفعل المقاوم"!

الوقت الآن وليس غدا، لكسر معادلة الرتابة السياسية و"الكهل السياسي الذي بات حاضرا بقوة في المشهد الفلسطيني"!

فلا نامت أعين الجبناء والمترددين وقبلهم الضعفاء..!

ملاحظة: عضوية فلسطين نصر سياسي تاريخي..مكمل للنصر التاريخي بقبول فلسطين دولة في الأمم المتحدة..لكن النصر يحتاج الى تفعيل كي لا يصبح "يوما وطنيا" ومناسبة للإحتفال..ولا داعي للتذكير بما يجب أن يكون !

تنويه خاص: مشاهد القيادي الحمساوي الزهار حاملا منظارا، وفي موقع عسكري ينظر الى التواجد العسكري الاحتلالي بزيه المدني الأنيق أشعرك أن الصور جزء من "كذبة ابريل - نيسان"..فلا المشهد ولا المكان يتطلب كل تلك "الأناقة" يا بو خالد!

"درس سياسي" ليت البعض يدركه!

كتب حسن عصفور/ لعل البعض من متابعي هذه الزاوية، يصاب بـ"دهشة" سياسية من تناول مسألة قد يروها، لا تستحق ذلك، خاصة وكمية القضايا والمشاكل والهموم في بلادنا وبقاياها في فلسطين وحولها من بلاد العرب، لا

تحصى، ولا يمكن لأي كاتب مهما كان بارعا ملاحقتها، والحديث الجاد والمسؤول عنها، الا أن الخبر المنشور اعلاميا، بمنع رئيس دولة التيشك، السفير الأميركي من الدخول الى مقر الرئاسة، يمثل "حدثا سياسيا – أخلاقيا"، بات شبه غريب بل وربما "شاذ ولا سابقة له" في حاضرنا السياسي العام..

رئيس تشيكيا، ووفقا للأخبار المعلنة والمنقولة في وسائل الاعلام العالمية قبل المحلية، قرر" رئيس البلاد ميلوس زيمان أمر بمنع السفير الأمريكي من دخول قلعة براج وهي مقر الإقامة الرسمي للرئيس بسبب تصريحات للسفير اعتبرت انتقادا لقرار التشيك حضور مراسم في موسكو لإحياء ذكرى الحرب العالمية الثانية".

وقال الرئيس زيمان لموقع إخباري على الانترنت "لا اتصور أن ينصح السفير التشيكي في واشنطن الرئيس الأمريكي بالأماكن التي يجب أن يسافر إليها، لن أسمح لأي سفير بإبداء رأيه بشأن رحلاتي الخارجية".

وتابع قائلا "نغلق باب القلعة في وجه السفير (اندرو) شابيرو"، وقال متحدث رئاسي لوسائل إعلام محلية إنه لا يزال بمقدور شابيرو حضور مناسبات اجتماعية في القلعة.

السفير الأمريكي كان قد أبلغ محطة تليفزيونية تشيكية في وقت سابق، أن حضور (الرئيس) زيمان المراسم بمفرده من بين ساسة الاتحاد الأوروبي سيكون "غير ملائم".

ورغم أن الدولة التيشكية ترتبط سياسيا بالموقف الأوروبي، الا أن الرئيس خالف ما قررته تلك الدول بعدم المشاركة في الاحتفال السنوي بما يعرفه العالم أجمع، "عيد النصر"، ذكرى النصر الكبير للسوفيت مع الحلفاء على النازية - الفاشية، بعد أن دفعوا الثمن الأكبر في تلك الحرب العالمية الثانية.

المسألة الجوهرية التي استوجبت التوقف أمامها، تلك "الكرامة السياسية" التي هب رئيس البلاد للدفاع عنها، ليس حبا في السوفيات سابقا والروس حاليا، وليس عشقا بحضور مناسبة سياسية تستحق الفخر الانساني، لكنه انتفض لكمية "السفالة - الانحطاط" بقيام سفير دولة ، مهما كان شأنها، بوقاحة بانتقاد حركة رئيس الدولة التي هو سفير بها، وكأنه "سيد البلاد" الحاكم بأمره، كونه من بلاد لا تزال مصابة بعقدة "الدولة الأعظم"، ويحق لها أن تفعل ما يحلو لها، فقال ما قال لرئيس دولة يعتز بوطنه وبلده ويحترم المنصب الذي وصل اليه، بالتأكيد بلا اي وساطة، لذا كان القرار الذي لم يسبق أن كان له مثيل..

هل يمكننا يوما أن نجدا "حاكما عربيا" أو مسؤولا بدرجة أقل، اتخاذ خطوة مماثلة لو أن سفير تلك الدولة المسماة أمريكا تطاول على سياسة البلد التي هو سفير بها..بل هل يجرؤ حاكم أو أقل بأن يرد على تصريحات ذلك السفير، ولا نسأل بالطبع عن "الأسياد في واشنطن"..

القضية لا تقتصر على رد أو ما شابه، بل هو كيفية إدراك الحاكم في بلادنا، انه موجود بمنصبه بفضل شعبه، ورضا ناسه أولا، وهو في تلك المكانة من أجل خدمتهم وتحقيق ما أقسم عليه، من مهام وواجبات قبل الحقوق، ليس لرضا اميركا أو غيرها..

كرامة الرئيس أي رئيس من كرامة بلده وشعبه، فمن لا يقيم وزنا لها، سيكون بلا وزن أبدا...تلك هي المعادلة التي تفتقد في أحيان عدة..فبعض من أبتليت بهم بلادنا صدفة أم سوء تقدير وحساب خاطئ، يصابون بحالة من "الهستيريا السياسية" لو انتقدهم مواطن من بلدهم، بأدب أو ببعض من الجدية الصريحة، تفتح عليهم أبواب الغضب بكل أشكاله، تهم وصفات واعتقالات وقد تصل في مناطق ما، كفلسطين مثالا، لقطع الراتب، بينما أن يقوم موظف أميركي صغير، بنقد ذلك الرئيس أو الحاكم، بل وربما التطاول عليه، فلن تسمع سوى همهمة غير مفهومة..

الفرق بين رئيس ينتفض لكرامة بلده ضد سفير أو موظف أميركي، ويقرر منعه من دخول الرئاسة، وبين الحاكم المصاب برعشة الخوف من "أسياد الوهم"، كون الأول "بيته ليس من زجاج" كما يقال، فيما الحاكم "المرتعش" بيته من زجاج، وقد يكون أرخص أنواعه أيضا!

الرئيس الأميركي اليوم يقول كلاما كله اهانة سياسية لحكام العرب، تحدث "ابو حسين"، أن "أي اضعاف لاسرائيل في ولايته سيكون فشلا أخلاقيا وجذريا لرئاستي"..وبعدها يخرج علينا من يقول لن نجرؤ الاستغناء عن أميركا..

أي هزل وسخرية تلك التي نسمع..وأي فخر ومجد لرئيس يقدس كرامة الوطن فيمنع سفير من دخول مقر الرئاسة لتطاول أقل كثيرا من اهانة أوباما لإمة العرب..

نتمنى أن يهب بعض وزراء عرب انتفضوا ضد الرئيس الروسي كونه لم يوافق على مخطط تقسيم سوريا، ويقولوا ما يجب ان يقال ضد رئيس أهان أمة العرب دون استثناء!

بالمناسبة "الكرامة الوطنية" لا تشترى ولا تصنع، ولكنها انعكاس للإنتماء الفطري المكتسب عشقا في وطن وأرض وشعب ومصالحهم!

ملاحظة: حماس تكذب كل من يقول أنها تعمل لفصل القطاع ولإقامة كيان خاص بها..ممكن كلامهم صحيح، لكن لماذا كل تلك الاتصالات الخفية من خلف "الشرعية السياسية"..ولماذا تبادل الورق والوثائق، هل تقدم قيادة حماس مثلا "شرحا تبيسطيا لآيات القرآ، الكريم" لدول ووسطاء اجانب وعرب مثلا!

تنويه خاص: رحل يعقوب زيادين..الطبيب الشيوعي الاردني الأممي الانسان، كان له فضل سياسي كبير في تكويني مع بداية حياتي السياسية

ضمن صفوف الحزب الشيوعي الأردني..رأيته قبل أيام في عزاء الراحل عربي عواد، وقبلها زرته في البيت..اعترف بأن الوفاة رغم توقعي لها أصابتني بـ"هزة إنسانية خاصة جدا"..سلاما يا رفيق!

سباق "فتح" و"حماس" لـ"كسر الشرعية"!

كتب حسن عصفور/ منذ أن تم "تجميد" عمل المجلس التشريعي، بداية بسبب الانقلاب فالانقسام، ولاحقا ، بـ"تواطئ" متفق عليه بين قطبي الأزمة، خاصة وأن لكتلة حماس "أغلبية نظرية" لأن دولة الكيان هي من يتحكم بها عمليا، تعتقل وقتما تريد لتفقدها الأغلبية، وتفرج وقتما تريد، لاظهار أن فتح وعباس هما سبب عدم عقد التشريعي، خوفا من تلك الأغلبية التي يمكنها منح حماس قوة تشريعية – سياسية" تشل حركة الرئيس عباس وكذا الحكومة أو أي حكومة لا تقبل بها أو ترضى عنها.

الى جانب أن ذلك يمنح الحق "القانوني" لحركة حماس بوراثة رئاسة السلطة لمدة 60 يوما حتى اجراء الانتخابات الرئيسية، وبالطبع من المستحيل معرفة مسار الأحداث في ظل رئاسة حماس الانتقالية، خاصة بعد ان كشفت قيادة الحركة عن وجود "مفاوضات سرية" بينها والكيان، عبر أطراف اوروبية قطرية وقبلهما تركيا، التي كشف وزير خارجيتها عن تلك الاتصالات التفاوضية..

من حيث المبدأ، كلا قطبي الأزمة، يتسابق للنيل من "الشرعية الفلسيطنية" عبر أحد مكوناتها الأهم، المجلس التشريعي، فالى جانب ما تقوم به قوات الاحتلال من اعتقالات نوابه، وقبلهم رئيسه، وتصمت حركة فتح، والرئاسة عن تلك الاعتقالات، وكأنه عمل لا قيمة وطنية له، علما بأن أحد واجبات الرئاسة والحكومة بكل أجهزتها يجب أن تكون أول من يقف ضدها، ويشن

حملة دولية لفضح ممارسات قوات الاحتلال ضد أحد مكونات "الشرعية"، اما الصمت فهو شكل من أشكال "التواطئ الصمتي" أو "الرغبة المخزونة، لتغييب المجلس ليفقد دوره ومكانته وخاصة محاسبته لأي قرار غير شرعي، مثالا "مراسيم الرئيس عباس" خارج القانون..وهناك العديد منها..

فيما قامت أجهزة السلطة الأمنية في الضفة بالمساس بمكاتب نواب فتحاويين وحمساويين، واعتقلت مدراء مكاتب نواب خروجا عن مفهوم "الحصانة القانونية"، بل أن الرئيس اصدر مرسوما لإسقاط الحصانة عن أحد نواب فتح، محمد دحلان، وجند المحكمة البعيدة عن المراقبة، وفي ظل تجميد "القانون الأساسي" لتأييده مرسوم يتطاول صراحة على القانون الأساسي والشرعية البرلمانية..

فيما حركة حماس بادرت منذ انقلابها في 14 يونيو - حزيران 2007 ثم قيادتها لانقسام سياسي بدأ يتجه الى ملامح "انفصال"، عبر أكثر من وسيلة..فقوات حماس الأمنية لم تأبه للشرعية البلمانية منذ الساعات الأولى، فاعتدت على مكاتب ومنازل نواب لحركة فتح، بل وبعض المستقلين، تحت ذرائع واهية بل ومعيبة، وآخرها ما حدث في قضية النائب يحيى شامية، المعتقل بتهمة جنائية، كما قالت حماس، فلو افترضنا ذلك، فتلك أيضا اعتداء صارخ على "الشرعية البرلمانية، ولا يحق لحماس اعتقاله خارج القانون الأساسي..

وتكتمل المهزلة، عندما يتحدث كل من فصيلي الأزمة الوطنية، فتح وحماس، عن اتهام الآخر بالاعتداء على الشرعية، في ذات السلوك..

كلاهما لا يريد الحفاظ على الشرعية رغم انتهاء أجلها الزمني، لكن ذلك وبخلاف ما تقوله حركة حماس، عن ولاية الرئيس عباس" بالمنتهية" وأنه "رئيس بالتوافق"، فهذه بذاتها "عيب قانوني" قبل أن يكون "جهل قانوني"، لان ذات المسألة تنطبق على المجلس التشريعي، فهو أيضا منتهي الولاية الزمنية، ومع ذلك لا يجب القول بتلك أبدا..

حماس وفتح كلاهما يتسابق على النيل من الشرعية الوطنية بكل مظاهرها، وكل منهما يبحث "شرعية" بقدر مقاسه القانوني، ووفقا لرغباته الأمنية – السياسية، وهذا عوار سياسي كبير، ما كان للقيادة الشرعية الفلسطينية العامة، منظمة التحرير بأدواتها اللجنة التنفيذية و المجلس المركزي، الذي عليهما معالجة هذا العوار السياسي – القانوني، وهناك طرق عدة ابرزها، بل وأولها اعلان دولة فلسطين كواقع كياني جديد، يحل محل السلطة الوطنية، وينهي كل ولايتها لتصبح "الولاية السياسية – القانونية" ملك لـ"دولة فلسطين" تمثيلا ومسؤولية وولاية، وأن تبدأ بتشكيل برلمان انتقالي الى حين امكانية اجراء الانتخابات يكون قوامه المؤقت اعضاء المجلس المركزي وأعضاء المجلس التشريعي، وتحدد له فترة زمنية وليكن لمدة عام، على أن تجرى انتخابات برلمانية عامة لبرلمان فلسطين..

بينما يمنح الرئيس محمود عباس مدة 6 أشهر كرئيس لدولة فلسطين، الى حين اجراء انتخابات رئاسية جديدة، باعتبار فلسطين دائرة واحدة، يسهل القيام بذلك، خاصة اذا ما طالبت دولة فلسطين حماية انتخاباتها وفق لكونه حق قانوني – سياسي وبصفتها عضو في الأمم المتحدة، وإن رفضت دولة الكيان عليها أن تذهب الى المحكمة الجنائية الدولية أو وفقا لمعاهدة جنيف، وعرض مفهوم دولة تحت الاحتلال وما لها من حقوق يجب اكتسابها..

من يريد حماية "الشرعية" عليه أن يتعامل معها بكل اركانها، ويحترم قانونها الخاص، المنبثق من القانون الأساسي، وكل من لا يحترمه لا شرعية له، لأن القانون الأساسي هو الحكم والناظم لأي ممارسة وسلوك في هذه المرحلة الانتقالية..

كلا الطرفين فاقدي بعض جوانب الشرعية القانونية، مع بقاء بعض لـ "شرعية سياسية" تتآكل يوما بعد الآخر..

مطلوب انتفاضة سياسية"لحماية "الشرعية الفلسطينية المكتملة" من تآكلها عبر فصيلي الأزمة الوطنية العامة..ودونها لا "شرعية كاملة" لأي كان!

ملاحظة: رغم كل ما تقوم به أميركا ضد فلسطين، وحديث الرئيس عباس عن أن لا مصلحة لها في بلادنا إلا مصلحة الكيان..يقول أنه لا يمكن الاستغناء عنها..يا سيدي الرئيس هل جربت مرة واحدة!

تنويه خاص: مطلوب من "بقايا نواب التشريعي" الاعتصام في مقر المجلس ولو رمزيا مع المعتقلين من زملائهم، داخل سجون الأجهزة وقبلهم داخل سجون الكيان..الحرية للنواب وآخر المعتقلين خالدة جرار اسرائيليا ويحيى شامية حمساويا!

سنحاسب..وما العائق أمامكم!

كتب حسن عصفور/ في اقل من 24 ساعة قامت قوات الاحتلال بقتل شابين فلسطينيين بإدعاءات مختلفة، ودولة الكيان لا ينقصها اختراع الذرائع لمواصلة جرائمها التي لم تتوقف، رغم الاتفاقيات التي عقدت، بل لعلها ارتكبت من "جرائم الحرب" منذ توقيع اتفاقية إوسلو عام1993، وإقامة اول سلطة كيانية على ارض فلسطين، يقترب من حجم جرائمها ضد الشعب الفلسطيني مع أول حالة مواجهة فوق الأرض الفلسطينية..

ونتيجة لعملية القتل يوم السبت 25 أبريل، سارعت كل من الرئاسة والخارجية في فلسطين، باعتبار ذلك جزءا من "جرائم" يجب أن تحاسب عليها دولة الكيان، وذهبت الخارجية للحديث عن نقل جريمة الشاب ابو غنام في القدس فجر السبت الى "الجنائية الدولية"، فيما وصفت الرئاسة الفلسطينية اغتيال ابو غنام والشاب سلايمة انهما جريمتان تقودان المنطقة الى مزيد من العنف، واضافت الرئاسة بأن دولة اسرائيل ستحاسب على ما فعلت..

وللحق، فاللغة المستخدمة لم تكتف بالإدانة والاستنكار لجرائم المحتلين، بل ذهبت التصريحات بوعد الذهاب الى المحكمة الجنائية الدولية، ما يشير الى أن هناك "تغييرا" في رد الفعل على مستوى اللغة في التصريح الرسمي..

الجريمة، تتكرر يوميا ليس فقط باغتيال الانسان، بل يذهب لما هو ابعد، باغتيال هوية الأرض الفلسطينية، ومن آخر الخطوات، التي يبدو أن الرسمية الفلسطينية قفزت عليها مكتفية ببيانها التهديدي آنذاك، قرار محكمة لدولة الكيان وضعت أملاك فلسطينية فيما يسمى بـ"أملاك الغائبين"، ما يهدد مصادرة وتهويد أملاك كل فلسطيني لا يحمل هوية مقدسية حتى لو كان يقيم في منطقة الرام المقدسية..

قرار تهويدي عبر آلية "قانونية"، الى جانب استمرار النشاط الاستيطاني بسرعة مريبة، مع ما يرافقها من القيام ببعض الخطوات من "وراء ظهر السلطة" لـ"تحسين مستوى المعيشة" لـ"السكان في الضفة والقطاع"، أي إعادة بعض ظروف ما قبل وجود السلطة الوطنية، خطوات تمثل "جرائم حرب" باشكال مختلفة، وسبق للقيادة الرسمية ايضا أن هددت وتوعدت بأن لا تصمت أمام تلك الجرائم، والتي تهدد المنطقة باسرها..

ولكن، كل تلك التهديدات لم تمنع المجرم عن مواصلة جرائمه، بل يزيدها بتسارع وكأنه يتحدى من يهدده، لأنه قد "أمن العقاب"، فلم يعد يعير وزنا لأي من عبارات "التهديد والوعيد"، سواء ما يصدر من "القيادة الرسمية"، او من اركان الحركة الحمساوية، الذي لا يكلون ولا يملون في ارسال "التهديدات" المقاومة، رغم الصمت المريب على أي منها لا في الضفة ولا عبرها، دع عنك قطاع غزة، والذي لم يعد يحتمل عدوانا كما سبق، دون أن يصاب بلوثة الإدعاء بـ"النصر المبين"، والذي تركه عاريا مشردا محاصرا، رغم توقف العدوان باتفاق "تهدئة"، مصحوبا بوعد لاعادة الإعمار..

ربما بات مفضلا أن تعيد القيادة الرسمية طريقتها في التعامل مع تلك "الجرائم المستمرة"، فإما أن تعلن لشعبها وعبر مصارحة كاشفة عدم قدرتها

على الفعل ومطاردة المجرم حيث يتطلع أهل فلسطين، وأن حدود "القوة والقدرة" لا تبتعد عن بيان يمكن أن يسجل ليكون "مرجعية لباحثي التاريخ" بعد سنوات، أو أنها تعلن موقفا وتبدأ فعليا بترجمته الى عمل مباشر..

فمثلا الحديث عن المحكمة الجنائية الدولية، بدأ منذ أشهر، وصرخ من صرخ وتهدج من تهدج بصوته متوعدا دولة الكيان الاحتلالي بـ"نار جهنم" عبر مطاردة لقادته في المحكمة الجنائية الدولية وأخذ القصاص المطلوب منهم على كل ما ارتكبوه بحق الشعب والأرض في فلسطين، وكان "موعدنا" الأول من أبريل، المصادف لسوء حظ المتوعدين، التعاطي الدولي معه باعتباره "كذبة"..وكأن المهددين ارادوا أن يكرسوا تلك الكذبة فعلا في يوم "الكذب العالمي"، ومرت الأيام وقارب شهر أبريل على نهايته، لتكون المفاجأة "تهديد جديد، بديلا لفعل جديد"..!

البعض يتذرع بدراسة الملفات والتحضير القانوني المتين من خلال الاستعانة بـ"خيرة العقول الفلسطينية"، لدراسة كل الملفات واختيار المضمون منها لتقديمه، رغم أن القتل والاستيطان والحروب على قطاع غزة، لا تحتاج لكل تلك الفرق والاستعداد، كون غالبية دول العالم ترى في الاستيطان شكلا من اشكال "جرائم الحرب"، بما فيهم الاتحاد الإوروبي، وأن الحروب على قطاع غزة، وما تركته من شواهد وأثر تحدثت عنه تقارير لمؤسسات دولية ومنها تابعة للإمم المتحدة، جرائم واضحة محددة، فقط تنتظر أن يتكرم صاحب القرار الفلسطيني بدق "باب المحكمة" ويقذف بالأوراق على طاولتها أمام قاضي التحقيق، وعندها فقط سيدرك المجرم - الجاني أن العقاب بات حقيقة وأصبح في متناول الشعب المنتظر..

أما إستمرار عبارة "سنحاسب" ولن "نصمت" و"ستفتح باب جهنم"، فكلها عبارات انشائية يتم دفنها مع أي "صفقة" غير معلومة، الى أن تكشفها وسائل اعلام عبرية، كما كشفت عن بعضها في الأسابيع الأخيرة، سواء ما يتعلق ب"وثيقة تهدئة طويلة ألأجل" بين دولة الكيان وحركة حماس لمنح قطاع غزة وضعا سياسيا على طريق "الاستقلال الانفصالي"، فيما كشفت وبذات

التوقيت، نفس الوسائل العبرية، عن مفاوضات جرت بين وفد ممثل للرئيس عباس وآخر لرئيس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب حول الحل النهائي، به كثيرا مما لا يستقيم وجوهر المشروع الوطني، وكأنها تقول لهما كل منكما له قناته الشخصية الخاصة..

اما الكشف الأخطر فكان عن وجود "صفقة بين الرئاسة الفلسطينية وممثليها وحكومة الكيان وممثليه، تم خلالها التوافق على "تعليق القيادة الفلسطينية تقديم أي أوراق الى المحكمة الجنائية مقبل اعادة أموال المقاصة الضريبية"، ورغم نفي بعض من ناطقي الرئاسة الا أن الواقع يميل جدا لتصديق ما كشفته وسائل الاعلام العبرية عن صفقة تم الاتفاق عليها، بحكم مسار الأحداث..

الاختبار لمصداقية الكلمة أن تقترن بالعمل، وغير ذلك يمكن اعتبارها جزءا من "الأرشيف الوطني الكلامي" لا أكثر ولا أقل..سنحاسب كلمة تحتاج إرادة وقرار، وعندما تتوفران لن يكون الشعب الفلسطينية بحاجة لمتابعة دالة "سوف" اللغوية..اعملوها مرة واحدة وسترون قيمتها التي تستخفون بها أو تخافون منها!

ملاحظة: يشعر الانسان بعار لا بعده عار عندما يرى ويسمع ويقرأ كيف تحتفي وسائل الردة السياسية الاعلامية بغارة نفذها الكيان الفاشي ضد مواقع سورية وحزب الله..يرقصون طربا ولولا الخجل لطالبوا أن تكمل طريقها لقصف دمشق والخلاص ممن يسكن قصر الرئاسة..نذالة لا بعدها نذالة!

تنويه خاص: لا زال الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات ينتظر تنفيذ قرارات المجلس المركزي الأخيرة..أو اعلان موتها كما سبقها من قرارات واتفاقيات..فلن تكون الإولى وقطعا ليست الأخيرة ما دام الحال الرسمي والفصائلي على ما هو عليه!

سؤال شائك ..من "وحي رحيل الخال"!

كتب حسن عصفور/ ودعت مصر شعبا ومؤسسات ودولة، وشعوب عالمنا العربي، وكثير من احرار كوكبنا الشاعر الكبير عبد الرحمن الابنودي" الخال"، وداعا يليق بما يستحقه انسانا وقيمة وشاعرا، كإبن بلد وصعيديا أخلاقا وقيما، ودعه كل عربي ادرك قيمة ما زرع الابنودي كلمات لن يستطيع "الجلاد" اي كان اسمه أن يقطع رأسها، ستعيش ما دام هناك كون تنتج ذاتها بذاتها قيمة سياسية وإنسانية، تفتح بابا لمن يبحث النور بعيدا عن طرق الظلام..

قد يكون "وداع جثمان" الأبنودي نال ما لم ينله غيره من كتاب مصر ومثقفيها، وداع كان مزيجا لحب غريب بين شعب مصر ودولته بل واعلامه الرسمي والخاص، وداع يليق به وبكل من التصق بشعبه، هموما وقضايا مدافعا دون أن يحسب ما سيدخل جيبه أموالا، أو "مقدار" رضا السلطان عما يكتب أو يقول، كلمات قد يراها الإنسان غاية في البساطة، لكنها في غاية الصدق والتركيز تعكس كل ما يجب أن يكون حاضرا في مساحة الحضور العام..

الاحتفاء حق لشاعر وانسان، كما الأبنودي، وهو حق لكل من التصق بشعبه، كما عشرات بل ومئات من مثقفين في عالمنا العربي، وفي فلسطين، لكن المفارقة العجيبة التي كشفها "الوداع"، أن الحب الجارف للأبنودي لم يكن بسبب مكانته الإقتصادية، ولا لموقع سياسي مرموق أو أنه ابن عائلة ثرية جدا، احسنت تحريك أدوات الاحتفاء، لكن السبب، ولا غيره، كان بما قال وكتب كلاما هو تعبير حقيقي عن كل ما يعكس هموم وآلام وطموح الانسان قبل عموم الشعب، كلام انعكاس لثقافة الانتماء التي اعتنقها الشاعر الراحل،

كما عشرات ومئات من أمثاله في بلدنا فلسطين ومصر وعموم عالمنا العربي، بل والانساني، ثقافة "اليسار الفكري - الثقافي"..

ولو راجع البعض أهم اسماء عموم مثقفي الأمة من محيطها الى خليجها مرورا بقلبها مصر وروحها فلسطين سيكتشف أن غالبية مطلقة من تلك الأسماء هم من أبناء الفكر اليساري، وهم أكثر من التصق بهم شعوب المنطقة، يرددون ويحفظون ويعشقون ما كتبوا شعرا وأغنية ورواية وقصة، رسما أو اي من اشكال الفن والابداع..

معادلة تحتاج لأن تكون سؤالا ليس للشعب المتعلق بثقافة اليسار فكرا وأدبا، بل لقوى اليسار التنظيمية، هي تلك المفارقة بين حب يصل الى درجة العشق بين نصوص أدب اليسار عامة، والغربة التي تصل الى درجة الفقر المدقع في علاقة الناس شعوبا وقبائل بقوى اليسار تنظيميا، بل أن كثير من عاشقي مثقفي وأدباء وشعراء وفنانيين يسارين يكنون عداء وكراهية لقوى الشعراء التنظيمية..

في المنطقة العربية، وفي فلسطين نموذجا، انجبت ابوسلمى وعبد الرحيم محمود وتوفيق زياد ومحمود درويش وسميح القاسم واميل حبيبي، ومعين بسيسو ومحمود شقير ويحيى يخلف ومئات لا يتسع المكان لهم، وغالبيتهم المطلقة من منتسبي فكر اليسار الماركسي -الاشتراكي، كما في مصر لمن النادر أن تجد اسما لامعا ليس به تلك العلامة، حضورهم طاغ الى درجة أن ما لهم من انتاج وابداع ملك للشعب عامة وللفقراء خاصة، يرونه سبيلا للبحث عما يطمحون..

حالة عشق فريدة بين كتاب اليسار و"غربة نادرة" من ذات العاشقين عن "قوى اليسار"، التي أنجبت فكر وأدب ونصوص وإبداع ذلك الانسان..سؤال هو الأكثر تعقيدا في زمننا الراهن، وللمفارقة الكبرى، ان حضور قوى اليسار في الزمن الماضي، عصر الارهاب الأسود كان أكثر قوة وتأثيرا مما هو عليه اليوم..

زمن كان الانتماء لليسار وبالتحديد للفكر الماركسي الاشتراكي يقابله سجن وتعذيب وموت وتشريد وطرد من عمل وتكفير وملاحقة ليل نهار، انتماء لفكر يبحث مستقبل لـ"وطن حر وشعب سعيد"، كما لخص شعارا للحزب الشيوعي العراقي بعبقرية أهداف قوى اليسار..

احزابا وقوى تطارد الفئوية والطائفية، أعداؤهم واضحين ومحددين وهم ذاتهم أعداء الأمة والشعب، فكان ابداع الكتاب والشعراء والمثقفين والإغنية، انعكاس لها، فالتصقت بهم وكانت التعبير الأقرب لما يبحثون، حتى بعض من الفئات الطبقية العليا التي لم تجد في الفكر الماركسي نموذجها في التعبير الطبقي، انحازت له ولثقافته ببعد الانسان قبل بعد الثراء والربح..أغنياء انحازوا لمعركة "الوطن الحر" قبل "المال الحر"..

اليوم، بات الحديث عن اليسار وبالأخص الماركسي منه، والاشتراكي في جانب آخر، وكأنه تهمة ووصمة عيب، رغم الانفتاح الإعلامي والتطور التقني ، بل وهناك شرعية لكثير من قواه تعمل بلا مطاردة أو اعتقال أو طرد من عمل ومدرسة وجامعة، دون خوف من تشريد اسرة وأطفال بعد مصير اسود لمعيلها في سجن ظلامي، او معركة ضد غازي ومحتل..

مسألة تستحق أن تكون محور نقاش جاد وعميق بعيدا عن "الطهرانية الكاذبة" التي حاولت قيادات تسلقت في ظروف خاصة لقيادة اليسار، مراجعة لتلك الفجوة بين عشق الشعب لثقافة اليسار وغربته عن قواه، دون الاكتفاء بترداد كلاما زائفا عن المطاردة والتشهير، او إكذوبة ما حدث للإتحاد السوفياتي، فما كان في اميركا اللاتنية بالبرازيل وكوبا وفنزويلا وغيرها، نموذجا لأن الفكرة أقوى، بل أن دول اوربية اعيد انتعاش فكر اليسار بقوى جديدة، دون التصاق بشيخوخة الانتماء، اليونان واسبانيا مؤشرا..

هل يفكرن أحد من قوى اليسار بدعوة "اليسار العربي" لمراجعة حقيقية دون الهروب من الاعتراف بكل الخطايا السياسية والتنظيمية، بل والممارسات التي باتت تشكل "عارا" في بعضها على مسار هو الأنصع سياسيا..!

ملاحظة: مبروك لحماس ربحها الانتخابي المفاجئ في انتخابات طلبة بيرزيت..مفاجئ نعم لكون حماس لم تقدم سلوكا لتكون نموذجا يحتذى.. لكن التصويت كما انتخابات 2006 تصويت انتقامي من فتح..الدرس لفتح قبل غرور حماس..التحدي ان تجري حماس انتخابات مهنية في قطاع غزة!

تنويه خاص: نعم اسرائيل تريد اقامة "دولة غزة"، وبعض حماس لن يرفضها، لكن ما تتجاهله قيادة فتح وغيرها ان الاحتلال بدأ في تنفيذ اقامة "كانتونات" بالضفة قبل "دولة غزة"..اصحوا يا سادة..قبل ان تصبح الضفة كلها بير زيت!

صرخة "ابو الأديب" تسقط ورقة التوت!

كتب حسن عصفور/ منذ أن بدأت "غزوة داعش" لمخيم اليرموك أو بالأدق، "بقايا المخيم" في دمشق خرجت علينا اللجنة التنفيذية بتصريح يتيم، ينفي ما نسب على لسان عضوها موفد الرئاسة الى سوريا حول موافقة فلسطينية رسمية باستعمال القوة العسكرية، وبالتعاون مع الدولة السورية وجيشها لطرد "داعش"، ومن تسلل من قوى ارهابية خطفت المخيم الرمز..

وبالطبع لم يأت البيان وفقا لتقييم موضوعي أو متابعة سياسية جادة لواقع الأمر، وما يحدث فوق أرض المخيم من مجازر، استفزت الرجل الهادئ جدا، المسمى أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون، وأطلق عبارة كان لها ان تستفز الحجر، بأنه لا يجب السماح باستمرار الكارثة الانسانية التي تجري في مخيم اليرموك، وسارع بارسال مبعوث لبحث ما يمكن عمله، في توقيت

عودة موفد الرئاسة الفلسطينية الى مقره في رام الله بعد بيان اللجنة التنفيذية اليتيم..

بيان القيادة اليومية الرسمية - الشرعية للشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه، صدر سريعا بعد أن استشاطت غضبا بعض العواصم في التحالف لاسقاط سوريا الدولة، رغبة في انتقام اسود، وعاصمة من وراء البحار مما نسب لموفد الرئاسة، واعتبروه "انتكاسة سياسية" ويجب الاسراع بتصويبها..وإلا يحدث ما لا يحمد عقباه، وكان ذلك البيان الوحيد، ولسنا في وارد مناقشة صوابية الرأي والموقف الذي جاء في بيان تنفيذية منظمة التحرير، فتلك متروكة للإطر الشرعية، رغم ان البيان نجح في ارضاء طالبيه، دون أن يقدم ما يرضي أهل فلسطين قبل منكوبي المخيم ذاته..

الا أن المثير للدهشة لدرجة اللامعقول السياسي، تلك الصرخة التي أطلقها رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ابو الأديب الزعنون، صرخة تكفي وحدها لتكون وثيقة إدانة سياسية للقيادة الرسمية، فرئيس المجلس الوطني يكشف انه وجه رسالتين خلال 4 ايام واحدة بتاريخ 10 أبريل وثانية بتاريخ 12 ابريل طالبا عقد اجتماع طارئ للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لبحث الموقف السياسي من أزمة اليرموك والمجزرة الدائرة فيه ضد سكانه ومنازلهم، وبحث التناقض في الموقف الرسمي..

ولكن رأس الشرعية البرلمانية لدولة فلسطين، لم يسمع لا جوابا ولم يعر أي من المخاطبين اهتماما لطلب شخصية ليس فقط لها مكانتها السياسية في الهرم الفلسطيني، بل لها تاريخ هو الأقدم في سجل الأحياء من قادة منظمة التحرير جميعهم، صرخة سياسية تطالب بعقد جلسة لا أكثر لبحث ما يمكن عمله نحو مخيم يتعرض الى مجزرة اصابت بان كي مون برعب انساني قلما اصابه، وسارع مجلس الأمن بالطلب بتوفير ممرات انسانية، لكن "الشرعية الفلسطينية" لم تجد لها وقتا ولو لساعة واحدة لتعقد جلسة تسمع بها اخبار ذلك المخيم المنكوب، مكتفية ببيانها المستجيب لرغبة "الأسياد" في الصمت الممكن..

ولم يجد رأس الشرعية البرلمانية سوى الاستنجاد باللوائح واستخدام حقه في طلب عقد جلسة طارئة للمجلس المركزي الفلسطيني، بصفته الهيئة التي يمكنها محاسبة التنفيذية على "جريمتها السياسية"، وحقه في بحث ما يجب اتخاذه من خطوات، كما طالب بعقد جلسة خاصة للإطار القيادي الموحد المفترض انه يضم كل القوى الفلسطينية، ومنها حركتي الجهاد الاسلامي وحماس، للتباحث في كيفية انقاذ ما يمكن انقاذه من "بقايا المخيم سكانا وممتلكات"..

صرخة حتى ساعته لم تجد لها صدى، ولم يستجاب لها بعد، بل أن الرئاسة الفلسطينية ومعها اللجنة التنفيذية لم تصدر ما يشير الى الموافقة على ما طالب به ابو الأديب رئيس المجلسين الوطني والمركزي..

المصيبة ليست فيما كشفه ابو الأديب، بل في تجاهل القيادة الرسمية أن من صميم مسؤوليتها أن تكون جزءا فاعلا في المعركة الدائرة في مخيم اليرموك، وليس الغياب الكامل عن المتابعة أو عقد جلسة ولو من باب "ذر الرماد في العيون" ثم البكاء على الدماء المسالة، واظهار العجز الكامل في فعل أي شيء نحو المخيم الذي يتغنون بأنه رمز المخيمات في تصريحاتهم..

هل تشكل صرخة المناضل التاريخي ابو الأديب حافزا سياسيا لتغيير المشهد السائد، من لا مبالاة نادرة تجاه جرائم تحدث تحت سمع وبصر القيادة الرسمية، المنشغلة في امور واهتمامات غير الذي يجري هناك..

هل جاء الغياب الرسمي بطلب من أطراف لا تريد لمنظمة التحرير ان تكون جزءا من معركة التصدي لقوى ارهابية اختلطت أجندتها السياسية لصالح قوى لا تبحث خيرا لاستقرار المنطقة، ام انه نتاج عجز رؤية وبصيرة، لم تستطع تحديد وجهتها الى اين ترسو، كي لا تغضب من يشكل غضبهم كارثة لا يحتملوها البعض..

المسألة ليست خطأ فني أو سوء تقدير موقف يمكن التغلب عليه عبر تصريح عرمري ينتهي مفعوله بعد نشره بثوان، كما حدث خلال الحروب المتكررة

على غزة، ما حدث نحو مخيم اليرموك "جريمة سياسية" تستوجب المساءلة الوطنية في المجلس المركزي الذي طالب بعقده رئيسه ابو الأديب، وليته أيضا يساءل ذات القيادة مصير قراراته السابقة..

السؤال هل يمكن لهذه القيادة ان تعقد مجلسا لمحاسبتها..الشك هو سيد الموقف.. لك الله ياشعب فلسطين وأيضا ايها المناضل العتيق رفيق الزعنون ابو الأديب..الى أن يحدث ما ليس بحساب من يظنون انهم سيهربون من المحاسبة!

ملاحظة: مبروك للعرب فوزهم بقرار مجلس الأمن رقم 2216 حول اليمن..أول مرة في تاريخ العرب يستصدرون قرار تحت الفصل السابع..يااااه كم أنت مسكين يا وطني فلسطين!

تنويه خاص: الحكومة قررت الذهاب بكل طواقمها الى قطاع غزة..خطوة مباركة فعلا وليتها تكتمل بزيارة المصابين بـ"غربة سياسية" عن تلك الحكومة.. المشردين في داخل وطنهم!

فوضى سياسية فلسطينية "فريدة"!

كتب حسن عصفور/ كثيرا ما شهدت الساحة الفلسطينية اختلافات سياسية تصل الى حد اللامعقول، ومعها يترافق مظاهر فوضى وتخبط وانزلاقات تثير الغضب وغيره، لكن ما يحدث راهنا قد لا يكون له مثيل لا سابقا وربما لا لاحقا، حيث تصل "الفوضى السياسية" الى قمتها لتكشف مدى هشاشة البناء الفوقي للعملية السياسية في فلسطين..

وبالتأكيد، ما حدث خلال الأيام الأخيرة بخصوص الموقف من ما يتعرض له مخيم اليرموك، و"تفاهمات الوزير الأول الحمدالله ونائبه ابو عمرو مع حركة

حماس"، ثم ما اعلنه القيادي البارز في حركة حماس محمود الزهار عن سلطة حكم ذاتي خاصة بغزة، وما سبقها وتلاها من تصريحات لقوى وشخصيات، فيما يثار أن هناك بحث لتشكيل قيادة لإدارة القطاع..

مخيم اليرموك كشف عوارا سياسيا جوهريا في كيفية التعامل مع الأزمات الطارئة، وغياب آلية اتخاذ القرار في منظمة التحرير، بل وعدم وجود رؤية سياسية موحدة، فالمخيم الذي يتعرض منذ سنوات لكارثة انسانية لم يجد اهتماما جادا وجديا من القيادة الرسمية للشعب الفلسطيني، وتعاملت معه من باب تطيب الخاطر، ومع أول دخول لها بعد توسع موجة الارهاب ضد المخيم، او بالأدق بقايا المخيم سكانا واشباه البيوت، وقعت في فخ لا سابق له..

القيادة الشرعية الغائبة عن اللقاءات الرسمية منذ زمن، وبالأصح مغيبة عن المشاركة الفعلية، قرر الرئيس محمود عباس نيابة عنها، ارسال ممثل له لمتابعة تطورات المأساة الانسانية في مخيم اليرموك، بعد ان وصل الغضب الشعبي الى لحظة انفجار، ومع وصول ممثل الرئيس أو القيادة بالانابة الى دمشق، سارع اللقاء مع نائب وزير الخارجية السورية وليخرج معلنا أنه لا حل سياسي لانقاذ "بقايا المخيم وسكانه" الا من خلال الحل العسكري، وأكد ممثل الرئيس وموفده الخاص الى سوريا، انه وافق للجيش السوري التدخل لانقاذ ما يمكن انقاذه..

ولم تمض ساعات قليلة على تصريحات ممثل الرئيس عباس حتى خرج بيان باسم منظمة التحرير الفلسطينية ترفض فيه أي تدخل عسكري في المخيم، وانها لم توافق، ويبدو لن توافق أيضا، على أي عمل عسكري مع الجيش السوري أو عدمه، وانتهت المحاولة بمظهر سياسي غاية في الهزالة، خاصة ان منظمة التحرير صاحبة البيان المصوب لتصريح مبعوث الرئيس لم يقدم أي خطة بديلة لكيفية انقاذ "بقايا المخيم وبقايا اهله"، ولم تكشف لنا أسباب موقفها الأول والثاني، معتمدة على "ذكاء الشعب" ليعرف ويفسر ويترجم

..الم يصبح لديه خبرة عالية جدا في تفسير غموض مواقفها البناءة وغير البناءة!..

والأكثر كارثية ان اللجنة التنفيذية لم تعقد جلسة خاصة لبحث ما يمكنها فعله نحو "مأساة المخيم"، ولم تحدد جلسة حتى تاريخه، وكأنها غير ذي صلة، بعد أن اصدرت حق النقض التي تحمله برفض العملية العسكرية، ولم تقدم بديلا أو موقفا يمكنه أن يؤكد حرصها ومسؤوليتها عن المخيم وأهله، وليس الغياب الكلي ومتابعة اخبار الغير من اونروا ونظام، ولسان حالها يقول "ما باليد حيلة"!

ولكي تكتمل الهزلية يخرج أحد القيادات الفتحاوية ليعلن أن ما يحدث هو مؤامرة على حق العودة..كلام لا تعرف أي وحي هبط عليه ليقول ما قاله، ولكنها فرصة للكلام، أي كلام، هروبا من تحمل المسؤولية السياسية - الاخلاقية فيبرر العجز بكلام عله يزيل حرجا، ولا نعلم هل ما يحدث في بعض مخيمات الضفة من "توترات مسلحة" هو "مؤامرة على حق العودة أيضا"!..

ولكون الفوضى باتت مظهرا حاضرا في المشهد السياسي في "بقايا الوطن" الفلسطيني، خرج الناطق الرسمي باسم "حكومة التوافق" ليقول أنه لا يوجد خلافات جوهرية بين الحكومة وحركة حماس، ولكن هناك من يضع العراقيل..هكذا إذا بعد كل التصريحات النارية من حماس ضد قرارات الحكومة واتهامها بأنها تنكرت لـ"التفاهمات معها"، وأن هناك "انقلاب عليها، يتحدث الناطق الرسمي للحكومة اعتبارها "خلافات غير جوهرية"، اي منطق استخفافي بالشعب الفلسطيني هذا الذي نسمع، الا تشكل كل القضايا المثارة "قضايا جوهرية" معطلة في بعض جوانبها تنفيذ مسلسل اتفاقات المصالحة، حتى لو كان ذلك القول خداعا، كيف يمكن القول انها غير جوهرية، واعتبار القضية وجود عراقيل يتم وضعها لتعطيل التنفيذ فحسب!..

ويتواصل المشهد العجيب، عندما يعلن أحد ناطقي حركة فتح، بشكل حاسم ونهائي..جواب نهائي، انه لا يوجد شيء اسمه "تفاهمات" بين الوزير الأول ونائبه مع حماس، وما حدث ليس سوى كلام شفوي او شفهي لا قيمة له، فالأصل هو الاتفاقات الموقعة..هكذا هي إذا!

هل يمكن أن نرى كارثة سياسية كما هذه التي نقرأ ونسمع ونعيش، حكومة تعلن شيء ما، فيخرخ احدهم ويعلن عدم وجود هذا الشيء، رغم انه لا يحمل صفة رسمية بالحكومة، وهو احد الناطقين باسم تنظيم فتح، فلو كان ذلك الحق السياسي لماذا لم يقله الناطق باسم الحكومة أو رئيس الوزراء أو نائبه كي لا تبقى المسألة تدور بين هذا وذاك، حتى فصائل منظمة التحرير لم تعرف شيئا عنها لا شفوية ولا كتابية..

وبالتأكيد لن تسمح حماس بأن لا تكون جزءا من فوضى الكلام، فهي ربما سيكون لها النصيب الأهم منه قادما، فبعد تصريحات الزهار حول سلطة الحكم الذاتي في غزة، وما دار حولها، وبأن ذلك لا يعني "دولة في غزة" ولا "كيانا انفصاليا"، وأن ذلك ليس سوى فكرة للخروج من الخنق، تطبيقا لمقولة الزهار لدينا ألف مخرج ووسيلة لفك الخنق والحصار..ليخرح بعضهم ويعتبر ان الحديث عن مشروع انفصال غزة كيانيا عن الضفة فزاعة لا أكثر..يا سلام على هيك اكتشاف عجائبي!

الفوضى لا تقف عند فصائل وحكومة ومنظمة بل طالت شخصيات ذات وزن، تدور في فلك فوضى تصريحات ما سبق..لكنها قد لا تكون ذات تأثير مباشر لأنها لا تملك أدوات التأثير المباشر..

الا يستفز هذا المشهد الراهن وما يمكن ان ينتجه من مصائب قادمة حتما، لو استمر الحال كما هو عليه، اطرافا لتتنادى لـ"إنقاذ ما يمكن انقاذه من بقايا موقف"..بالمناسبة الصامت على الفوضى ليس بريئا!

ملاحظة: صفعة باكستانية لبعض العرب الواهمين بمساعدتها لهم في حرب اليمن..متى يدرك هذا النفر ان كل رهان على غير العرب لن يأت بخير..يلدغون من الجحر آلافا..الجهل بات موهبة لبعضهم!

تنويه خاص: صحيح شو أخبار قرارات المجلس المركزي يا ترى..وبعدها شو اخبار اللجنة السياسية المكلفة بترجمة تلك القرارات، على اعتبار ان لغتها غاية في التعقيد..هل هناك من يتذكرها ويذكر الناس بها..يا حيف على هيك زمن وبلاش نقول شيء تاني!

لا يمكن الصمت يا "وزير"!

كتب حسن عصفور/ نشرت صحيفة لبنانية تقريرا يمكن اعتباره "خطيرا جدا" من الناحيتين السياسية والأخلاقية، يتعلق باتهامات كان من الصعب تصديقها، لولا أن صحيفة "الأخبار"، وفي عددها يوم الثلاثاء بتاريخ 7 أبريل 2015، أكدت ما نشرته من "اتهامات" تصل الى حد "اللامعقول" سلوكا وممارسة..

وتردد موقع "امد للإعلام" من نشر التقرير الخطير لما به، رغم أن لا مسؤولية مباشرة في حال نقل عن مصدر معلوم، ولا ينسب سرقة كما عديد المواقع، وذلك من باب الحفاظ على هيبة فلسطين الدولة، والقضية والمكانة التي يجب أن يكون عليها ممثلي دولة فلسطين في الخارج، باعتبار أنهم يمثلون "دولة" وليس فصيلا مهما كان الاسم الذي يعود له، والانتظار حكمته

أيضا إمكانية أن تقوم سفارة فلسطين في تونس، وسفير فلسطين بها السيد سلمان الهرفي، بتوضيح للتقرير المنشور، في واحدة من صحف لبنان الهامة..

كما كان الأمل أن تطلب وزارة الخارجية تقريرا من السفير والسفارة، عما ورد في التقرير من "اتهامات" لشحص السفير الهرفي، وتصدر بيانا توضيحيا، أو اعتذارا سياسيا لمن طالتهم "الإهانة" لو حدثت فعلا، وخاصة أنها تتعلق بأحد الفصائل التي تشكل "ركيزة رئيسية من ركائز منظمة التحرير" الى جانب ما قدمته عبر مسيرتها من عطاء كفاحي وشهداء وأسرى وجرحى، فالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ليست فصيلا عابرا، أو تنظيما شكلته أموال الدول المانحة، وشبكاتها لـ"غاية في نفس يعقوبها"، بل هي فصيل لا منظمة تحرير بدونها..فصيل منح الكفاح الوطني "نكهة سياسية – نضالية خاصة ومميزة"، مهما اختلف البعض معها..

تقرير الصحيفة اللبنانية، حمل كمية اهانات ومسخرة سياسية لا يمكن أن تصدر عن انسان طبيعي، فما بالك بمن هو "رسول وطن وقضية" وممثل الرئيس والشعب في البلد التي يكون بها، لذا كانت الصدمة والدهشة في آن غير معقولة، مما نشر وقيل في التقرير المعيب..

أن يهين سفير فلسطين، ممثلي فصيل أساس ورئيسي خلال منتدى دولي خاص بالأسرى، ويتلاسن مع سفير دولة صديقة، تصل لولا الاعتبارات الشكلية الى وصفها بالشقيقة، فنزويلا، والتي حمل رئيسها الراحل تشافيز حبا لشعب فلسطين وقضيتها ما منحه حب متبادل من شعب فلسطين، التقرير مليء بما لا يمكن الصمت عليه، ولا يمكن تمريره مرورا عابرا لأي كان، وهو يستوجب التوضيح أولا والاعتذار ثانيا والمحاسبة ثالثا، وذلك مرتبط بمدى مصداقية التقرير..

الصمت أو التجاهل في تقرير كالذي نشر يشكل اهانة سياسية ليس للجبهة الشعبية، كونها أكبر كثيرا من تصرفات صبيانية، بل لفلسطين، دولة وشعب

وقضية، وهو ما يفرض وقفة مسؤولة وجادة من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها التي تمثل كقيادة يومية للشعب الفلسطيني، "الحكومة العامة"، ولتطلب استدعاء وزير الخارجية أمامها لتعرف الحقيقة، وعلى ضوء ذلك عليها اتخاذ القرار الذي يليق..

كما أن المحاسبة أيضا يجب أن تشمل الرئاسة الفلسطينية، بحكم أن السفير أيضا، هو ممثل الرئيس في البلد الذي يكون سفيرا، وعليها أن تتساءل عن الحقيقة فيما نشر، ولأن الاهانة تشملها أيضا فعليها الا تمرر المسألة، وكأنها "سوء فهم شخصي"، كما يحدث في أحيان عدة، أو يحكمها "اعتبارات خاصة جدا" كما يشاع أحيانا..

وبالتأكيد فالحكومة الفلسطينية، المعروفة اعلاميا، بـ"حكومة التوافق الوطني"، عليها أن تطلب تقريرا سريعا من وزير الخارجية بصفته أحد اعضاء الحكومة، رغم انه "وزير سيادي"، فلا سيادة على فلسطين القضية لأي كان، الا بالعطاء والعمل والاخلاص لها وليس غير ذلك ابدا..

ولأن المجلس التشريعي غائب بقرار "سيادي فلسطيني" يمكن للكتل البرلمانية، أن تلتقي كما التقت سابقا لقضايا، شرط الا تنتقي الحضور، بل ليشمل كل الكتل البرلمانية دون استثناء، وتستدعي، وهذا حق قانوني لها، وزير الخارجية وتساءله عما حدث..كما أنه مطلوب من قيادة الجبهة الشعبية أن تصدر بيانا توضيحيا حول ما نشرته الصحيفة، خاصة وأن أحد الشخصيات المشار لها هو نائب الأمين العام للجبهة، وزوجة المناضل الكبير أمين عام الجبهة الأسير المعتقل احمد سعدات..

وبعد عمليات الاستيضاح، يجب أن يكون هناك عقوبة أو قرار، فإن كان ما حدث صدقا، يجب عزل السسير فورا ومحاسبته وطنيا وسياسيا، وأن لا يتولى أي منصب رسمي ويحال الى التقاعد، الذي تجاوز السن القانونية له أصلا، أما لو أن التقرير غير صحيح ومختلق، فلا يجب الصمت كونه أهان

فلسطين من خلال اهانة سفيرها، وطرق المحاسبة لها عديدة الأشكال، ويعلمها بالتأكيد فرق القانونيين في الرئاسة والحكومة والمجلس التشريعي..

وغير ذلك، أي اللجوء بالصمت والاهمال لن تمر بخير سياسي، ولن تنسى بالتقادم أو التجاهل..ولن تمر لعبة "التذاكي - التخابث"، على طريقة "زوبعة وبتعدي"...لأ لأ لأ فلن "تعدي"!

ملاحظة: التقارير تتحدث من غزة عن قيام أجهزة حماس بشن حملة اعتقالات ضد "شيوخ سلفية" تحت شبهة الانتماء لـ"داعش"، وان "تفجيرا امنيا" ضد موقع أمني لحماس حدث في غزة..لماذا لا تصارح حماس اهل القطاع بما يحدث بدلا من تمريرها عبر وكالة تركية أو غربية..شو يعني خجلانين!

تنويه خاص: لو صح الحكي أن الدول الخليجية تقدمت بمشروعها ضد الحوثيين في اليمن تحت الفصل السابع، سيكون عارا عليهم أن لا يكون لهم قرار للإعتراف بفلسطين تحت ذات الفصل..كي لا يقال أن اول مرة في تاريخ العرب للحديث عن الفصل السابع يكون لغير الاحتلال الاسرائيلي!

لقبر "المشروع الفرنسي التصفوي" قبل ولادته!

كتب حسن عصفور/ منذ اعلان الادارة الأميركية بأنها في مرحلة اعادة "تقييم سياستها" الشرق أوسطية، خاصة ما يتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية والسياسة الأميركية التقليدية في الأمم المتحدة، والشكوك تسيطر أكثر من الترحيب، نحو هذا الاعلان، والذي لم يتم الالتزام به لحظة، ففي أول اختبار لذلك سقطت امريكا، ومعها بعض "مسوقي حركة التغيير الأميركية"، في مجلس حقوق الانسان بجنيف عندما صوتت رافضة لثلاث قرارات خاصة بفلسطين..

الولايات المتحدة، تغضب من دولة الكيان، ربما، وتصاب بنوبة من الهستيريا من تصرفت "ولدنة سياسية" لبعض قادة الكيان، كما حدث مع نتنياهو، ولم

تكن لمرة واحدة، فمنذ مفاوضات 1991، مدريد واشنطن، وهي مصابة بعقدة تلك "الولدنة السياسية" لمن بات "نجم الكيان السياسي الأول" بيبي نتنياهو بعنصريته وفاشيته وكذبه الذي يتوافق مع "نزعات قومه"، لكنها تدرك يقينا ان الكيان دولة وفكرا هو "الحامي الرسمي" للمشروع اللصوصي الذي تجسده أميركا دولة وعدوانا وبلطجة وارهابا بكل أشكاله، ولذا لن تعيد النظر في سياستها من الكيان، ما دامت "القوة العربية" الاقتصادية مضمونة الولاء وتصل الى "بيت رأس المال" في واشنطن دونما تنغيص أو تنكيد..

منذ أن غافلت "الرئاسة الفلسطينية" الشعب والقيادة الشرعية - اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير-، وكل قوى الوطن، بتقديمها مشروعا سياسيا يمثل "خروجا عن الاجماع الوطني المتفق عليه"، الى مجلس الأمن، تضمن من التنازلات الكارثية، ورغم اسقاطه واعلان اختفائه شكليا، الا أن الريبة السياسية لم تختف وظلت حاضرة تطل برأسها بين حين وآخر، خاصة عندما اشارت أوساط أميركية أنها تدرس مع دول اوروبية صياغة "مشروع دولي" لتسوية سياسية للصراع الفلسطيني - العربي مع الكيان الاسرائيلي.

وقبل عدة اسابيع خرج وزير خارجية فرنسا ليعلن، ان هناك تداول بين دول اوربية واميركا حول "مشروع جديد للتسوية والمفاوضات"، مشيرا الى أنه سيتم تقديمه لمجلس الأمن ليصبح قرارا ملزما، وصاحب ذلك الاعلان، تحركات فرنسية "هادئة" مع بعض الأطراف الفلسطينية والعربية، تحت "عباءة التشاور حول أفكار المشروع المنتظر"..

ويوم الثلاثاء 31 مارس 2015 ، كشفت فرنسا لبعض وسائل الاعلام، عن جوهر مشروعها، وكأنها ترسل رسالة اختبارية للأطراف ذات الصلة، ووفقا للمكشوف من المشروع المنتظر، يمكن ملاحظة أنه استنساخ لـ"مشروع الرئاسة الفلسطينية" المقبور، حيث يعيد التأكيد على اقامة دولة في حدود ارض 1967، مع مبدأ "تبادل اراضي متفق عليه"، وان القدس ستكون "عاصمة لدولتين"، ومقابل وجود "دولة فلسطينية" سيكون هناك "دولة يهودية"، اما قضية اللاجئين سيتم البحث عن حل لمشكلتهم دون أي وضوح..

وبعيدا عن تفاصيل القرار ومدى صدقه من عدمه، ودون اغراق الشعب الفلسطيني في نقاش حول هذا البند أو ذاك من المشروع، يجب ان تقف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها القيادة الشرعية المنتخبة وممثل الشعب الوحيد، قبل اي جهة اخرى وتعلن رفضها المطلق لأي بحث أو مشروع لا ينطلق من الحقيقية السياسية التي اصبح "حق وطني مكتسب" جسده قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012 والخاص بالاعتراف بدولة فلسطين..

إذ أن المطلوب من مجلس الأمن ليس البحث في مشروع جديد، بل العمل لتطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها "الشرعية الدولية"، ووضع الآليات التنفيذية له، والمدى الزمني المقبول لتحقيقه، والقيام بمطالبة دولة الكيان الاعتراف بدولة فلسطين، وفقا للقرار بكل بنوده، ثم تبدأ لاحقا عملية استكمال بحث بعض "القضايا العالقة"، كترسيم الحدود بين الدولتين وما يتصل بالطريق الخاص بين الضفة والقطاع كممر تحت السيادة الفلسطينية، وتطبيق قرار 194 لحل مشكلة اللاجئين بالتوافق مع "مبادرة السلام العربية"، الى جانب قضايا اخرى قد تبرز في سياق الحل السياسي الشامل..

ومن أجل صيانة الموقف الرسمي الفلسطيني، على القيادة الشرعية الرسمية للشعب الفلسطيني ان تخاطب جامعة الدول العربية، بعدم مناقشة اي مشروع خاص بفلسطين، ما لم ينطلق من قرار الجمعية العامة 19/ 67، وأن يتم تحضير مشروع عربي كرد عملي يضع الأسس التنفيذية للقرار المذكور، وأي تقاعس عن ذلك، سيكون بمثابة تواطئ سياسي لتمرير مشروع تصفوي جديد للقضية الفلسطينية عبر بوابة مجلس الأمن..

لا نود استباق الأحداث، ونتعامل مع ما ينشر في الاعلام العبري عن وجود "صفقات مريبة"، بل "وتفاهمات تصل الى حد اللاوطنية"، وننتظر تحرك اللجنة التنفيذية لقطع الطريق على "مؤامرة سياسية جديدة" باسم "مشروع فرنسي جديد"..

لا يوجد مصادفات في السياسة، ولو حدثت فهي "صدفة خير من ألف ميعاد"..تحرك فرنسا لتمرير مشروعها التصفوي، وتحرك سويسري تركي قطري لتمرير مشروعهم الانفصالي للقطاع..

والى حين تحرك اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، مطلوب من كل القوى والهيئات والشخصيات ان تهب لحماية المشروع الوطني من خطر مؤامرة جديدة تطل برأسها، مرة باسم مشروع فرنسي لتمرير "يهودية الدولة" و"تقاسم القدس"، ومرة باسم "غزة أولا" لتمرير مشروع الفصل تحت العباءة الانسانية..

لا ضرورة للانتظار لمعرفة التفاصيل لكلا المشروعين فكل شيء بات واضحا، ولا يحتاج مزيدا من الايضاح..المشروع الوطني في خطر حقيقي ويستحق "صحوة سياسية حقيقية" من قوى أصيبت بـ"حول سياسي" نتمنى الا يصبح "عمى سياسي" تحت مسميات مختلفة!

ملاحظة: معركة سحب الاعتراف بدولة الكيان في الفيفا، لو اكتملت ستكون نصرا سياسيا يعيد الاعتبار لجدول الأعمال الوطني..الى الأمام!

تنويه خاص: اول ابريل ، هل تكسر فلسطين قاعدته بالكذبة الشهيرة وتقدم أول دعاوي للمحكمة الجنائية بخصوص جرائم حرب ارتكبها الكيان استيطانيا وقتلا..أم تؤكد القاعدة المعلومة..اليوم "الأوراق تكذب الغطاس" وغيره!

محافظو قطاع غزة..ألقاب بلا مهام!

كتب حسن عصفور/ منذ اشهر عدة قام الرئيس محمود عباس، وضمن الصلاحيات التي خولها له "القانون الأساسي"، بتسمية 5 محافظين لمحافظات

قطاع غزة الخمس، وكان الاعتقاد أن تلك خطوة بدأتها الرئاسة نحو اعادة "حضورها القانوني – السياسي والأمني" في القطاع بعد غياب طويل عنها، نتيجة الانقلاب الحمساوي عام 2007..

ولعل أهل القطاع بغالبيتهم، وقواه السياسية أعتقدوا أن هذه الخطوة الرئاسية ستكون بشرى لمزيد من الرعاية والاهتمام بقضايا الناس اليومية، ومشاكلهم التي يعانون منها دون أن تصل الى مقر الشرعية الرسمية، نتيجة انقطاع "سبل التواصل" معها في ظل سيطرة حماس خلال سنوات سبع عجاف، باعتبار أن الرئيس لن يقدم على تسمية المحافظين في القطاع دون أن يكون على دراية "دقيقة وتفصيلية" بواجباتهم، وما سيقومون به لخدمة أهل القطاع، خاصة وانهم يعتبرون بحكم القانون ممثلين للرئيس كل في مكان عمله، أي أنهم رأس الشرعية التنفيذية حيثما يكونون..

ولأن الواقع دائما أقوى، فخلال الأشهر انكشف الأمر بأن التسمية لم تكن لغرض تنفيذي، واعادة التواصل الشرعي الرسمي بين الرئاسة وقطاع غزة، كبديل لما كان من "صلات غير رسمية" بعضها يصيب وبعضها يخيب، فمنذ تسمية السادة محافظي القطاع الخمسة، وهم يمارسون وظيفتهم بشكل سري، ويقتصر حضورهم العلني في مناسبات اجتماعية، كالأفراح والليالي الملاح، او العزاء والأحزان، وينقلون برقيات الرئاسة لمن هم أصحاب "حظوة" لديها، أو يشاركون بحسب الصلة عبر "يافطة مكتوبة" تعلن أن هناك محافظ لهذا المنطقة أو تلك..

المحافظون الخمس، حتى ساعته لا يوجد لأي منهم مقر رسمي يمارس من خلاله العمل اليومي والاتصال بأهل المحافظة ومتابعة شؤونها، والاتصال بذوي الشأن لتقديم الحلول لمشاكل الناس، أو ما يتوجب عمله بحكم أنه ممثل الرئيس ورأس السلطة التنفيذية، اي أن وجود المحافظين حتى تاريخه يمكن اعتباره وجود "أخلاقي"، ومهام سرية وغير معلنة، رغم انهم يمارسون هواية الاعلان عن وجودهم من خلال "مواقع التوصل الاجتماعي" بصور

مع اصدقاء أو شخصيات تعتقد أن تلك وسيلة تواصل بشكل أو بآخر مع "الرئاسة"، لغايات لم تعد مجهولة..

ولكي لا يذهب البعض بظنه بعيدا، بأن عدم قيام المحافظين بعملهم نتيجة قصور ذاتي، أو عدم رغبة شخصية، نؤكد أن الواقع يقول هو نتاج قرار رسمي من حركة حماس، سلطة وأجهزة حيث اتصلت بالمحافظين بعد التسمية وأبلغتهم بعدم وجود "حق سياسي – قانوني" لصفاتهم التي منحت لهم، وعليه ليجلسوا في البيوت ولا يؤدوا أي وظيفة أو مهمة أو دور يمكن أن يلمس منه أنه اعتداء على عمل "المحافظين الذين قامت حماس في وقت سابق بتسميتهم"، وهم أصحاب "الحق بالمقار والمهام والوظيفة"..

السؤال، اذا كان المحافظ بلا مقر أو جسم تنفيذي لتأدية ما له وعليه من مهام وفقا للقانون، ولا يستطيع القيام بأي عمل لخدمة سكان محافظته، بل لا يسمح له من قبل أجهزة حماس الأمنية أن يؤدي اي عمل له علاقة بالمسمى، فما هو السبب أو الدافع في تلك التسميات أو التعيينات، بعد مرور أشهر على مراسيم تسميتهم من قبل الرئيس، دون جدوى فعلية..

من باب الحق السياسي يجب توضيح الأسباب التي يمكن أن تبرر استمرار تسمية المحافظين الخمس دون القيام بأي مهمة مما نصت عليه القوانين واللوائح، يستحقون عليها الراتب والامتيازات التي ترتبط بالمسمى، فمنح أموال من خزينة السلطة دون ضرورة يمكن اعتباره شكلا من أشكال "الرشاوي السياسية"، بل ومن حق "هيئة مكافحة الفساد"، طبعا لو رغبت أن تطبق القانون دون تمييز" ان تقف أمام تلك المسألة، بل ومن حق كتل المجلس التشريعي التي تتحدث عن "المراقبة" و"المساءلة"، ان تراجع تلك التعيينات وهل لها أهمية الآن، دون أي ممارسة للوظيفة..

اذا كان الغرض من التعيين اثبات حق الرئاسة في التعبير بأنها صاحبة الحق الشرعي في تسمية المحافظين، فتلك لا تحتاج لمراسيم ورقية، بل أن ذلك قد

يسيء الى الشرعية ذاتها، ما لم تدافع عن حقها بقوة تفوق ما حدث في الأشهر الماضية..

مسألة ربما تحتاج الى اعادة تفكير، فإما تنفيذ المراسيم الرئاسية وتصبح ذات قوة تنفيذية، او تأجيلها الى حين يمكنها فعل ذلك من أجل هيبتها أمام أهل القطاع، وليتها تسأل كيف ينظر الناس لتلك المسميات الآن..والله من وراء القصد!

ملاحظة: كما سبق اعلن محمود الزهار القيادي الحمساوي البارز بأنه لديهم الف طريقة لفك الحصار عن غزة، بما فيها طبعا "اقامة سلطة حكم ذاتي لهم"..خرج علينا قيادي قسامي ليقسم أنهم سيحرروا كل الأسرى..اولا يارب تصدق..مع أنه لازم نتعلم التواضع أكثر في ضوء ما سبق!

تنويه خاص: في مصر المحروسة يخرج البعض مناديا بمظاهرات لخلع الحجاب..دعوة متطرفة لا تخدم عمليا الحريات بقدر ما تخدم المتطرفين مستغلي الدين..دوما التطرف يجلب تطرف مهما كان شكله ومضمونه ونوايا اصحابه!

"محددات" الرئيس عباس لـ"قرار دولي"!

كتب حسن عصفور/ أصاب الرئيس محمود عباس القول تماما بأن الشعب الفلسطيني لا يحتاج لأي قرار دولي جديد بالمعني المتعارف عليه تقليديا، فيما يخص القضية الفلسطينية، مؤكدا، وبصواب أيضا ان ما يبحث عنه شعب فلسطين، هو "دولة متكاملة" فوق الأرض المحتلة منذ العام 1967، وعاصمتها القدس، وحل عامل لمشكلة اللاجئين وفقا لقرار 194..

لعلها من المرات القليلة التي يضع الرئيس عباس تلك "المحددات" بمثل ذلك الاختصار غير الملتبس، وهو قول منبثق أساسا من الموقف الإجماعي للشعب الفلسطيني، الذي أقرته مرجعياته في وقت سابق..

هناك "حراك سياسي عربي ودولي" لمناقشة "جهد دولي" او "قرار دولي" يضع نهاية للإحتلال الاسرائيلي لفلسطين، كما يقال اعلاميا، أو "خطة عمل عربية"، وفقا لما صدر عن "لجنة مصغرة" من الجامعة العربية تستعد لبحث صيغة قرار..

الحراك بذاته، في هذا التوقيت هام جدا، ومطلوب العمل من أجل تسريعه وتطويره في آن، وقبل أي خطوة لاحقة مع الخارج العربي أو الدولي، يجب العودة لمناقشة الأبعاد كافة للتحرك السياسي القادم، ضمن الإطر الشرعية الفلسطينية، وتبدأ باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، التي يجب عليها أن تضع مضمون التحرك وآلياته أيضا، بحيث يصبح "قاعدة الإنطلاق"، موقف وطني - سياسي متفق عليه، وليس كلاما أو تصريحا صحفيا، حتى لو كان قائله الرئيس عباس..

التحديد الأساسي يجب أن يكون من قبل القيادة الرسمية الشرعية، كي يكون ملزما للكافة، باعتباره الموقف المتفق عليه..

وبالتأكيد، سيكون مهما جدا، بل وأكثر قيمة سياسية، لو أن الموقف السياسي للمرحلة المقبلة يتم نقاشه مع ممثلين عن حركتي "حماس" والجهاد الاسلامي"، ولو تطلب الأمر ارسال وفد خاص الى قطاع غزة، أو الى الدوحة ومصر وبيروت لمناقشته مع قيادات الحركتين نقاشا دقيقا ومسوؤلا..

مثل هذا العمل يشكل اضافة سياسية لإعادة البحث الجاد في المسألة الانقسامية، ويضع آلية تبدو مختلفة عما ساد سابقا، كما أن ذلك يضع "حماس" وقيادتها أمام المسؤولية الوطنية الجمعية، خاصة وأن هناك من

يلعب برأسها لتمرير صفقة سياسية خارج النص الوطني، وكثيرا ما تحدث عنها الرئيس عباس، رغم ما تقوله حماس خلافا لذلك..

فمن أجل قطع كل الشكوك السياسية والريبة التي باتت وكأنها "يقين سياسي"، لتشارك حماس في مناقشة الموقف الوطني العام، خاصة بعد أن أعلنت قيادات مسؤولة بالحركة أنها توافق على قيام دولة فوق الأرض المحتلة عام 1967، وطالبت الرئيس عباس العمل سياسيا من أجل تكريس وتعزيز الاعتراف بدولة فلسطين..

ومشاركة الجهاد في التحركات هو حق أصيل لها، باعتبارها تمثل ركنا أسياسيا من أركان العمل الوطني العام، حتى لو أنها لا تطلب "الشراكة السياسية" في التحركات مثل هذه، كما غيرها، الا أن حقها الوطني لا يجب أن يتم حذفه، او تجاهله..

كسر "روتين التواصل السياسي" بات ضرورة وطنية ملحة، ولا يمثل أي

تنازل شكلي" من القيادة لحركتي الجهاد وحماس، بل هو اعلاء من قيمة "الممثل الشرعي - الوحيد" والقيادة الشرعية في تمثيل الشعب سياسيا وتنظيميا، وإن رفضت أي منهما أو كلاهما سيكون للكلام سياق آخر تماما، ولكن لا يجب استباق الأمر قبل المحاولة الجادة..وفد من قيادة منظمة التحرير وليس وفدا فصائليا، كما هو معتاد..لأن البحث في الموقف السياسي العام وليس غيره..!

والى جانب ذلك، يصبح مهما جدا، أن يتم الاتفاق على طبيعة التحرك، وقد يكون مفيدا أكثر ان يتم صياغة قرار من مجلس الأمن يضع نهاية واضحة للإحتلال الإسرائيلي، يقوم اساسا على رسم "آلية تنفيذية" بأوقات زمنية محددة ومعلومة، ومرتبطة بعقوبات لمن لا يلتزم بها، لقرار الأمم المتحدة الخاص بـ"دولة فلسطين" رقم 19 /67 لعام 2012، آلية تنفيذية وليس بحثا لمضمون القرار أو مراجعته، مهما كانت المحاولات، وهو ما يجب أن يتم الاتفاق عليه وطنيا وعربيا، قبل الذهاب للآخرين..

ومع وضع الآلية التنفيذية لقرار الجمعية العامة في مجلس الأمن القائم على الاعتراف المسبق بـ"دولة فلسطين"، وليس كنتيجة للتنفيذ، وهذا ما يجب أن يكون شرطا مسبقا لأي بحث في أي مؤسسة دولية، ومنه يمكن البحث لاحقا في القضايا الأخرى..كزمن الانسحاب النهائي وسقفه، مع تشكيل فرق خاصة تفاوضية تحت اشراف الأمم المتحدة أو من ينوب عنها لبحث ترسيم حدود بين دولة فلسطين والكيان الاسرائيلي، وضمنها الطريق الرابط بين الضفة والقطاع، جناحي الدولة الفلسطينية، كجزء من ترسيم الحدود وليس تبادلا للأراضي..

ويستكمل بحث قضية اللآجئين ضمن المتفق عليه وطنيا وعربيا، وأن لا يتم التلاعب بمسألة القدس تحت صيغة "الغموض البناء"، فتلك لم تعد ممكنة بعد اكتشاف مخطط التهويد وهدم المسجد الأقصى..

قضايا عالقة يمكن استمرار البحث بها، وكلها متفرعات عن الأصل، الاعتراف بفلسطين دولة، ثم وضع آلية تنفيذية لانهاء الاحتلال عن اراضيها..

ذلك ما يمكن اعتباره تحرك مقبول وممكن فيما يسمى بالحل السياسي الشامل، وليس العادل، فالعدل مكانه غير مكان البحث، لكنه "سلام ممكن شامل"..

الأهم التوافق الوطني وليس التلاعب الوطني كما حدث يوما..لا ضرورة لفتح الجروح، لكن أيضا لا ضرورة لتكرار "حماقات" سياسية كلفت شعب فلسطين كثيرا!

ملاحظة: كلما تسمع أن الحركة كذا تهدد الكيان، أو المسؤول كذا يحذر نتنياهو، فإعلم انه "كلام فارغ جدا".. من يريد أن يفعل لا يحذر أبدا..التحذير انعكاس لـ" طبل أجوف"!

تنويه خاص: فوز حركة فتح في انتخابات محامي قطاع غزة درسا وطنيا لفتح أولا ولحماس ثانيا..وحدة فتح وحدها القادرة على الفوز وطنيا، ولحماس

أن القوة الانقلابية تنهزم أيضا..ولكن تقدير لحماس بأنها لم تستخدم الارهاب لارهاب المحامين..شكرا لفتح وشكرا لحماس!

معركة عربية بلا "خلية قيادة"!

كتب حسن عصفور/ منذ أن قررت بعض الدول العربية فتح جبهة جديدة بسرعة قياسية في اليمن باسم "عاصفة الحزم"، والحرب الدائرة هناك تسير نحو "مجهول سياسي"، والاعتقاد الذي ساد لدى بعض مقرري الحرب في نصر سريع لفرض منطق "خاص" لمسار التطورات الاقليمية، واجه مبكرا جدا أزمة تفوق الاعتقاد السريع أو المتسرع..

وبعيدا عن مناقشة مسببات الحرب أو مدى شرعيتها، فالأهم الآن مسارها وما سيكون مآلها لو استمرت وفقا لما هي عليه، خاصة بعد أن إنكشفت بعض الحسابات الخاطئة لدى مقرري الحرب، وأن ليس كل كلام "معسول يمكنه أن يكون عسلا"، حسابات مسار الحرب يجب أن تفرض إعادة تفكير جذرية في كل جوانب المشهد المرتبط بـ"عاصفة الحزم"، بعد انكشاف أخطاء جذرية في التعامل مع البعد الشمولي لطبيعة الحرب ومآلها..

اتضح من مسار الأحداث، ان الحرب لم تأت ضمن رؤية شاملة ليس للعمل العسكري بل لما بعده، وأن الاقتصار على "عودة الشرعية" فقط كهدف لحرب بحجم التي بدأت ليس كافيا، بل هو شعار قاصرخاصة وأن المكونات اليمنية سياسيا وقبليا وأمنيا غاية في التعقيد، وإن كان شعار عودة الشرعية ورئيسها هدفا، فكان يجب أن يقترن أيضا برسم رؤية سياسية كاملة يكون أحد أركانها عودة الرئيس الشرعي، مع أسس مضافة لحل سياسي شامل، يستند في بعضه الى مبادرة مجلس دول الخليج..

وأتضح مدى مخاطر غياب "خلية سياسية موحدة" لأطراف "عاصفة الحرب" واستبدالها بالتشاور الهاتفي، وتبادل بعض زيارات، لم تكن كافية لتكون بديلا لتشكيل "غرفة عمليات سياسية" الى جانب "العسكرية"، لإدارة المعركة الأكثر تعقيدا في المشهد السياسي، وهي التي تحتاج جهدا وتواصلا وتجهيز خطط وبدائل من أجل الوصول الى نهاية سريعة للحرب العسكرية..

ومن يظن أن القوة العسكرية كفيلة بحسم المعركة سيقع في فخ وكمين قد تكون نهايته غير مرضية أبدا، واعادة انتاج لذلك الاعتقاد الذي نشأ مع أول عمل عسكري ضد سوريا وظن أصحاب الحرب على الدولة والنظام أنهم في طريقهم لنصر مبين، فكان الذي كان، بأن الخاسر الحقيقي ليس النظام بل سوريا الدولة والأطراف العربية التي كان لها يد طولى في تلك الحرب "غير المقدسة"..

بعيدا عن فتح ملف تقييم السياسة العامة لبعض دول العرب، وضيق افقهم بل ومحدوديته رغم كل الادعاءات "الاعلامية الفارغة، فما يجري في اليمن لو استمر بذات المنطق ستكون نتائجه كارثية ليس لليمن وحده بل لدول الجوار، وبالتالي للدول العربية عامة..

أهمية اعادة قراءة المسار بعد اسابيع من الحرب بات ملحا، لتقييم كل أركان المشهد السياسي - العسكري، بعد أن اتضح أن بعض الحسابات العسكرية خاطئة جدا، فلا باكستان ولا تركيا يمكنهما أن يكونا "شركاء في حرب اليمن"، وكل ما يمكن عمله ليس سوى كلام في أضيق الحدود، إنتهت بعبارة أن كليهما سيدافعان عن العربية السعودية لو تعرضت لعدوان، وهما يدركان تماما، أن ذلك ليس واردا في ظل الحسابات الدولية والاقليمية، لكنه "شعار الهروب" من الوعود التي سيقت سرا للقيادة السعودية..

اضافة الى أن الولايات المتحدة وكل الغرب لن يكون طرفا في هذه المعركة بما يصنع "نصرا سريعا" لدول التحالف العربي، بل لعل أميركا ودول الغرب لهم كل المصلحة في استمرارها سنوات، بما يعود عليهم بأرباح خيالية من

مبيعات السلاح بكل اشكاله، ومن ثم اعادة الاعتبار لمفهوم "الراعي الأمني"، الذي بدأ يضعف في ظل تطورات المنطقة..

لذا اميركا والغرب هو المستفيد الأكبر من حرب اليمن واستمرارها الى أطول زمن ممكن، الى جانب أنها تريح جدا مع غيرها من الحروب الموازية في المنطقة دولة الكيان الاسرائيلي بحيث لا ترى أي تهديد مباشر في السنوات القادمة من اي دولة عربية، ما دامت الحروب مشتعلة داخل دول العرب ذاتها..

بعد اسابيع الحرب ربما بات واجبا عمل مراجعة شاملة وسريعة، للخروج بتصويب منطق الحرب ذاتها، من خلال اعادة تقييم في العلاقات والاهداف.

والبداية تشكيل "غرفة قيادة سياسية الى جانب العسكرية" وأن يتم مغادرة "العشوائية" التي حكمت مسار الحرب حتى ساعته، وهذا يفرض وضع رؤية سياسية لنهاية الحرب، وقراءة مختلفة للعلاقات الدولية - الاقليمية، وفتح خط مباشر مع روسيا كونها باتت حاضرة بقوة، أكثر بكثير مما اعتقد وزير الخارجية السعودي المخضرم سعود الفيصل، يوم أن افتعل معركة بلا ضرورة للهجوم على روسيا في قمة شرم الشيخ..

ليس عيبا سياسيا مراجعة موقف خاطئ، بعد أن ظهرت وقائع ربما لم تكن حاضرة في حينه، فتح خط سياسي مباشر مع روسيا ودول التحالف العربي في "عاصفة الحزم"، سيعيد ترتيب كل الأوراق، بما فيها تلك الأطراف المتصدية لتوريط دول عربية في "دوامة حروب لا متناهية" ما دام ذلك يجلب لها أرباح اقتصادية وسياسية وفرض هيمنتها بطرق عدة..

وبلا شك لا يجب الاستمرار في التحرك دون تقديم مشروع كامل للحل السياسي لأزمة اليمن بكل مكوناتها، وهذا لا يمثل ضعفا سياسيا ولا هزيمة كما يعتقد أصحاب "ديمومة الحرب"، بل هو انتصار ربما يفتح آفاق جديدة في وضع مسار عربي يكون له قيمة تفوق ما كانت يوما..

ليس مطلوبا التصرف في القضايا الكبرى بمنطق "رد الفعل القبلي - العشائري"، فذلك لن يؤدي أبدا الى مكاسب، واستمرار البعض في "عناده السياسي" سيكون وبالا ليس أكثر لهم ولغيرهم..

قبل فوات الآوان يجب اجراء المراجعة واعادة رسم مسار المعركة على قاعدة واسس تأخذ بعين الاعتبار مجريات الأحداث السابقة، ودونه لا تنتظروا "نصرا ولا يحزنون"..بل ربما مزيدا من كوارث لا تقف عند حدود..

ملاحظة: تصريحات محافظ نابلس حول اطلاق الرصاص على كل من يتجاوز "القانون" جانبها التوفيق كليا، وتزيد النار في المحافظة اشتعالا..الكلام بلا حساب يجلب نتائج بلا حساب أيضا..تدخل الرئاسة واجب فوري!

تنويه خاص: الكشف عن فريق لصوصي من تجار فلسطينيين يتفق مع المحتل لسرقة المال الفلسطيني فوق ما يسرق منه أصلا جريمة مضاعفة..فساد وخيانة..ليت مكافحة الفساد تتحرك الا إن كانت مشغولة في "قضايا أهم استراتجيا"!

من "حريم السلطان" ..الى "رجاله"!

كتب حسن عصفور/ لم يعد هناك حواجز رادعة للرئيس التركي رجب طيب اردوغان من أجل تحقيق حلمه الخاص، لبصم عهده على الطريقة السلطانية، بعد أن تمكن من الحصول على "شبكة أمان اميركية" لأي من سياساته الداخلية الخاصة، وبالطبع الخارجية، ما دامت تخدم مشروعها الاستراتيجي في المنطقة، ويعمل على اتساع حربه الكارهة لمصر بعد اسقاطها "حكم

المرشد"، مقابل فتح أوسع حركة اقتصادية مع اسرائيل، دون اعلانات رسمية مترافقة مع "زعيق ثوري" يملئ به وسائل اعلامه الخاصة واعلام الإخوان لتغطية الصفقات الفعلية مع دولة الكيان التي تضاعفت جدا عما كانت قبله، واخرها فتح ابوب ميناء حيف لمرور بضائع تركيا..

ولأن السنوات تمضي بسرعة، فالرئيس التركي ذهب أيضا سريعا لتكريس "سلطنته" عبر اجراءات تمس بشكل جوهري بالبعد الديمقراطي للنظام، من خلال توقيعه على قانون للأمن، وصفته المعارضة السياسية بأنه "قانون ارهابي" بالمعني السياسي، بل أن بعض من اوروبا وجه سهام النقد المباشر للقانون، فيما تغض أمريكا الطرف كليا عن أي ممارسة لا ديمقراطية أو قمع وارهاب فكري تمارس من قبل "حكم رجب" ضد معارضيه، ولم يكن حجب وسائل التواصل الاجتماعي مؤخرا لفترة زمنية، سوى رسالة جس نبض لتطبيق قانون الأمن الجديد، وقياس رد فعل الغرب منه..

ولأن "السلطنة" تتطلب ممارسات غير التي يشهدها العصر الراهن، فقد لجأ لتغيير مفهوم نظام الحكم التركي، لإقرار نظام جديد يعرف باسم "النظام الرئاسي" الخاص به، ويستذكر الانسان ما كان يوما للعقيد القذافي من "إبتكار نظام حكم اسماه الجماهيرية"، عندما يقرأ اقوال أردوغان بان الرئيس الايراني روحاني اهتم كثيرا بـ"النظام الرئاسي" الجديد لتركيا، وفقا لما قاله رجب طيب شخصيا..

مجلة "إيكونومست" في مقال لها في عددها الأخير تطرقت الى الحظر الذي فرضته الحكومة التركية بداية الأسبوع الماضي على مواقع التواصل الاجتماعي، وكتبت أن "مثل هذه المحظورات باتت شيئا روتينيًّا في سلطة أردوغان والحكومة التركية، وأن هاجس أردوغان بالنظام الرئاسي تسبب في حالة من القلق داخل البلاد".

وأعات المجلة إلى الأذهان قول أردوغان: "إن وسائل التواصل الاجتماعي مصيبة وبلاء على رأس المجتمعات"، وأضافت قائلة "إن الرئيس "

الإسلامي" أردوغان يدّعي أنه يتم التلاعب به من قبل تنظيم دولي يتسهدفه وحكومة العدالة والتنمية".

وأشارت المجلة إلى رأيٍ قدمه دبلوماسي أجنبي يعيش في أنقرة، لم يرغب في الإفصاح عن اسمه، إذ يقول "إن أردوغان يختلق أعداء وهميين من أجل خلق أزمات مصطنعة وشرعنة القمع الذي يمارسه تجاه فئة ما".

وهو ما حدث فيما اسماه بقضايا الانقلاب ضد حكومة العدالة والتنمية ، والتي عرفت تارة بـ"الارجينكون" ، وتارة ثانية بـ"المطرقة" وفي مرحلة لاحقة الحقت بهما قضية الانترنت.

وجرت تحقيقات تجاوزت أوراقها المائة ألف وروقة، وعقدت محاكمات كانت عنوانا عريضا ليس فقط في وسائل الإعلام المحلية ، بل الميديا الدولية ، وبعد مارثون طويل والاستماع إلى شهود لم تؤخذ شهادات معظمهم ، انتهت إلى اصدار احكام مدى الحياة ضد العشرات من العسكريين الذين ادينوا بالتخطيط للاطاحة بحكومة رجب طيب اردوغان، وطبيعيا اثارت ردود فعل داخلية وخارجية معظمها أن لم يكن كلها اتسمت بالغضب وخرجت عشرات التقارير المنددة بها .

انتهت بحبس جنرالات وكتاب ومثقفين إحيتياطيا لسنوات بشكل غير دستوري ، ثم بدأت تتكشف شيئا فشيئا حقائق ما وصف بالمؤامرة ، ويوم الرابع والعشرين من مارس الماضي ، كانت المفاجاة المدوية والتي اعلنها من روج في البداية للمخطط الشيطاني، إذ اعترف اردوغان بأن عمليات الإنقلاب ضد حكومته لم تكن حقيقية، وقال " لقد تم خداع الدولة بجميعأجهزتها وتم توجيهها خطأ في هذا الصدد وانه هو شخصيا أول المخدوعين" مشددا " لقد خدعونا..

كان ينبغي ألا يكون معظم الضباط في السجون" وكان طبيعيا أن تنتفض المعارضة وفي القلب منها حزب الشعب الجمهوري بزعامة كمال كيلتش دار أوغلو الذي تحدث،" لقد قلنا في السابق إن هذه القضايا ليست صحيحة، إلا أن

أردوغان قال عنا حينها " يا حزب الشعب الجمهوري، أنت حزب انقلابي وتدعم الانقلابيين"..

وفي عبارات شديدة القسوة والدلالة وجه الزعيم المعارض سيل من الانتقادات اللاذعة والساخرة لاردوغان متسائلا : ماذا يعني " لقد خدعوني" هل أنت طفل؟ ألا يوجد لك عقل تفكر به؟ ألا توجد لديك سلطة إدارة الدولة؟ ألا يوجد لديك جهاز مخابرات؟ ألا يوجد لديك جهاز شرطة؟".

وانتقل السجال الى داخل الحزب الحكم حزب الرئيس، في سابقة خطيرة ، عندما تجاوز نائب رئيس الوزراء بولنت ارينتش تجاوز الخطوط الحمر عندما انتقد قائد البلاد في وقت سابق من الاسبوع قبل الماضي، فجاء رد سريع له من احد انصار اردوغان،، وفي وصلة نفاقية بإمتياز، كما وصفتها وسائل اعلام تركية، أنبرى مليح جوكتشيك عمدة أنقرة، منددا بالخروج على الزعيم ، مطالبا بإقالة "هذا الذي تجرأ ونقد الزعيم من منصبه فورا" – يشير الى نائب رئيس الوزراء.

الرد جاء سريعا وحادا من أرينتش، وهو في الاصل حقوقي وسياسي مخضرم، بوصفه جوكتشيك بـ "عامل مأجور يعمل لصالح غيره ويهدف بكلامه ضدي إلى أن يتقرب إلى مكان ما ، ومن أجل أن يصبح ابنه نائبًا في البرلمان"، في تلميح غير مباشر لساكن "القصر الابيض" اردوغان.

الصحفي عبد القادر سيلوي الكاتب بصحيفة " يني شفق"، والمعروف بتأييده المفرط للرئيس التركي، علق على هذه الأحداث وحرب التصريحات بين آرينتش وجوكتشك، مشددا على أن ناقوس الخطر بدأ يدق وحزب العدالة والتنمية ينجر إلى مصير مجهول.

وفي مشهد سياسي آخر لما يحدث في "زمن اردوغان"، اشارت الصحف التركية الى قائمة حزب الرئيس الانتخابية ضمت بين صفوفها شخصيات لا رصيد لها، سوى قربها من أردوغان، مثل برات البيرق، زوج ابنته (صهره) المسؤول عن إمبراطورية إعلامية واقتصادية موالية للرئيس، وكذلك علي

أونال المسؤول عن كتابة خطابات أردوغان، وكذلك مستشاره السابق أرتان أيضن، إضافة إلى مجاهد أرصلان رفيق طفولة أردوغان وكاتم أسراره. كما تضمنت لائحة المرشحين محاميين ترافعا عن أردوغان سابقاً وهما على أوزكايا وفائق إيشيق، وأيضاً جميع الوزراء الحاليين المقربين من أردوغان، وفي مقدمتهم، نائب رئيس الحكومة يالطشن أكضوغان ووزير الداخلية أفكان آلا.

المفاجأة الكبرى لـ"قائمة السلطان"، انها تجاوزت تلك الشخصيات، لتشمل سائقه أحمد حمدي شانلي، ومطربه المفضل أوغور إيشيلاك الذي ألف وغنى أغنية الدعاية الانتخابية في سباق الرئاسة الأخير وتسبب بفضيحة، بعد الكشف عن أن لحنها «مقتبس» من أغنية أوزبكية معروفة.

تلك بعض من ملامح "العهد الأردوغاني"، محاولا اعادة بعضا من ملامح التاريخ العثماني، لكنها بشكل مهزلة واستبدال "حريم السلطان" بـ"رجاله"، دون امبراطورية..

اردوغان وحلفه الأميركي يتجاهل كل تلك الملامح الديكتاتورية وفساد "القصر الأبيض" ليتفرغ لحرب عداء سياسية متواصلة ضد ثورة مصر والتي يراها أردوغان أنه العقبة التي اغلقت طريق العودة لـ"سلطنة" بنى لها "القصر الأبيض" استعداد لانطلاقها فكانت الصدمة التي لم يتوقعها..

بعض من مظاهر السياسة الداخلية لحاكم مدع، دون التطرق لعلاقاته الاقتصادية المتطورة جدا والمتنامية مع دولة الكيان الاسرائيلي، التي تضاعفت وتوطدت في السنوات الأخيرة، عل البعض يدرك أن التلاعب المصالح الاقليمية لا يأت عبر نشر الأكاذيب واستخدام الشعارات لتمرير مشاريع لا زالت ترمي لكسر ظهر المنطقة العربية ورميها تحت "اقدام الغزاة" كل بإسمه، وربما مراقبة مواقفه السياسية الأخيرة فقط منذ "عاصفة الحزم" و"المشروع النووي" الايراني كافيا لاكتشاف مسار حاكم مدع..

رحم الله الخالد ياسر عرفات لحساسيته المفرطة عندما سماع بعض أقوال ساسة أتراك بالتذكير أنه تركيا لا زالت مليئة بـ"يهود الدونمة"!

ملاحظة: حضور ذكرى اسشتهاد القائد الخاص عطاءا وعملا ابو جهاد تشكل لشعب فلسطين حافزا قويا لاستنباط روح الثورة والمقاومة..تلك هي خير احياء لذكرى قائد تمثل عملية اغتياله بذاتها قيمته التي يعلمها العدو جيدا!

تنويه خاص: السجال بين فصيليين فلسطينيين حول ما يجري باليرموك كشف بعضا من قصور "آلية حل الخلاف"..استجيبوا لدعوة رأس الشرعية البرلماني ابو الأديب كي نوقف تهدور "بقايا موقف"!

نائب حمساوي يستخف بـ"اليسار" وتاريخه..هزلت!

كتب حسن عصفور/ وكأن مربح "حماس" الانتخابي في مجلس طلبة بيرزيت اصاب بعض منها بحالة من "دوران سياسي"، وفقدان ذاكرة، بل ومن يسمع تصريحاتهم بعد ربح "الموقعة الكبرى"، لإعتقد أن "باب فتح مكة" يعود عبر "باب بيرزيت"، حتى وصل الأمر برئيس حركتهم خالد مشعل أن يصف ذلك الربح، بأنه "بداية لبناء المشروع الوطنيي"، شاطبا بجرة لسان حمساوي تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية طوال المواجهة الكبرى مع الحركة الصهيونية منذ أول معركة ضد أول مستوطنة في بلدة الشجرة في صفد عام 1881 – 1882..

من حق مشعل أن يقول ما يقول فرحا، أو ان يرقص طربا ويفعل ما يفعل سهرا بحراسة الأمنيين الأميركي - الاسرائيلي بجوار أكبر قواعد أميركية مدفوعة الأجر من خزينة إمارة قطر - خلافا للمعتاد -، والباحثة عن إقامة "إمارة غزة"، فتلك مسألة لهم وللتاريخ سيأتي يوما ليكشف كل تفاصيل تلك الحلقة، التي لم تعد مفقودة، منذ أن اقدم وزير خارجية قطر ولاحقا رئيس

وزرائها قبل الاطاحة به بـ"انقلاب ابيض" مرسوم بعناية، حمد بن جاسم لزيارة تل أبيب عشية الانقلاب الاسود، لطمأنة دولة الكيان على ما سيكون نتيجة الانقلاب العسكري المعد، وبعد ان مهدت سويسرا له باتفاق سياسي، والتوصل لوثيقة حددت إطار التسوية الممكنة بين حماس ودولة الكيان، على اساس هدنة "مؤقتة" تدوم من 15 – 20 عاما، تسمح باقامة "دولة الجدار" في الضفة الغربية، أي "حكم ذاتي متطور"، بينما تمنح حالة "استقلالية" لقطاع غزة، بعد أن تتحكم بها حماس سياسيا وعسكريا..

وبعيدا عن الأسباب الحقيقة لربح حماس وخسارة فتح، التي تجهالتها حماس، وقفز عنها بعض من تناول أسباب الربح والخسارة، ومنها حالة "الاستعلاء السياسي" لقيادة فتح على فصائل منظمة التحرير، التي تزايدت في الحراك السياسي، بل أن فتح كانت تقيم وزنا لحماس أكثر من فصائل المنظمة، وتلك مسألة سبق لهذه "الزاوية" وقبل الانتخابات بأيام فقط أن ألقت عليها الضوء، خاصة بعد زيارة رامي الحمدالله لغزة..

والى جانب البعد السياسي لحراك الرئاسة وفتح، وأثره السلبي جدا، فهناك بعضا من عناصر آنية لخسارة فتح، ومنها ما تعرض له القائد البارز مروان البرغوثي من اغفال مركزية فتح، وقبل الانتخابات بأيام عدة، في ذكرى خطفه من قبل قوات الاحتلال واستمرار اعتقاله، ما دفع نجله الأكبر قسام لأول مرة أن يصدر بيانا ينتقد بشده موقف مركزية فتح، ومروان من رموز جامعة بيرزيت أصلا، وبالتأكيد فإن اعتقال أمن السلطة للقيادي الفتحاوي ابراهيم خريشه وفصله من عمله بلا وجه حق، وهو من اهم القيادات الشبابية التي أنجبتها بيرزيت الجامعة، كما أن الصدام المتلاحق مع غالبية مخيمات الضفة، وقوات امن السلطة وما نتج عنها من توتر لم يهدأ بعد، وما رافقها من تعميق للخلاف الفتحاوي الداخلي، وغيرها الكثير لو دقق أبناء فتح وقيادتهم في أسباب الخسارة قبل أسباب الربح الحمساوي..

لذا فما تظنه حماس نصرا "للمقاومة" ليس سوى تزوير لمشهد آني، يمكنه أن يتغير كلية لو أعيدت ذات الانتخابات وبذات الوجوه بعد 48 ساعة فقط،

ولعرفت حماس، بعد تبيان غطرستها السياسية أن "للحق منطق" غير الاستعلاء الأجوف، والذي أدى بأحد نواب حماس في غزة، ان يفتح النار على اليسار الفلسطيني واليسار العربي، بتعابير حملت كل ألوان الانحطاط السياسي..

كان على قيادة حماس، ان تدين وفورا تصريحات ذلك النائب التي تطال تاريخ اليسار الفلسطيني والعربي، والاتهامات الساذجة له بالارتباط بأمريكا وتلقي الأموال منها، واصطفافه الى جانب الأنظمة "القمعية"، حملة ساقطة بكل ما للكلمة من معنى، انطلقت لأن القيادي الوطني الكبير جميل مجدلاوي قال ما يقوله أغلب أبناء فلسطين وطنا وشتاتا ضد البلطجة الاقتصادية والسياسة الابتزازية التي تمارسها حماس في القطاع، وأعلن أن للصبر حدود والإنفجار على الابواب لو استمر المشهد على ما عليه، منتقدا بذات الطريقة بل وأقسى دور فتح والرئاسة، بل وسبق له تحميلهما مسؤولية استمرار الانقسام بحكم قيادتهم للمشروع الوطني..

حق مطلق لأي انسان نقد مسار اليسار ويوجه له كل أشكال النقد الحاد، وقبل 48 ساعة فقط كتب في هذه الزاوية عن تلك "الغربة" السياسية التي يعيشها اليسار رغم انتشار ثقافته الوطنية الديمقراطية التحريرية في وجه الطائفية التكفيرية التي أنجبتها جماعات "الاسلام السياسي"، بالتنسيق وخدمة للمشروع الاستعماري الأميركي الصهيوني منذ عشرات السنين، بل أن تأسيس "الاسلام السياسي في نسخته المعاصرة" جماعة الاخوان، كان بتوافق كامل بين قصر الملك المصري فؤاد والانتداب البريطاني لمواجهة حزب الحركة الوطنية المصرية آنذاك – حزب الوفد-..

وهو ما عاد الرئيس المصري بانتاجه، ولو كان بشكل هزلي عند استقدامه تلك الجماعت وشاركها لمواجهة اليسار المصري والحركة الوطنية في الجامعات في سبعينات القرن الماضي..

إن التهمة الأكبر لهذا النائب حول علاقة اليسار بأمريكا تبدو غاية في الاستخفاف بالعقل والذاكرة الانسانية، والارتباط بأنظمة القمع والارهاب العربية، رغم أن اليسار بكل تلاوينه دفع ثمنا ضد آلة القمع والاستبداد الأمني ما لم تدفعه أي قوة سياسية، في حين كانت جماعة الإخوان أبرز أدوات مساندة تلك الأنظمة، وليته يعود ليقرأ أين عاشت قيادات الإخوان المسلمين بعد طردهم من مصر الناصرية، رافعة الحركة التحريرية العربية، وما كان موقفهم من كل الأنظمة الرجعية آنذاك..

أما الاتهام بالعلاقة مع أميركا، فيا ليته ما نطق فكل بيته الإخواني من زجاج هش في تلك العلاقة، ولا يحتاج المرء كثيرا للعودة للتاريخ، فقط ليعد لسنوات مضت، ليرى ما تريده أميركا من الاسلام السياسي ودورهم العلني لتمرير مشروع اعادة تفتيت المنطقة وتمرير مشروع استعماري جديد، فيما أكبر قاعدتين مالتين للاخوان، هما قواعد التواجد الأميركي في قطر وتركيا..

وليت النائب الحمساوي يشرح قيمة وأهمية "القواعد العسكرية الأميركية" في قطر لخدمة "المقاومة الفلسطينية"، وايضا عليه أن يشرح للإمة الأهمية التاريخية لحلف الناتو المعلوم باسمه الأطلسي ايضا في خدمة قضايا الشعوب العربية، باعتبار ان "الراعية الراهنة للجماعة الاخوانية تركيا" عضو أصيل وفاعل به..

والأهم، لو عادت به الذاكرة لفلسطين ودور الثورة المعاصرة في اعادة احياء الهوية والوجود، في حين كان الجماعة الاخوانية بكل أطرافها وخاصة الاردينة - الفلسطينية تعادي الثورة وتصمت على المحتلين، الى حين أمرت قيادة إخوان الاردن بتأسيس حركة اسلامية لأسباب يطول شرحها الآن، عام 1987، بعد اثنين وعشرين عاما كانت تشكل صفحات احياء القضية الفلسطينية، لتأسيس حركة دينية دون أن يرتبط بإسمها أي دلالة على أنها حركة فلسطينية، فأعلنت أنها "حركة مقاومة اسلامية"، وهو تعبير سياسي مباشر لاظهار الطائفية في فلسطين والتمايز مقصود، باسم المقاومة، وليت النائب يدرس أيضا كل ظروف النشأة لحركته، ودورها "الموازي لمنظمة

التحرير، تناغما مع مشروع ريغان وبوش لخلق بديل مسؤول عن منظمة التحرير..والوثائق كثيرة!

ليت النائب يكشف كيف عاشت قيادته بالاردن، ولما طردت شر طرده الى سوريا، ولما هربت من سوريا، لتقيم بين قطر وتركيا، حيث "الجدار الأطلسي - الأميركي الواقي لهم"، بل ولما تبحث حركته عي اي طريق أو نفق لعلاقة مع العربية السعودية، وبذل الجهد لعودة العلاقة مع ايران، وماذا عن صلتهم بالرئيس السوداني حسن البشير المتهم بارتكاب مجازر حرب، وليس قمع كل من هو معارض له، بما فيه حسن الترابي الذي كان مرجعية فكرية للنائب الحمساوي..

اليسار كان رمزا للكفاح والتضحية يوم أن كانت جماعة الإخوان تعيش بجلباب رجعية العرب وحاميهم الأميركان.. والتاريخ لا يكذب..ولو سمح الوقت يوما سنحكي الكثير الكثير يا مسيو فلان..وليتك الى حينه أن تقرأ اكثر لتعرف طبيعة كل الأنظمة التي عاشت بها قيادات حركة حماس خلال سنوات بعثها، وقبلها الجماعة الأم..!

بالمناسبة، هل نذهب لتحد بسيط في قطاع غزة، بأن تعلن حماس عن تنظيم مهرجان في عيد العمال العالمي أول ايار القادم وتسمح لغيرها باقامة مهرجان في ذات اليوم، او بعده بيوم ونرى أين تذهب غالبية جماهير قطاع غزة..وبعدها ليكن الحكم على "منهج المقاومة"!

التواضع جزء من الدين والايمان..والغطرسة فعل شيطاني.. فأين ستقف ايها النائب بما قلته من تهم ساذجة!

على فكرة، لك ولغيرك من منتسبي حركتك وجماعتك حق الرد في الموقع، وقتما تشاء..تحدي فكري سياسي بلا شتائم..!

ملاحظة: يجب أن تصدر "حكومة الرئيس عباس والرئاسة" موقفا رسميا قاطعا من "الضريبة اللصوصية" التي ستفرض على أهل قطاع غزة..الصمت مشبوه جدا، حتى لو تحدث من هم حواليها!

تنويه خاص: فزعة رئيس حماس بغزة لنجدة تركيا ضد "المتربصين" بها، "فزعة وفاء"، لكنه لم يحدد من هم المتربصين فعلا بها.. امريكا أو دولة الكيان، أم انه يرى مصر وروسيا مثلا المتربصين لحكم لا يسمح لطفل أن ينتقد "السلطان"..فزعتكم مقبولة مقابل فزعتهم لبناء "الإمارة" يعني "فزعة بفزعة"!